الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

محددات التضخم في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة (1990-2014)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومالية دولية

إعداد الطالبة:

بوقجان وسام

إشراف الأستاذ:

د/ بودخدخ كريم

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: عيان حكيم	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: بودخدخ كريم	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: مكرودي سالم	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية:

2016/2015

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤية الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. إلى من تعلمت من صمته أبلغ الكلام إلى من زرع في نفسي بذور الصدق و العنفوان.. فهداني بذلك إلى درب الخير والأمان.. إليك أهدي عملي المتواضع الذي أخجل به أمام الأخاديد التي حفرتها سنين التعب في وجهك الحبيب..." أبي الغالي."

إلى من أرضعتني الحب والحنان.. إلى رمز الحب وبلسم الشفاء.. إلى القلب الناصع بالبياض "أمي الغالية".

إلى من كان سندي معنويا وماديا خاصة "جدي" و "جدتي" أطال الله في عمرهما وشفاهم من كل الأمراض.

إلى من هم سندي وتاج رأسي أخواتي: "مريم"، "خديجة" والأخت الصغرى "أسماء".

إلى شموع بيتنا إخوتي حفظهم الله: "صالح" و "هشام".

إلى أعمامي وعماتي وزوجاتهم وأزواجهم وأولادهم ...

إلى كل خالاتي وأزواجهم وأولادهم ...

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي.. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم، وعلموني أن لا أضيعهم.. صديقاتي: "خديجة"، "سهيلة"، "ربيعة"، "سعيدة"، "مونية"، "حليمة"، "زهرة".

إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي أهدي هذا العمل المتواضع لجميع طلاب العلم.

وسام

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له أولا ، الذي شرح لي صدري، ويسر أمري وأحلل عقدة من لساني يفقه قولي، ووفقني في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعنت وعليه توكلت فهو خير معين.

أما بعد :

فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بكل الاحترام والتقدير وجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور "بودخدخ كريم" على قبوله الإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل علي بنصائحه المشجعة، والمقيم لكل المعلومات، والمتتبع لكل الخطوات والمصحح لكل العثرات.

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة وتقييم هذه المذكرة.

الشكر إلى الوالدين الكريمين على دعمهما لي.

الشكر إلى كل من ساهم بمدي بالمساعدة والعون في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

شكرا للجميع.

قائمــة المحتويـات

قائمــة المحتويـــات

فهرس المحتويـات	الصفحة
الإهـداء	III
شكر وتقديـر	IV
قائمة المحتويات	V-VIII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XIV
المقدمة العامة	أ – ح
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم	
تمهيد	8
المبحث الأول: نظرة عامة حول ظاهرة التضخم	9
المطلب الأول: مفهوم التضخم	9
المطلب الثاني: أنواع التضخم	12
المطلب الثالث: قياس التضخم	16
المبحث الثاني: الآثار الناتجة عن ظاهرة التضخم	22
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم	22
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم	26
المبحث الثالث: أدوات معالجة ظاهرة التضخم	29
المطلب الأول: السياسة النقدية	29
المطلب الثاني: السياسة المالية	34
المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف	37
خلاصة الفصل الأول	41
الفصل الثاني: التفسيرات النظرية لظاهرة التضخم	
تمهيد	43

المبحث الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود	44
المطلب الأول: فرضيات النظرية الكمية للنقود	44
المطلب الثاني: معادلة التبادل لفيشر ومعادلة "كمبردج للأرصدة النقدية	45
المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسر للتضخم	51
المبحث الثاني: التضخم في النظرية الكينزية	56
المطلب الأول: فرضيات النظرية الكينزية	56
المطلب الثاني: تفسير التضخم عند كينز	59
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التضخم – البطالة	66
المبحث الثالث: محددات أخرى للتضخم	74
المطلب الأول: الاختلالات الهيكلية كمفسر للتضخم	74
المطلب الثاني: التضخم وسعر الصرف	78
المطلب الثالث: علاقة نشاط الاحتكارات بالتضخم	81
خلاصة الفصل الثاني	86
الفصل الثالث: ظاهرة التضخم في الجزائر	
تمهيد	88
المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر	89
المطلب الأول: نظام الأسعار ومظاهر التضخم في الجزائر	89
المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)	94
المطلب الثالث: أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري	97
المبحث الثاني: العوامل المسببة في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري	101
المطلب الأول: العوامل الداخلية لارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري	101
المطلب الثاني: العوامل الخارجية لارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري	102
المبحث الثالث: أدوات معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر	117
المطلب الأول: السياسة النقدية	117
المطلب الثاني: السياسة المالية	122
خلاصة الفصل الثالث	129

الخاتمة العامة	**131**
قائمة المراجع والمصادر	**136**
الملاحق	**149**
الملخص باللغة العربية	**154**
الملخص باللغة الإنجليزية	**155**

قائمــة الجـداول

قائمــة الجــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	الفرق بين الفحوة التضخمية والفجوة الإنكماشية	61
(1-3)	متوسط أسعار الاستهلاك للفترة (1969-1991)	92
(2-3)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	94
(3-3)	يوضح تطور العرض النقدي (الكتلة النقدية) M_2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	103
(4-3)	يبين تطور إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	105
(5-3)	يبين تطور النفقات العامة والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)	107
(6-3)	يبين تطور الكتلة الأجرية في الجزائر خلال الفترة (1998-2014)	111
(7-3)	يبين تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1998-2014)	112
(8-3)	يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو خلال الفترة (2001-2014)	114
(9-3)	يوضح تطور إعادة الخصم بالجزائر خلال الفترة (1990-2014)	118
(10-3)	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2014)	120
(11-3)	معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة وتسهيلة الإيداع (2001-2009)	122

قائمــة الأشكـال

قائمة الأشكـال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	معالجة التضخم عن طريق سياسة سعر الصرف.	40
(1-2)	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي	49
(2-2)	يوضح فجوة انكماشية	63
(3-2)	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم عند الكلاسيك	67
(4-2)	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم عند" كينز"	68
(5-2)	أثر زيادة الطلب الكلي على مستوى التوظف ومستوى الأسعار	69
(6-2)	منحنى "فيليبس" والعلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية	70
(7-2)	العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفق منحنى "فيليبس" في صورته النهائية	71
(8-2)	منحنى "فيليبس" في الأجل الطويل وفقا لتحليل "فريدمان"	73

قائمــة الملاحــق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (1998– 2002)	149
2	هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2003– 2007)	150
3	هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2008– 2012)	151
4	هيكل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2013– 2014)	152

المقــدمة العـامة

من الظواهر الأساسية التي تدخل معالجتها ضمن إطار الاقتصاد الكلي، تلك المسائل التي تتعلق بظاهرة التضخم، التي أصبحت من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعا وانتشارا وتداولا، ليس على لسان المختصين فقط، بل حتى بين عموم أفراد المجتمع.

حيث يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات أغلب بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حد السواء، حيث تعتبر ظاهرة تعددت وتنوعت تفسيراتها وأسبابها، وبالمقابل تعددت آثارها البالغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن أغلب المفكرين الاقتصاديين ردوها إلى كونها ظاهرة تنتج عن الإفراط النقدي تظهر نتائجها في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتنعكس آثارها في انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يدفع إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية ويسعون إلى التخلص منها بشتى الطرق.

والجزائر كغيرها من الدول عرف اقتصادها مد تضخمي منذ الاستقلال رغم التحديد الإداري للأسعار في الفترة الاشتراكية، ومع المرور نحو اقتصاد السوق، وتحرير مختلف الفعاليات الاقتصادية بما فيها الأسعار، ارتفعت بمعدلات كبيرة خاصة خلال التسعينات، ثم عرفت نوعا من الاستقرار في الألفية الجديدة، ولكنها عادت في السنوات الأخيرة إلى الارتفاع مجددا.

1- إشكـالية الدراسـة:

باعتبار التضخم النقدي الرئيسي لاقتصاد أي بلد، تظهر أهمية الدراسة، من خلال تحديد العوامل المسببة للتضخم في الجزائر، وذلك من خلال تحليلها، ومدى الدور الذي تلعبه هذه العوامل كلا على حدى في تحديد اتجاه التضخم، ومن هنا تبرز معالم الإشكالية:

" **ما هي المتغيرات الاقتصادية الأساسية المفسرة والمحددة لتطور ظاهرة التضخم في الجزائر؟**"

ويمكن أن نستشف على ضفاف هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الجزئية منها:

- ما هي مختلف الآثار التي يتركها التضخم على مختلف الفعاليات الاقتصادية؟
- فيما تتمثل العوامل المسببة للتضخم؟
- كيف تؤثر النفقات العامة على التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة؟

2- فرضيات الدراسة:

لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة، يمكن وضع فرضيات مفادها أن:

- الزيادة في الأجور هي السبب الرئيسي في ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري؛

– الحد من معدل التضخم في الجزائر له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

3– أهداف الدراسة وأهميتها:

إن اختيار هذا الموضوع يرجع بالأساس إلى أهمية دائرة التضخم وتأثيراتها في الاقتصاد، ونرمي من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– إبراز الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني خلال الفترة المدروسة؛

– محاولة إبراز أهم العوامل المسببة لحدوث التضخم في الاقتصاد الوطني خلال الفترة المدروسة؛

– معرفة أهم أدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من الأدوات الأخرى المستعملة لعلاج ظاهرة التضخم.

4– مبررات اختيار الموضوع:

لم يكن اختيار الموضوع بمحض الصدفة بل كان نتيجة عدة اعتبارات منها الموضوعية والذاتية، أما الموضوعية فيمكن حصرها في النقاط التالية:

– تعود الأسباب الرئيسية لاختيار هذا الموضوع للدراسة لما يعانيه الاقتصاد الجزائري من ارتفاع في مستويات الأسعار، كظاهرة محسوسة من قبل المستهلكين مهما كان مستوى معيشتهم؛

– التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية؛

– التعرف على أهم النظريات التي تفسر ظاهرة التضخم.

أما الذاتية:

– الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالظواهر الاقتصادية الكلية؛

– نذرة الدراسات التي تناولت محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري.

5– منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم الاعتماد على المناهج التالية:

– المنهج الوصفي لعرض أهم المواضيع المرتبطة بالجانب النظري للتضخم؛

– المنهج التحليلي لعرض أهم ما يميز التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وشرح البيانات الإحصائيات المرتبطة بهذه الظاهرة، والتي عرفت عدة تطورات في الجزائر.

6– الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

في هذه الدراسة سوف نركز على الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة (1990 – 2014)، حيث سندرس كل من واقع التضخم خلال هذه الفترة، وكذا محاولة معرفة المحددات الرئيسية للظاهرة خلال نفس

الفترة، بالاعتماد على تحليل البيانات التي تم جمع هذه الأخيرة من الإحصائيات المنشورة من قبل بنك الجزائر، ومراجع أخرى.

7- أقسام الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، ولاختبار الفرضيات، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اقتضت الضرورة تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** خصص للإحاطة بالإطار النظري لظاهرة التضخم، ضمن ثلاثة مباحث يتعلق المبحث الأول بنظرة عامة حول ظاهرة التضخم من خلال مفهومها، أنواعها، وقياسها، أما المبحث الثاني فيبرز كل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ظاهرة التضخم والمبحث الثالث يتناول طرق معالجة ظاهرة التضخم من خلال أدوات السياسة النقدية والمالية وغيرها من الأدوات الأخرى.

- **الفصل الثاني:** الذي كان بعنوان التفسيرات النظرية لظاهرة التضخم، وذلك في إطار ثلاثة مباحث، إذ خصص المبحث الأول للنظرية الكمية للنقود، معادلة التبادل لـ "فيشر" ومعادلة "كمبردج" للأرصدة النقدية، وأخيرا النظرية المعاصرة لكمية النقود، أما في المبحث الثاني فبرز فيه التضخم في النظرية الكينزية من خلال التطرق إلى فرضيات النظرية الكينزية، تفسير ارتفاع الأسعار عند "كينز"، إضافة إلى إبراز العلاقة بين معدل التضخم والبطالة من خلال منحنى "فيليبس"، أما المبحث الثالث فكان بعنوان محـددات أخرى في تفسير ظاهرة التضخم من خلال التطرق إلى الاختلالات الهيكلية، سعر الصـرف، ونشاط الاحتكار في تفسير التضخم.

- **الفصل الثالث:** خصص هذا الفصل لدراسة التضخم في الجزائر، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أيضا، يضم المبحث الأول واقع التضخم في الجزائر من خلال تشخيص نظام الأسعار في الجزائر، تحليل تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) إضافة إلى أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فيضم أهم العوامل المسببة لحدوث ظاهرة التضخم في الجزائر من خلال المحددات النقدية والمالية، إضافة إلى المحددات البنيوية والمؤسساتية، وفي المبحث الثالث تم تناول أدوات معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر.

8- الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات حول محددات التضخم، ونذكر منها:

- **دراسة Samuel A Layera and Ussif Rashid Sumaila (2001):** حاولت الدراسة شرح المحددات الرئيسية للتضخم في تنزانيا سواء على المدى الطويل أو القصير، حيث بلغ معدل التضخم حوالي 30% سنة 1990 وانخفض إلى حوالي 13% في نهاية عام 1998، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECN)، استنادا لبيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992-1998 والمتغيرات التالية M و GDP وEXL ، وتشير النتائج في المدى القصير أو على المدى الطويل أنه يتأثر أكثر بالعوامل النقدية وإلى حد أقل بالتقلبات في الناتج وانخفاض سعر الصرف، أما هذه الدراسة فأعطت تحليل نظري وتفسير مختلف المدارس لهذه الظاهرة، ثم التطرق لعوامل المسببة لحدوث التضخم في الجزائر، ولم تنحصر فقط في المتغيرات النقدية فقط، بل أضفت المتغيرات الهيكلية.

- **دراسة حسن بن رفدان الهجهوج (2009):** وتهدف دراسته إلى تبيان محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 1980-2007، باستخدام بيانات سنوية على شكل بيانات مجتمعة لدول المجلس وباستعمال طريقة التكامل المشترك وكذا تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية للمتغيرات التالية: معدل نمو عرض النقود، معدل سعر الصرف الاسمي، معدل التغير في أسعار النفط، معدل نمو حجم الائتمان المصرفي في القطاع الخاص، مستوى التضخم العالمي، معدل نمو الطلب الكلي، وأظهرت النتائج إن هناك تكامل بين المتغيرات الاقتصادية التي اشتملت عليها معادلة التضخم في المدى الطويل ولكن بيّن نموذج تصحيح الخطأ أن مستوى أسعار النفط ومعدل عرض النقود ومستوى التضخم العالمي أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في مستوى التضخم في دول المجلس سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل كما أوضحت نتائج الدراسة مدى استجابة مستوى التضخم للتغير في المتغيرات الاقتصادية من خلال تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية، أما هذه الدراسة فأضافت أثر نشاط الاحتكارات على التضخم، حيث احتكار السلع من قبل عدد قليل من التجار سوف يؤدي إلى ارتفاع وغلاء الأسعار هذا من جهة، كذلك الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدول النامية كضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته واستجابته للطلب المتزايد يخلق فجوات غذائية في جانب العرض مما يتوجب على الدولة تغطية هذه الفجوة عن طريق الاستيراد، مما يجعل الاقتصاد يعاني من التضخم المستورد.

- **دراسة لـ Laura Papi and Chenghoon:** بحث من خلالها عن محددات التضخم في تركيا وذلك للفترة من 1970 إلى 1995 فوجد أن المتغيرات النقدية (النقود وسعر الصرف) لعبت دورا كبيرا في إحداث الضغوط التضخمية إلى جانب عوامل أخر متمثلة في عجز الميزانية، أما عن دراسة محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2014 فتعددت وتداخلت العوامل المؤثر في حدوث ارتفاعات مستمرة ومتتالية في المستوى العام للأسعار فمنها ما هو نقدي وما هو مالي، إضافة إلى العوامل الهيكلية والمؤسساتية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

9- صعوبات الدراسة:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، و لا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث و لعل أهمها:

- ضيق الوقت المخصص لإعداد هذه الدراسة؛
- حدوث التضارب أحيانا في الأرقام و المعطيات المجمعة.

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

المبحث الأول: نظرة عامة حول ظاهرة التضخم؛

المبحث الثاني: الآثار الناتجة عن ظاهرة التضخم؛

المبحث الثالث: أدوات معالجة ظاهرة التضخم.

تمهيد:

تعاني الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء من مشكلة اقتصادية تكاد أن تتصف بالانتظام والتكرار في حدوثها وهي ظاهرة التضخم، فلقد ارتبطت أسبابها بعوامل عديدة مما يؤدي إلى تغير قيمة العملة، والتي يصاحبها أثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هذا الأساس سيتناول هذا الفصل أهم الجوانب المتعلقة بظاهرة التضخم مفهومها، العوامل التي تؤدي إلى نشوئها،تأثيراتها، طرق قياسها وفي الأخير نعرج إلى الأدوات الكفيلة بمعالجتها والحد من تطورها.

المبحث الأول: نظرة عامة حول ظاهرة التضخم

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بظاهرة التضخم والمقصود بهذا المصطلح Inflation ومقاييسهوأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من تعريف التضخم وأسبابه.

أولا: تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه:"الارتفاع الكبير المستمر في المستوى العام للأسعار وهي زيادات متوالية تبقى لفترة زمنية معينة". ويشتمل هذا التعريف على عدة أركان أولها ارتفاع المستوى العام للأسعار، وثانيهما الكبر فليس كل ارتفاع في الأسعار يعتبر تضخما، ومن المتعارف عليه أنه إذا بلغ معدل زيادة أقل من 5%سنويا فإن هذا المعدل يعتبر مقبولا ولا يكون هناك تضخم بينما نطلق عليه المعدل الطبيعي للتضخم والركن الثالث من تعريف التضخم هو الاستمرار، فمن الممكن أن ترتفع الأسعار لسبب أو لأخر في سنة واحدة ثم تعود إلى مستوى معقول ،أما الركن الرابع والأخير في تعريف التضخم فهو المستوى العام للأسعار بمعنى أننا لا نتحدث عن سعر كل سلعة أو خدمة من السلع والخدمات التي نستهلكها. فقد يحدث أن ينخفض سعر سلعة أو يستمر على مستواه، ومع ذلك نقول أن الدولة تعاني من التضخم والعكس صحيح أيضا، حيث تكون أسعار غالبية السلع والخدمات إما ثابتة وإما متجهة نحو الانخفاض، إذن العبرة بالمستوى العام للأسعار في الدولة ، وليس بالأسعار الفردية لبعض السلع والخدمات [1].

يعرف كذلك على أنه:"هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ويترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود بعبارة مختصرة: (غلاء الأسعار ورخص النقود)" أو هو "زيادة في الطب الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض الكلي"[2].

إذا ارتفعت الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات تدهورت قيمة النقود وساد التضخم، فالتضخم يظهر كلما زادت وسائل الشراء لدى الأفراد دون أن تزيد كمية السلع بنفس النسبة فالتضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار ولذلك يتطلب في تعريف التضخم فكرتين الأولى زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، والثانية

---

[1]: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 319، 320.

[2]: رفيق يونس المصري، **آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية**، ط2، دار المكتبي سوريا، 2009، ص 6.

ارتفاع مستوى الأسعار، ولكن يجب أن يكون انعدام التناسب بين النقود والسلع كبيرا مفرطا، ومفاجئا سريعا ومستمرا لزمن معين، حتى يؤثر في مستوى الأسعار بوضوح[1].

كما أن التضخم يستخدم لوصف عدد من العمليات أو الحالات المختلفة من بينها ارتفاع الدخول النقدية، ارتفاع التكاليف...الخ[2].

ويشير أيضا التضخم إلى الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق معناه تضخم العملة[3].

وعموما يمكن تعريف التضخم على أنه: "الارتفاع المستمر في الأسعار الذي يعاني منه الاقتصاد"[4].

ثانيا: أسباب التضخم

هناك أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم، نلخصها فيما يلي:

1- **التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي:** العديد من النظريات أرجعت سبب التضخم إلى زيادة الطلب الكلي للسلع، والتي نعلم أن سعرها يتحدد عند تعادل العرض مع الطلب عليها. فإذا زاد الطلب الكلي للسلع مع بقاء العرض ثابتا يؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية تتمثل في ارتفاع الأسعار للسلع التي زاد الطلب عليها وهو ما يسمى بتضخم الطلب، ويرجع سبب هذا الاختلال في الطلب إلى زيادة كمية النقود المتداولة، ومن خلال قيام البنك المركزي بإصدار النقود لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، أو عند قيام الدولة برفع الإنفاق لدعم الطلب، أوقيام البنوك التجارية بالتوسع في الائتمان[5].

2- **التضخم الناتج عن انخفاض العرض الكلي:** قد يتسبب في حدوث فجوة تضخمية عندما يعرف العرض الكلي انخفاضا، ويعود ذلك لعدة أسباب هي:[6]

- إما نقص في عناصر الإنتاج كالعمال، المواد الأولية، أو تميز الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة؛

---

[1]: منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2011، ص ص272،273.

[2]: هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، **دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010)**، رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد (07)، ديسمبر 2014، ص 8.

[3] : الزهرة بن بريكة، **دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)**، أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (13)، جوان 2013، ص 209.

[4]: مجيد ضياء، **اقتصاديات النقود البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2008، ص 214.

[5]: عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء، الأردن، 2000، ص 136.

[6] : منير لواج، لويزة فرحاتي، **التضخم في النظرية الاقتصادية: الأسباب والنتائج**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص5.

- تحقيق الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل، وبالتالي لا تقابل زيادة الطلب بأي زيادة في العرض الكلي؛
- عدم القدرة على تزويد السوق بالمنتجات الضرورية عند زيادة الطلب و يعود ذلك مثلا إلى ضعف الأساليب الإنتاجية المعتمدة.

3- **التضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف الإنتاجية:** يحصل تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخصوصا تكلفة العمل عندما تكون النقابات العمالية قوية وقادرة على رفع أجور أعضائها، إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور زيادة إنتاجية العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد القومي، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة الغير تامة في كل من سوق العمل وسوق السلع، أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل مع توافر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع[1].

4- **استيراد معظمالسلع والخدمات من الخارج (التضخم المستورد):** وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الاستيراد والمرتبط بالاعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يتم استيراده من الخارج، وبالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها لانخفاض وضعف درجة تنوعه، حيث يمكن أن يحصل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، كما أن التضخم يمكن أن يتحقق عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات والتي يكون سببها ومصدرها التضخم المستورد هذا[2].

5- **التضخم المشترك:** ينشأ نتيجة تضخم الطلب وتضخم التكاليف، بمعنى زيادة في حجم النقود المتداولة بين أيدي الأفراد والمؤسسات، بدون تغير في حجم الإنتاج أي ثبات في الإنتاج وفي نفس الوقت زيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور، أو ارتفاع أسعار الأراضي، أو ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية أو أسعار المواد الخام. الخ. حيث يؤدي ذلك كله إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع والخدمات[3].

---

[1]: Rakhrour youssef, **Politique monétaire et maitrise de l'inflation : Analyse en modèle VAR « cas de L'Algérie »**, Séminaire nationale portant sur l'inflation en Algérie, Université Jijel, Algérie 28-29 octobre 2013, P5.

[2]: فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص 316.

[3]: حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، ط1، دار وائل، الأردن، 2006، ص 161.

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

أدى تعدد واختلاف وجهات النظر حول تعريف التضخم إلى اختلاف أنواعه، والمعايير التي حددت أنواع التضخم نوردها فيما يلي:

أولا: تحكم الدولة في جهاز الأثمان

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار، والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:

1- **التضخم الطليق (المكشوف، المفتوح، الظاهر):** ترتفع خلاله الأسعار بحرية، لتحقيق التعادل بين العرض والطلب، دون أي تدخل من جانب الدولة وقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة للأسعار إلى جانب إحجام السلطات الحكومية عن التدخل، وتتمثل هذه العوامل في الظروف الاقتصادية السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشترين التي تدفعهم إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم لفقدانها بعض من قيمتها، وانخفاض قوتها الشرائية[1].

2- **التضخم المقيد (المكبوت):** وهو يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاع الأسعار نتيجة الرقابة على الأسعار بسبب التدخل الحكومي وإتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار، وتجدر الإشارة إلى أن القيود التي تفرض للحد من ارتفاع الأسعار لا تعني عدم وجود ضغوط تضخمية بل إنها تؤجل أن تؤدي دورها في ارتفاع الأسعار[2].

3- **التضخم الكامن (الخفي):** يتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذ للإنفاق، وتتدخل الدول بإجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية، الغذائية، والاستثمارية[3].

ثانيا: مدى حدة الضغط التضخمي

---

[1]: محمد جبوري، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل -**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2013، ص 159.

[2]: كامل علاوي كاظم الفتلاوي،حسن لطيف كاظم الزبيدي، **علم الاقتصاد**، ط1، دار صفاء، الأردن، 2009، ص 271.

[3]: عبد الرحمان تسابث، أمينة بلحنافي، **علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر دراسة قياسية (1970-2012)**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر:الأسباب ،الآثار و العلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل ،الجزائر،يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص 7.

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

1- **التضخم الجامح:** عادة ما يحدث هذا النوع من التضخم في بداية مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى أخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب لذلك يعتبر من أسوأ أنواع التضخم حيث يفقد الناس الثقة بالنظام الاقتصادي[1].

وهو يتميز بمعدلات عالية يصل إلى 1000 أو مليون أو حتى مليار بالمئة سنويا[2].

2- **التضخم المتوسط:** ويعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار ولكنها تكون بمستوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح، وتكون الآثار الناجمة عند أقل خطورة على الاقتصاد الوطني،مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه الفقدان التام للثقة بالعملة الوطنية[3].

3- **التضخم المعتدل (الزاحف):** والذي يكون عادة أقل خطورة من التضخم الجامح والمتوسط، حيث يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء وتدريجي في الأسعار وبمعدلات قد تتراوح بين 2- 3 ٪ سنويا، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة ،وقد ساد هذا النوع من التضخم في كل من أوروبا والولايات المتحدة خلال فترة 50و60 وذلك خلال فترة الرواج والازدهار الاقتصادي ،كما ساد الاقتصاد الأردني خلال الفترة1982 -1987. ويعود سبب بروز ذلك النوع من التضخم إلى زيادة كمية النقد المتداولة وإلىالارتفاع النسبي في الأجور والأرباح[4].

4- **التضخم الراكض:** تكون نسبة ارتفاع الأسعار في هذا الصنف أكبر من حالات التضخم الزاحف (المتدرج)،مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1993-1979-1974، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 26٪، 25٪، 19٪ على الترتيب.

---

[1]: وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، المغرب، 2010، ص ص194،193.

[2]: علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة من (1970-2009)** ، مجلة الباحث ،جامعة أدرار، الجزائر، العدد (11)، 2012، ص 68.

[3]: حميد مقراني، **أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس،الجزائر 2015، ص 43.

[4]: محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 185.

5- **التضخم الماشي:** عندما يكون الارتفاع مستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10٪ سنويا، يجب الحد منه لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة[1].

ثالثا: تعدد القطاعات الاقتصادية

إن تنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة أدى إلى تنوع القطاعات التضخمية، فالتضخم الذي يظهر في القطاعات الصناعية الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، كما أن التضخم في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي ينشأ في سوق عوامل الإنتاج، وعلى هذا الأساس يميز "كينز" بين نوعين من التضخم هما:[2]

1- التضخم في أسواق السلع: حيث يرى "كينز" أن أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع هو التضخم السلعي والتضخم الرأسمالي.

1-1- التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الاستهلاك وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الادخار، مما ينعكس إيجابا على أصحاب المشاريع في الصناعات للسلع الاستهلاكية.

1-2- التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الاستثمار على نفقات إنتاجها، ويترتب على ذلك تحقيق أرباح في كلا قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

2- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: يفرق"كينز" بين نوعين للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخول النقدية للأفراد.

2-1-**التضخم الربحي:** وهو التضخم الذي يظهر جراء زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تتحقق أرباح في قطاع صناعات السلع الاستهلاكية وقطاع صناعات سلع الاستثمار.

2-2-**التضخم الدخلي:** يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج،ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور العمال، وبالتالي ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج.

---

[1] : سامية لحول، ريمة باشة، **دور التضخم في اتخاذ القرارات لمنظمات الأعمال**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص 4.

[2] : خالد قاشي، أدم بن مسعود، **التضخم الاقتصادي: الظاهرة ،الأسباب وطرق العلاج**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب،الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر،يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص ص 7، 8.

رابعا: الظواهر الجغرافية والطبيعية

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية، بحدوث ظواهر جغرافية، وطبيعية قد لا يكون لها صفة الدوام، أو قد تكون بصورة طارئة وغير اعتيادية مثل:[1]

1- التضخم الطبيعي (الاستثنائي): وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلةكالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل، البراكين أو انتشار الأوبئة والأمراض ،أو انفجار ثورة من الثورات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية، أو سبب الفيضانات والأعاصير أو بسبب الحروب، فهذه الظروف الطبيعة وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الاتجاهات التضخمية، واستفحالها بفعل العوامل الأخرى.

2- التضخم الحركي (الدوري): وهذا التضخم يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة.

خامسا: من حيث العلاقات الاقتصادية

وفيه نجد:

1- التضخم المستورد: يعرف على أنه:"الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية كالملابس الجاهزة والأطعمة الجاهزة والأحذية المستوردة من الخارج، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي".

وهناك مثال على ذلك عندما ارتفعت أسعار النفط بعد عام 1973م نتيجة لذلك ارتفعت جميع أسعار السلع في الدول المتقدمة، مما كان لها الأثر على الدول النامية والعربية التي تستورد سلع كثيرة من الدول المتقدمة تكون مرتفعة الأسعار. ويقاس التضخم المستورد وفق العلاقة التالية:[2]

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردت}}{\text{قيمة الناتج القومي الاجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

2- التضخم المصدر: ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن وجود ما يعرف ب "قاعدة الدفع بالدولار"[3].

---

[1]: غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص ص 63، 64.

[2]: إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، ط1، دار وائل، الأردن، 1999، ص 153.

[3]: علي بودلال، **مقاربة عملية للتضخم ومؤشرات التنمية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب ، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل ، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر2013، ص 10.

المطلب الثالث: قياس التضخم.

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار بينما المحور الثاني فإنه يتمثل في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد.

أولا: الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية بأنها: "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار"، والمقصود من أنها متوسطات نسبية هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعاربسنة الأساس.

كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال فترة زمنية معينة ،حيث يشيرالارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في المجتمع عن وجود ظاهرة التضخم[1].

وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيمايلي:

1- **الرقم القياسي لأسعار الجملة:** وهذا يستخدم أسعار السلع والخدمات في مرحلة الجملة، أي عند تبادل تلك السلع بين التجار، ومن ثم يستخدم هذا الرقم القياسي لقياس التغيرات في النشاط التجاري، باعتبار أن الأعمال التجارية تعد مؤشرا هاما للنشاط الاقتصادي.

2- **الرقم القياسي لأسعار التجزئة:** ويؤخذ فيحساب هذا الرقم أهم السلع والخدمات التي تدخل ضمن ميزانية الأسرة، أي تلك السلع والخدمات النهائية التي ينفق عليها معظم أفراد المجتمع دخولهم عليها، ومن ثم فإن الرقم القياسي يستخدم لقياس التغيرات في تكاليف معيشة أفراد المجتمع[2].

3- **الرقم القياسي الضمني (المكمش):** يعتبر دليل على وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد كما تأخذ به المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي[3].ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام

---

[1]: مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974 – 2003)**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص ص 56، 57.

[2]: عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل،**النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، ط2، مركز يزيد، مؤتة ،2006، ص ص 131، 132.

[3]: رشيد علاب وآخرون، **مؤشرات الأسعار وفق المقاربة الهيدونية**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر 2013، ص 9.

بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبا في مائة[1].

وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، الاستثمار، مشتريات صافي الصادرات)[2]. لذلك يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة[3].

وللأرقام القياسية صيغ يتم استخدامها للدلالة عليها أهمها:[4]

1- صيغة لاسبير: في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة الأساس ولهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس ويمكن تعريف هذا الرقم كما يلي:

رقم لاسبير: الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس:

$$I = \frac{\sum Pn.Qo}{\sum Po.Qo} \times 100$$

حيث:

$\sum Pn.Qo$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في السنة المقارنة.

$\sum Po.Qo$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة.

2- صيغة باش: في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات فترة المقارنة ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة.

رقم باش: الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات فترة المقارنة .

$$I = \frac{\sum Pn.Qn}{\sum Po.Qn} \times 100$$

حيث:

$\sum Pn.Qn$: قيم كميات نسبة بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود في سنة المقارنة.

$\sum Po.Qn$ تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار الأساس أو مجموع النقود المنفقة في نسبة الأساس.

---

[1]: حسام الدين عبورة، **سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف الجزائر، 2009، ص 3.

[2]: أمحمد رمضان شنيش، **دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)**، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، المغرب ، العدد (15)، 2013، ص 241.

[3]: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1، دار الحامد، الأردن، 2006، ص 258.

[4]: أمينة دبات، **السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص ص 76، 77.

3- صيغة فيشر الأمثل: تساوي الوسيط الهندسي لكل من رقمي "لاسبير" و"باش" أي أن:

$$IF = \sqrt{I(L).I(P)}$$

يدعى بالرقم القياسي الأمثل لـ"فيشر" بحيث يجمع الخصائص التي تميز الرقمين القياسيين لـ "باش ولاسبير"، إلا أنه ليس واضحا في معناه، فالرقم القياسي لـ "لاسبير" يعطي لنا قياس التغير في الكميات المجموعة من السلع في نقطة الأساس، والرقم القياسي لـ "باش" يعطي لنا قياس التغير فيكميات من السلع في نقطة المقارنة ،أما الرقم القياسي ل"فيشر" فلايعطي لنا قياس التغير في الكمياتبقدر كونه صيغة رياضيةأو إحصائية .

ثانيا: الفجوة التضخمية

إذا كان استقراء ظاهرة التضخم يتم من خلال تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فينبغي التأكيدعلى أن الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار مقاسا برقم قياسي معين ليس سببا في وجود هذه الظاهرة بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تنبع من حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني، ويعتبر "كينز" أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه كيف يتم تسديد نفقات الحرب، ويرجع "كينز" حدوث الفجوات التضخمية إلى:[1]

- حدوثإفراط في الطب الكلي على السلع والخدمات الذي يعبر عن تلك الزيادة في الإنفاق الوطنيالجاري عن الناتج الوطني الحقيقي؛
- حدوثإفراط في عرض النقود المتمثل في ذلك الفارق بين العرض النقدي وما يرغب أن يحتفظ به الأفراد والمشروعات من دخل حقيقي في شكل نقود. وتوجد ثلاثة معاييرلقياس القوى (الفجوة) التضخمية هي:

1- **معيار الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي):** وهو مؤشر ذو طابع تركيبي يستند إلى منطق النظرية الكمية للنقود، التي حاولت أن تستخلص مقاييس ومؤشرات لقياس الضغط التضخمي أو الاستقرار النقدي عن طريق مقارنة التغير في كل من الطلب النقدي والعرض الحقيقي من السلع والخدمات، وطبقا لهذه النظرية فإن معامل الضغط التضخمي أو الاستقرار النقدي بصورته البسيطة يأخذ الشكل التالي:[2]

$$\beta = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{Y}$$

[1]: العياشي زرزار، محمد مداحي، **إشكالية قياس الفجوات التضخمية على ضوء الأسباب المنشأة لها**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر 2013، ص 14.

[2]: بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط2، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009، ص ص 279، 280.

β: معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي.

$\frac{\Delta M}{M}$: معيار التغير في كمية وسائل الدفع (كمية النقود).

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود متعادلة مع نسبة التغير في الناتج المحلي (β=0) هذا يعني أن هناك استقرار نقدي.
- إذا زاد معدل التغير في كمية النقود عن معدل التغير في الناتج المحلي (β>0) يفوق الطلب الكلي النقدي العرض الحقيقي من السلع والخدمات، مما يقود مع اتساع هذا الفارق إلى نمو القوى التضخمية.
- وبالعكس إذا كانت(β<0) ، تقود هذه الحالة إلى انكماش نقدي وانخفاض في المستوى العام للأسعار.

2- **طريقة فائض المعروض النقدي**: وهي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي، وهي عبارة عن الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة)، وبين التغير في الطلب على النقود (أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل حقيقي في شكل نقود)- عند أسعار ثابتة- وذلك خلال فترة زمنية معينة فإن كان:[1]

Δم: تعني التغير في عرض النقود.

$\frac{\text{م}}{\text{ن.ق.أ}}$: تعني الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود).

ن.ق.أ: تعني الناتج القومي الإجمالي.

Δ ن . ق.أ: تعني التغير في الناتج القومي الإجمالي.

فإن الفجوة التضخمية= $\Delta م - \frac{\text{م}}{\text{ن.ق.أ}} . \Delta$ ن . ق.أ

مثال: فلوافترضنا أن عرض النقود كان (4) مليار دينار عام1990، وأن الناتج القومي الإجمالي كان (4) مليار أيضا على سبيل الافتراض وفي عام 1991 حصل تطور في عرض النقد فقد ازداد بمقدور (200) مليون دينار في حين ازداد الناتج القومي الإجمالي في نفس السنة بمقدار (100) مليون دينارا،فما مقدار الفجوة التضخمية بين السنتين المذكورتين.

الفجوة التضخمية= $\Delta م - \frac{\text{م}}{\text{ن.ق.أ}} . \Delta$ ن . ق .أ

$= 200 - \frac{4000}{4000} * 100$=(100) مليون دينار.

[1]: عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، ط2، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص ص184، 185.

3- **معيار فائض الطلب الكلي** : تقاس الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوبا بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في المجتمع عن الناتج القومي الحقيقي، مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى أعلى. ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النظرية العامة للاقتصادي "كينز" والتي ترى بأن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل تمثل حالة من التضخم، تدفع مستويـات الأسعار المحلية نحو الارتفاع،ويمكن صياغة فـائض الطلب وفقا للمعادلة التالية:[1]

$$Dx = (cp + Cg + I + E) - y \ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

Dx: تمثل إجمالي فائض الطلب.

cp: تمثل الإستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: تمثل الإستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

E:تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

Y:تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتبين المعادلة السابقة أنه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فإن الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة ،إلا أن جزءا من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات والذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب والذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطا تضخمي يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية:

$$D_{XM} = (D_X - F) \ldots (2)$$

---

[1]: أ حمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية –دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)**–، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 30، 31.

حيث:

D_{XM}: تمثل صافي فائض الطلب.

D_X:تمثل إجمالي فائض الطلب.

F: تمثل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات).

وبإعطاء مجموع الإنفاق القومي الرمز A ، فإنه يمكن صياغة المعادلتين (1) و (2) في المعادلة (3)، والتي تعبر عن صافي فائض الطلب.

$$D_{XM}= (A+X)- (Y-M)$$

حيث:

X: تمثل الصادرات.

M:تمثل الواردات.

المبحث الثاني: الآثار الناتجة عن ظاهرة التضخم

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه،الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية.

وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية، وهذا ما يجعل من التضخم إحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية في المجتمع.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

يترتب على التضخم العديد من الآثار السلبية نظرا لما يترتب على الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار من ارتفاع في نفقة المعيشة وارتفاع نفقات الإنتاج، لعل أهمها يتمثل فيما يلي:

أولا: الأثر على توزيع الدخل القومي

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ونفرق هنا بين أربع فئات لمدى تأثرهم بالتضخم هم:[1]

1-1- **فئة أصحاب الدخول النقدية الثابتة:** وتكون دخولها النقدية ثابتة، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بنفس معدل التضخم مثل أصحاب الإيجارات الثابتة المحددة بالقانون، وهي أكثر فئات المجتمع تضررا من التضخم.

1-2- **فئة أصحاب الدخول النقدية شبه الثابتة:** تزداد دخولها النقدية بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، وبالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بالفرق بين معدل التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم النقدية وتضار هذه الفئة ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفئة الأولى، مثل أرباب المعاشات وموظفي الحكومة.

1-3- **فئة أصحاب الدخول الحقيقية الثابتة:** تزداد دخولها النقدية بنفس نسبة الزيادة في مستوى الأسعار ولذا تظل دخولهم الحقيقة ثابتة ولذا لا تضار ولا تستفيد من التضخم، مثل: طبقات العمال في الدول المتقدمة في ظل وجود نقابات عمال قوية.

1-4- **فئة أصحاب الدخول النقدية المتغيرة:** تزداد دخولها النقدية بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، ولذا تزداد دخولهم الحقيقية وبالتالي تستفيد من التضخم مثل: التجار وأرباب العمل والحرفيين

[1]: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر ، 2008، ص ص 306، 307.

والمهنيين. يترتب على التضخم إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخول النقدية المتغيرة وفي غير صالح أصحاب الدخول الثابتة وشبه الثابتة.

ثانيا: الأثرعلى التجارة الخارجية

يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية، مما يعني تراجع حجم صادرات في البلد المعني،كما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى ازدياد حجم الاستيراد، مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج واختلال ما يسمى بالميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) للبلاد، وتصبح محصلة ذاك النزوع نحو الاستيراد والأحجام عن السلع المحلية وتراجع حجم الإنتاج المحلي، وتعطل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية وقوة العمل في البلاد وظهور البطالة[1].

ثالثا: اختلال التخطيط القومي

بسبب اختلاف تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية ، نتيجة لعدم القدرة على تحديد تكاليف إنشاء تلك المشروعات الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف عناصر تلك المشروعات خلال فترة التنفيذ مما يصاحبه عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها[2].

رابعا: الأثر على التشغيل

إذ ستؤدي الارتفاعات في الأسعار إلى توجه رأس المال والأيدي العاملة إلى الأنشطة والمجالات الغير إنتاجية وخاصة مجالات المضاربة التي توفر أرباحا سريعة ومجزية بالقياس إلى الأرباح التي يمكن تحقيقها في القطاعات الإنتاجية أو في مجال الاستثمار الإنتاجي[3].

خامسا: الأثر على الاستثمار

حيث يؤثر التضخم تأثيرا سلبياعلى قدرةالدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية حيث ترتفع أسعار العقارات والموارد الأولية، وأجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في التكاليف للمشروعات الجديدة ومن ثم يقل معدل الربح لهته المشروعات، مما يحجب المستثمرون الأجانب من القيام في الاستثمار في الدولة المعنية التي تعاني من مشكلة التضخم.

---

[1]: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط5، دار وائل ، الأردن، 2002، ص 264.

[2]: جمال خريس و اخرون، **النقود والبنوك**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص 132.

[3]: ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية الاقتصادية**، دار زهران، الأردن، 2006، ص 87.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن حتى في ظل ظروف التضخم ممكن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المعني بالتضخم ولكن تأخذ تلك الاستثمارات اتجاه في المجالات التي يكون فيها أقل تكلفة استثمارية والابتعادعن الاستثمارات الإنتاجية مما يؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية في البلد المعني[1].

سادسا: الأثر على العملة

يؤدي التضخم إلىإضعاف ثقة الأفراد في عملتهم الوطنية ،الأمرالذي ينجم عنه تزايد قوى الاستهلاك والهروب من النقد المحلي واللجوء إلى النقد الأجنبي والاكتناز[2].

سابعا: التأثير على النمو الاقتصادي

اختلفتآراء الاقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة تتسم بعدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار، ومن ثم يقل حجم الاستثمار، كما تتأثر أيضا قرارات المدخرين خاصة عندما يتوقعون استمرار الزيادة في الأسعار نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات ،ويرى أصحاب هذا الرأي أيضا أن أصحاب الدخول التي تتمثل في الأجور أن العمال يقل حماسهم للعمل بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية مع ارتفاع الأسعار ،أما الفريق الأخر فيرى بأن الشواهد التاريخية لا تدل على وجود انخفاض في حجم المدخرات أو انخفاض الميل للعمل، بل بالعكس يرون بأن التضخم ربما يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي خاصة عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج[3].

ثامنا: الأثر على إعادة توزيع الثروة

إن الارتفاع الكبير والمغري لقيمة العقارات وغيرها من الثروات سيدفع أصحابها إلى بيعها، مما يعني تغيرا في ملكية الثروات إلى أشخاص آخرين، بالإضافة إلى إلحاق الضرر بالدائنين المقرضين، واستفادة المدينين مما يدفع الدائنين (البنوك والمؤسسات المالية المقرضة) إلى احتساب معدلات فائدة مرتفعة لتعويض انخفاض القوة الشرائية للقروض، مما سيلحق ضررا بليغا بالاقتصاد وإلى جانب ذلك إقبال المستثمرين على

---

[1]: مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، دار وائل، الأردن، 2004، ص ص326،327.

[2]: رمزي زكي وآخرون، **التضخم في العالم العربي**، ط1، دار الشباب، لبنان، 1986، ص 55.

[3]: رقية بوحيضر، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية (1990-2012)**–،الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر:الأسباب،الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية و العالمية الراهنة،جامعة جيجل ،الجزائر، يومي28-29أكتوبر 2013، ص ص8،9.

إنتاج السلع الكمالية ذات العائد السريع والكبير فترة التضخم وإحجامهم عن الاستثمار في المشاريع ذات العائد طويل المدى التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني[1].

تاسعا: التأثير على الإنتاج

يؤثر التضخم على الإنتاج بالسلب من النواحي التالية:[2]

9-1- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار وتوقع استمرار ارتفاعه مستقبلا، سوف يؤدي بالمتعاملين الاقتصاديين إلى إنفاق نقودهم بدل الاحتفاظ بها لأنها تفقد المزيد من قوتها الشرائية، وهو ما يؤثر سلبا على العملية الادخارية،إذ يتراجع معدل الادخار في فترات التضخم لكون أسعار الفائدة الحقيقية تكون سالبة والدخول لا تكفي لتغطية حاجيات المتعاملين الاقتصاديين وتراجع الادخار يضر بالاستثمار لتراجع مصادر التمويل؛

9-2- تراجع الاستثمارات نتيجة ارتفاع تكاليف مدخلات العملية الإنتاجية من معدلات الفائدةالأجور، أسعار العقارات، أسعار المواد الأولية؛

9-3- تراجع القدرة التنافسية للسلع والخدمات المحلية أمام نفس السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يضعف من حركة الصادرات في الدول التي يوجد طلب عالمي على منتجاتها، أمام فجوة الطلب المتنامي يؤدي إلى ارتفاع وتيرة الاستيراد لسد الفجوة التضخمية، وهو ما يؤثر سلباعلى ميزان المدفوعات في الدولة المعنية، كما أن القطاعات المنتجة محليا سوف تتراجع مكانتها أمام جودة المنتجات المستوردة، وهو ما يهددها بالزوال النهائي نتيجة عدم القدرة على المنافسة؛

9-4- التأثير على هيكل التسويق والتوزيع: القطاع التجاري يزدهر في فترات التضخم، حيث تتباعد أسعار التجزئة عن أسعار الجملة ويحقق التجار أرباحا كبيرة على حساب المنتج مهما كان القطاع المعني، كما يزيد عدد الوسطاء وتم رفع تكلفة التسويق وهو ما يزيد من وتيرة التضخم.

عاشرا: الأثر على أسعار الفائدة

تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون المتضررون من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم إلى سعر الفائدة باعتبار معدل

---

[1]: خديجة فوقي، رحيمة بن عيني، **أساليب الاقتصاد الإسلامي في تفادي حدوث التضخم والحد منه**، الملتقى الوطني حول ظاهرة التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر 2013، ص 5.

[2]: رقية بوحيضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 7، 8.

التضخم المتوقع،وذلك من خلال إضافة مايعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة،بهدف تعويض الخسارة ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي والحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة "فيشر" كما يلي:[1]

$$R=I-F$$

R: معدل الفائدة الحقيقي.

I: معدل الفائدة الكلي.

F: معدل التضخم.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم

يمكن إيجازأهمالآثار الاجتماعية للتضخم فيما يلي:[2]

أولا: الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية و الاقتصادية بين أفراد المجتمعذلك لأن التضخم يؤدي إلى سلخ جزء من القوة الشرائية الخاصة بأصحاب الدخول الثابتة،كما أنه يعتبر فرض ضرائب جديدة لم يصوت عليها أحد هذا من جهة ،ومن جهة أخرى فإن التضخم يزيد من دخول بعض فئات المجتمع (مثل المضاربون والذين يتعاملون في السوق السوداء)، دون أن تقدم تلك الفئات أية خدمات مقابل تلك الزيادات التي حصلت عليها؛

ثانيا: إن التضخم يعمل على إعادة توزيع الثروة بطريقة ضالة عمياء فيها كثير من الظلم، بمعنى آخر فإن التضخم يعمل على إعادة توزيع الثروة بصورة عشوائية لا تمت بصلة إلى الكفاءة في النشاط الإنتاجي والعدالة الاجتماعية،ذلك لأن أصحاب الأموال الذين زادت دخلوهم الحقيقية في ظل ظروف التضخم يصبحون أكثر قدرة من غيرهم على زيادة ثروتهم ،أما الأفراد الذين تناقصت دخولهم الحقيقية مثل أصحاب الأراضي والعقارات السكنية ،فإنهم في سبيل المحافظة على مستوى معيشي معين ونمط استهلاكي اعتادوا عليه من قبل،يقومون ببيع جزء من ثرواتهم يشجعهم على ذلك ارتفاع قيمتها النقدية وبهذا تتحول ملكية الأصول الحقيقية من الفئات التي تناقص دخلها إلى الفئات التي تزايد دخلها الحقيقي؛

ثالثا: يترتب على ما جاء في البند (1) و(2) اضطراب العلاقات الاجتماعية وتعميق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة فتكثر الاضطرابات العمالية ويتعطل الإنتاج وتزيد نسبة الطاقة الغيرمستغلة في الاقتصاد القومي، وقد يتبع ذلك حدوث تفكك اجتماعي وبالتالي انهيار النظام الاقتصادي؛

---

[1]: حميدة زغلول، وسيلة زغلول، **تقييم آليات السياسة النقدية المستخدمة في معالجة ظاهرة التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، مذكرة ماستر، جامعة جيجل، الجزائر، 2014، ص 34.

[2]: حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، دار الكندي، الأردن، 2002، ص ص 172، 173.

رابعا: عزوف أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية عن شغل الوظائف العامة في الدولة أو الوظائف التي تتطلب شعورا خاصا بالمسؤولية مثل التعليم أو الخدمة في المستشفيات والمراكز الصحية وذلك نتيجة لتدهور الدخول الحقيقية ،وهذا بلا شك من أخطر النتائج الاجتماعية الاقتصادية التي تحدث على مدى الأجل الطويل من جراء التضخم.

خامسا: انتشار الرشوة والفساد الإداري: يصاحب ظاهرة التضخم تفشي الرشوة والفساد الإداري ويلجأ إليه بعض الأفراد –أصحاب الدخول الثابتة وهم غالبا الموظفين –كأسلوب مضاد يخفف من حدة التضخم من إعادة توزيع الدخل القومي فيفكر هؤلاء في اللجوء إلى أسلوب الرشوة كمصدر مساعد –إضافي– للدخل لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار، ومن هنا نجد أن الموظف عادة ما يساوم على تأدية الخدمة لمن يدفع أكثر ويقتصر تقديم الخدمات على من يعطيه، وفي إمكانية الموظف تقديم جميع الخدمات المشروعة وغير المشروعة طالما أنها بمقابل[1].

وعلى الرغم من السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع وإجماع الاقتصاديين على خطورته كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك أثار ايجابية يعكسها على فروع النشاط الاقتصادي وبعض الفئات الجزئية من أفراد المجتمع ويمكن حصر هذه الآثار الإيجابية على النحو التالي:[2]

- يعمل التضخم الناتج على زيادة الطلب على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له، أو بمعنى أخر أنه دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج؛
- يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة،ومما يساعد أيضا على ذلك الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الموازنة من خلال إصدار نقود جديدة والتي يصاحبها ارتفاع جديد للأسعار،مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك؛
- يشجع التضخم على الاستثمار في مجال الإنتاج للسلع التي ترتفع أسعارها وذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية؛
- يستفيد من التضخم أصحاب المداخيل المتغيرة كالمنتجين والتجار لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم.

---

[1]: مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، مصر، 2002، ص 82.

[2]: سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص ص 47،48.

ويساعد أيضا المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم،وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقودمما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الاقتراض.

مع كل ما سبق فإن تجسيد أثار التضخم في الحقيقة يعتمد على إلى حد بعيد على مدى توقع حصوله مسبقا، وأيضا مدى حدته، أما فيما يخص الحكم على إعادة توزيع الدخل والثروة بالعدالة أو عدمها فإنه يعتمد على مقاييس معيارية خاصة بكل مجتمع، فيما يعتبر عدلا في مجتمع ما قد لا يعتبر عدلا في مجتمع آخر،كما أن توقع حصول التضخم ليس بالأمر الهين،فأحيانا تحصل الظاهرة بشكل خاطف وسريع خاصةفي بعض أقطار أمريكا اللاتينية، إلا أن توقع حدوثها بأي حال من الأحوال يساعد في تلافي الكثير من تأثيراته.

المبحث الثالث: أدوات معالجة ظاهرة التضخم

يكاد يكون هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني يجعل هدف الحد من تفاقمها من أولى أهداف السياسات الاقتصادية في البلاد التي تعاني منها نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وعادة تلجأ الحكومات في ذلك إلى استخدام وسائل السياسات النقدية والمالية للتقليل من حجم الطلب الكلي وجعله مساو إلى مستوى العرض الكلي عند الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.

المطلب الأول: السياسة النقدية

إن مفهوم السياسة النقدية واسع جدا وقد أطلق الاقتصاديون مجموعة من التعريفات ومن أهمها أنها:" مجموعة الإجراءات أو الأدوات التي تتخذها الدولة ،أو التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية في إدارة كل من النقودوالائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد ،أو التحكم في عرض النقود، ومستوى أسعار الفائدة".[1]

والبنك المركزي هو الجهة التنفيذية المسؤولة عن السياسة النقدية وهو يعمل عادة وفق الصلاحيات المخولة له من قبل الحكومة بموجب القانون الخاص به والذي قد تتحدد به الأهداف التي يمكن أن يعمل من أجلها البنك[2].ولكن بشكل عام أصبح من المتعارف عليه بأن أهداف السياسة النقدية الرئيسية يمكن أن تتلخص بالأمور التالية:[3]

- استقرار سعر العملة؛
- استقرار مستوى الأسعار؛
- تشجيع النمو الاقتصادي؛
- تحسين ميزان المدفوعات.

تعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد والائتمان على نوعين من الوسائل وهما:

---

[1]: إبراهيم عبد الحليم عبادة، **السياسة النقدية وضوابطها و موجهاتها في اقتصاد إسلامي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد (12)، 2011، ص 744.

[2]: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى،**النقود والمصاريف والأسواق المالية**، ط1، دار الحامد، الأردن، 2004، ص 359.

[3]: صالح لحبيب،**دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر للفترة (1990– 2011)**–، مذكرة ماستر،جامعة ورقلة ، الجزائر 2013، ص 2.

أولا: الأدوات الكمية (العامة، الغير مباشرة) للسياسة النقدية للحد من التضخم

وهي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان (القروض) في إطار اقتصاد ما، بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال (القروض) والتأثير على مستوى السيولة البنكية، من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة إجمالا[1]، ويتعلق الأمر في هذه الحالة بمايلي:

1- سعر إعادة الخصم (أو سعر البنك): سعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عندما يقدم قروضه إليها[2].

ففي حالة التضخم تتبع سياسة نقدية انكماشية،وهي تعتبر طريقة جذرية لمعالجة الظاهرة، وترتكز على إجراءات معاكسة للضغوط التضخمية بشكل وقائي يصل إلى حالة اقتصادية جديدة تسود الاقتصاد يطلق عليها تعبير الانكماش[3]. وذلك من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم لديه فيحد بذلك مثلا من إقبال البنوك على قبول الكمبيالات فيقل عرض النقود[4].

وبالتالي فقيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم سوف يترتب عليه قيام البنوك التجارية بدورها برفع سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها والعكس صحيح،ومن هنا يمكن للبنك المركزي التأثير في حجم النقود المتداولة وفي حجم الائتمان المصرفي الكلي وذلك عن طريق تأثيره في سعر الفائدة وفي حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وذلك على النحو التالي:[5]

1-1- **التأثير في سعر الفائدة:** في الظروف التي يسود فيها حالة من التضخم والتوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه، إذ أراد البنك المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية، فإنه سوف يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم والذي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخصم الخاص بها، ومعنى ذلك أن رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي قد أدى إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك إلى عملائها فينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل،ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها،وبالتالي تقل حدة الاتجاه التضخمي؛

---

[1]: عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 202.

[2]: محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 171.

[3]: أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص 95.

[4]: عبد الحكيم رشيد توبة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار البداية، الأردن، 2010، ص 209.

[5]: سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 70، 71.

1-2- **التأثير في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية:** يستطيع البنك المركزي عن طريق إتباعه لسياسة سعر إعادة الخصم التأثير في حجم الائتمان،ومن ثم في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني عن طريق التأثير في حجم الأرصدة النقدية المتاحة للبنوك التجارية ،فبرفع سعر إعادة الخصم يترتب إحجام البنوك التجارية عن خصم ما لديها بغرض خلق الائتمان ويقل حجم نقود الودائع وعرض النقود.

ومع ذلك فقد لا تنجح هذه الأداة في التأثير على حجم الائتمان، فهناك عوامل عديدة يمكن أن تجعل سعر إعادة الخصم غير فعال وهذه العوامل هي:[1]

- وفرة الاحتياطات لدى بنوك التجارية؛
- وجود مصادر أخرى للسيولة؛
- التوقعات.

2- عمليات السوق المفتوحة: وهي دخول البنك المركزي للسوق المالية بصفته بائعا أو مشتريا للأوراق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية في السوق النقدية لحسابه الخاص ،ويمكن أن يكون أطراف التعامل بنوكا أو مؤسسات أو أفراد وهذا بهدف التحكم في حجم السيولة المتداولة في المجتمع، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأوراق للحصول على قيمتها مما يؤدي إلى نقص كمية النقد المتداولة فتنخفض سيولة البنوك التجارية لأن شراء الأفراد لهذه الأوراق يعني سحب المبالغ المتقابل لها من البنوك التجارية مما يحد من قدراتها على منح الائتمان وتستخدم هذه السياسة مصحوبة بسياسة بسعر إعادة الخصم وفي نفس الاتجاه حتى يقوم البنوك في حالة شرائها للأوراق المالية ونقص أرصدتها النقدية بالتقدم إلى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية تعوضها[2].

إنجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع والشراء حيث أنه في حالة الانكماش لا يتوقف الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وتم دفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزاد مقدرتها الافتراضية ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبير الخروج من طرف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفز للاستثمار عندما

---

[1]: أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، ط1، دار وائل، الأردن، 2005، ص 187.

[2]: حسين كركاشة، **أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص 25، 26.

تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة بالإضافة إلى ذلك يتطلب تطبيق هذه الأداةتوافرسوق مالية واسعة ومنظمة[1].

3- تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي: تتبلور فكرة تغيير نسبة الاحتياطي كأداة للسياسة النقدية في مطالبة السلطات النقدية للبنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل ويتحدد هذا القدر بصفة أساسية معينة من إجمالي أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك التجاري،وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه البنوك وتأتي مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا أو خفضا مما يؤدي إلى نقص أو زيادة حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية وبالتالي إلى نقص وزيادة القدرة هذه البنوك إلى الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطب على القروض الاستثمار[2].

وتعتبر سياسة تعديل الاحتياطي النقدي القانوني من أهم السياسات المستعملة للتأثير في حجم الائتمان أماآلية عمل هذه السياسة فهي كالتالي إذا كان الهدف هو الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان فان البنك المركزي يرفع نسبة الاحتياطي النقدي وهو الإجراءالمطبق في حالة التضخم وتعتبر هذه السياسة من أهم السياسات المستعملة للتحكم فيمعدلات التضخم وذلك بسبب تأثيرها المباشر والقوي على حجم السيولة لدى البنوك ،وبالتالي إذا ازدادت نسبة الاحتياطي الإجباري (الإلزامي) فإن نسبة النقود المتاحة للإقراض تنخفض والعكس صحيح، وهذا يظهر العلاقة العكسية بين نسبة الاحتياطي الإجباري وقدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع[3].

وتعتبر هذه الأداة ذات تأثير سريع المفعول على احتياطي البنوك التجاري مقارنة بالأدوات الأخرى حيث أن تأثيرها يشمل كل البنوك التجارية سواء الصغيرة أو الكبيرة إذ يخضع الكل للنسب المحددة من طرف البنك المركزي بغض النظر عن حجم ودائعها ،كما أن عملية تغيير معدل الاحتياطي ليست سوى خلق تقلبات موازية في السوق النقدية إذ يمكن أن يكون لهذه النتيجة المنتظرة،حيث أن البنوك التجارية في البلاد

---

[1]: إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 54.

[2]: حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 17.

[3]: سمية بلجبلية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم – دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المستثمرة في بورصة عمان للفترة (1996- 2006)**-، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر 2010، ص 142.

المختلفة عادة ما تحتفظ باحتياطات فائضة كبيرة ،ومن ثم فإن رفع نسبة الاحتياطي القانوني مالم يكن كبيرا جدا، لن يخفض النسبة الفعلية للأرصدة النقدية إلى الودائع دون الحد الأدنى الذي يشترطه القانون وبالتالي لن يؤثر في عمليات الإقراض،وهو ما يستدعي القول بأن وسيلة الاحتياطي الإجباري يجب استعمالها بجانب وسائل أخرى مكملة[1].

ثانيا: السياسات المباشرة للرقابة على الائتمان المصرفي

إلى جانب الوسائل الكمية السالفة الذكر يلجأ البنك المركزي إلى أدوات أخرى مباشرة (كيفية) للرقابة على عرض الائتمان المصرفي حيث يتدخل بصورة أكثر فاعلية وصراحة في إعطاء التأثير المطلوب على اتجاهات وحجم الائتمان،وتتمثل هذه الأدوات فيمايلي:[2]

1- **الإقناع الأدبي:** تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية والكتابية، فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلبا على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو نسبة الاحتياطي القانوني، ونظرا للعلاقة المتينة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، فعندئذ تكون البنوك التجارية ملزمة بالإقناع الأدبي الذي هو عبارة عن قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه نحو الاستعمالات المختلفة.

2- **التعليمات والتوجيهات المباشرة:**كما يقوم البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات وأوامر مباشرة إلى البنوك التجارية بخصوص الائتمان الذي يمنح للمتعاملين،وبواسطة هذه التعليمات يمكن للبنك المركزي أن يفرض قيود على بعض أنواع الائتمان ومثال على ذلك منع البنوك التجارية من منح القروض التي تستعمل في أغراض لا تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، كمنع القروض التي توجه لأغراض المضاربة في السوق العالمية أو يقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة ثانية ويلجأ إلى هذا الأسلوب في حالة عدم الاستجابة لأسلوب الإقناع الأدبي.

---

[1]: عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 27.

[2]: ميادة بلعايش، **أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر – فرنسا**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص 130، 131.

إضافة إلى الإقناع الأدبي وإصدار التعليمات والتوجيهات المباشرة هناك أدوات أخرى نذكر منها:[1]

- توجيه إعلامي يبثه البنك المركزي من خلال تصوراته لما قد تكون عليه الأوضاع المستقبلية للسوق المصرفية موضحا من خلاله الأرقام الحقيقية والمعطيات الخاصة بالاقتصاد الوطني والتي تدفعه لاتخاذ وتفضيل سياسات محددة دون غيرها،وكذلك إصداره للأبحاث والنشرات والدوريات الاقتصادية التي تحتوي على التوجيهات العامة المدعمة بأفكار كبار المختصين في الشؤون المصرفية وإلى غير ذلك من البيانات المفيدة التي يفترض في البنوك التجارية أن تأخذها كمؤشرات ترشدها إلى الاتجاهات السليمة للسياسات الائتمانية؛

- رقابة البنوك والتفتيش على عملياتها بشكل دوري للوقوف على مدى التزامها بالتعليمات والتوجيهات التي يصدرها البنك المركزي،وذلك بالإضافة إلى رقابته المكتبية من خلال التقارير الدورية التي تلتزم البنوك التجارية بتقديمها عن الموقف الائتماني وبيانات السيولة وغيرها؛

- إشراك البنوك التجارية في رسم السياسة الائتمانية المصرفية للجهاز المصرفي من خلال إشراك رؤساء المجالس إدارات البنوك التجارية في مجلس إدارة البنك المركزي في اجتماعاته الدورية ومن الملاحظ أن أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان يكون مناسبا لعلاج حالات التضخم، ويكون عديم الجدوى في حالة الكساد حيث أنه من الممكن عمليا إجبار البنوك على الإمساك عن منح القروض في حين يمكن إلزامها على التوسيع في منحها.

المطلب الثاني: السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها:"مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"،ومعنى ذلك أنه يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة[2].

[1]: محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص ص 372، 373.

[2]: عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصادالقومي**، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 43.

والسياسة المالية تضم جميع المقاييس التي تسعى إلى التأثير على النمو، الفعالية،والتشغيل[1]، وهي تهدف في الظروف العادية إلى تأمين الموارد المالية اللازمة لتلبية متطلبات الإنفاق العام[2].
بالإضافة إلى ذلك فهي تهدف إلى مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمال (y أوPIB) لكي يكون قريبا من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل[3].

وللسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف بالإضافة إلى المذكورة سابقا تسعى إلى تحقيقها نذكر من بينها:[4]

- التوازن المالي؛
- التوازن الاقتصادي؛
- التوازنالاجتماعي؛
- التوازن العام.

وترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار مردهإلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب بالتأثير علىالاستهلاك الخاص الاستثمار،المصاريف العامة والصادرات وأهم أدوات أو وسائل السياسة المالية هي:

أولا: الرقابة الضريبية

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها نظرا لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع يحتم على الحكومة التدخل عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب الدخول والأرباح الكبيرة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لهذه الفئة مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد وكذا تحقيق الدولة

---

[1]: رشيدونادي، **آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياساتها المالية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد (09)، جوان 2011، ص 112.

[2]: عبد الرزاق حساني، **السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سوريا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، العدد (03)، 2013، ص 264.

[3]: البشير عبد الكريم، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 2.

[4]: سعاد سالكي، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي–**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 20.

لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

ولكي تقوم الضريبة بوظائفها لا بدلها من مرتكزات تقوم عليها، تتمثل فيما يلي:[2]

- تحديد أولويات وأهداف النظام الضريبي لدولة خلال فترة زمنية محددة أخذا بعين الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي و الدولي؛
- التوليف المناسب بين أدوات السياسة الضريبية؛
- التقليل من التعارضات التي تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية فيما بينها لتحقيق أهدافها حسب الأولويات المحددة لها بحيث،لا يكون التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الضريبية تحقيقها لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية على حساب تحقيق الأهداف المالية للنظام الضريبي.

ثانيا:الرقابة على الإنفاق العام

النفقة العامة هي:"مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادالحاجة عامة فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة"[3].

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري، برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة ونعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر بحيث تتكرس هذه السياسة في إحداث العجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة سياستها الاتفاقية،ففي حالة التضخم تقوم بإنقاص الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يؤثر على أوجه الإنفاق الأخرى ،فهنا يجب التفريق بين

---

[1]: حميد مقراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

[2]: محمد أريا الله، **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر –** مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 23

[3]: حمزة سيلام، فاتح ولدبزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر(2000–2014)–**، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، الجزائر، 2014، ص 13.

نوعي الإنفاق العام حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثر وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار[1].

وكنتيجة يمكن اللجوء إلى السياسة المالية الانكماشية بغرض تخفيض الطلب الكلي وكبح جناح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا وهكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية:[2]

- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يجعل الزيادة في مستوى الأسعار؛
- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار؛
- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من سياسة المالية.

المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف

سعر الصرف لعملة ماهو:" عبارة عن السعر الذي يتم على أساسه مبادلة وحدة أو وحدات نقدية محلية بوحدات أو وحدة نقدية أجنبية ومن ثم فسعر الصرف الأجنبي هو العملة الأجنبية بالنقد المحلي"[3].

وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما:[4]

1- **التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية؛

2- **التسعير الغيرمباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدةمن العملة الأجنبية،ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسيير بما في ذلك الجزائر.

---

[1]: بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2008، ص ص 161، 162.

[2]: مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر (1990-2004)**-،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 217.

[3]: عبد الحق أبوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، الجزائر، 2000، ص 150.

[4]: الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 96.

أولا: أنظمة سعر الصرف

يعرف نظام الصرف على أنه: " الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف"، وعليه يمكن تقسيم نظم الصرف كالآتي:[1]

1- **نظام الصرف الثابت:**في مفهومه الواسع يمكن تعريفه على أنه:" النظام أين يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار ، اليورو. الخ)، إذ يرجع اختيار تلك العملة الصعبة إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين حيث يتميز هذا النظام بالخصائص التالية:

1-1- السلطات النقدية هي التي تحدد معدل الصرف الثابت لتحويل العملة الوطنية إلى عملات صعبة أجنبية؛

1-2- إذا تغيرت قيمة العملة فوق الحدود المسموح بها، البنك المركزي عليه أن يتدخل مباشرة في سوق الصرف لبيع أو شراء عملته من أجل توقيف ارتفاع قيمتها أو انخفاضها ،كما يمكنه أن يتدخل بطريقة غير مباشرة بواسطة سعر الفائدة فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية؛

1-3- في حالة عدم قدرة السلطات النقدية أو عدم رغبتها في الدفاع عن المقابل الثابت لعملتها الوطنية عليها تعديل هذه القيمة بإجراء تخفيض أو رفع قيمة العملة الوطنية مقابل العملة المرتبطة بها (العملة المرجع).

2- **نظام الصرف العائم أو المرن:** إن هذا النظام يدع تقييم العملة تبعا للعرض والطلب، وله خصائص تتمثل فيما يلي:

2-1- التعويم الحر التام هو الذي تكون معدلات الصرف تحدد فقط وفق قانون العرض والطلب من قبل المتعاملين الاقتصاديين الخواص،لا يوجد أي تدخل للبنك المركزي؛

2-2- التعويم الغير تام أو المسير لا يوجد تدخل إجباري للبنك المركزي في سوق الصرف،ولكن يمكنه التدخل في بعض الأحيان بصفة مدققة لتنظيم معدلات الصرف لعملته من خلال سحب أو حقن العملات الصعبة المعنية،كما أن هذه التدخلات يمكن أن تكون بصفة انفرادية أو نتيجة اتفاقيات مع البنوك مركزية أخرى.

[1]: طارق شوقي، **أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص ص 9، 10.

ثانيا: معالجة التضخم عن طريق سياسة سعر الصرف

لنفرض أن معدل التضخم كان مرتفعا لفترة من الزمن فكيف يمكن تخفيضه؟ الإجابة على هذا السؤال في ظل نظام سعر الصرف المرن تكون بتخفيض معدل النمو الاسمي لعرض النقود، أما في ظل سعر الصرف الثابت فإن الإجابة تكون برفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وفي الحالتين تكون النتيجة انتقال منحى الطلب الكلي إلى اليسار والأسفل من وضعه AD_0 إلى وضع جديد AD_1،وتكون الغاية النهائية هي نقل الاقتصاد من الوضع A إلى الوضع C،إلا أنه في المدى القريب يمر الاقتصاد بالوضع B الذي يتصف ليس فقط بانخفاض معدل التضخم أيضا بانخفاض الناتج عن المستوى الانتاج العام y_0،مما يعني ارتفاع معدل البطالة الشكل رقم (1-1)،وبعد فترة من الزمن وبعد أن يستقر معدل التضخم عند المستوى F_1 تنشأ توقعات متفائلة عن المستقبل فيبدأ منحنى العرض بالانتقال باتجاه اليمين والأسفل،ويستمر في هذا الانتقال تدريجيا حتى يصل أخيرا إلى الوضعAS_1الذي يمر من النقطةC يكون معدل التضخم قد انخفض إلى المستوى F_2ويكون الناتج قد عاد إلى مستوى الاتجاه العام y_0ونلاحظ أن الانتقال من النقطة A(ذات المعدل المرتفع للتضخم) إلى النقطة C (ذات المعدل المنخفض للتضخم) قد استغرق وقتا معينا وكان بكلفة معينة تمثلت في انخفاض مستوى الناتج وارتفاع معدل البطالة لمدة من الزمن ،ويمكن أن نقيس تكلفة خفض معدل التضخم في فترة معينة بمؤشر نسميه"نسبة التضحية"، ويقيس هذا المؤشر نسبة ازدياد معدل البطالة إلى انخفاض معدل التضخم في تلك الفترة ومن الملاحظ أنه كلما كان منحنى العرض الكلي قليل الميل كانت نسبة التضحية كبيرة وبالعكس كلما كان منحنى العرض الكلي كبير الميل كانت نسبة التضحية منخفضةو من المعلوم أن ميل منحنى العرض الكلي في دولة معينة يتعلق بمدى مرونة تلك العرض بالنسبة للتضخم (الأسعار). والفترة التي يقضيها منحنى العرض الكلي كي ينتقل من الوضعAS_0إلى الوضعAS_1 تتعلق بالفترة الزمنية التي تلزم كي يتعايش الاقتصاد مع معدل التضخمF_1في الوضع B ويتأقلم معه، والحقيقة أن معدل التضخم الذي يسود في فترة معينة يجعل الأفراد يتعايشون معه ويعتقدون باستمرارية مدة زمنية معينة في المستقبل. فإذا حصل تغير ما فيهذا المعدل،فإن الأفراد سيميلون إلى الاعتقاد أن هذا التغير مؤقت وأن التضخم سيعود بعد فترة معينة إلى معدله المعهود،وهذه الخاصية لمعدل التضخم السائد يمكن أن نطلق عليها اسم النزعة إلى الخلف أي النزعة إلى الثبات ،إلا أن هناك خاصية أخرى للتضخم السائد يمكن أن نطلق عليها اسم النزعة إلى الأمام أو إلى التغير،وتتمثل في أن أي تغيير في معدل التضخم السائد فإن انتقال منحنى العرض من الوضع AS_0إلى الوضع AS_1تتعلق بتفاعل هاتين النزعتين للتضخم في المنطقة B،وتغلب النزعة إلى الأمام في نهاية المطاف على النزعة إلى الخلف

وتعتمد شدة النزعة إلى الخلف على هيكل الأسعار والأجور ومدى مرونتها وسرعة تغيرها استجابة لتغيرات الطلب،أما النزعة إلى الأمام فتستجيب للتوقعات حول الأسعار والأجور وتتدخل فيها عمليات التفاوض بين العمال وأرباب العمل وما يؤثر في تلك المفاوضات من عوامل ولاسيما مدى قوة ضغط نقابات العمال وفيكثير من الأحيان تلعب الحكومة دورا هاما في المفاوضات بن العمال وأرباب العمل من أجل الوصول إلى إنفاق مستوى الأجور،والجدير بالذكرأن الأسعار من الصعب الوقوف على حركتها الدقيقة والتنبؤ بها بدرجة عالية من اليقين،لهذا فإن عمليات التفاوض بين العمال وأرباب العمل تستمر من أجل تعديل مستوى الأجور إثر كل تغير ملموس في الأسعار،من هنا جاءت فكرة ربط الأجور بالأسعار وتسمى هذه العملية "تقييس الأجور" ولقد اعتمد هذا الأسلوب بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في عدد من الدول من أجل سهولة الوصول إلى اتفاق بين العمال وأرباب العمل،وفكرة تقييس الأجور تضعف نزعة التضخم إلى الأمام وتقوي النزعة إلى الخلف مما يطيل مدة الانتقال من النقطة Bإلى النقطةCفي الشكل رقم (1-1)[1].

الشكل رقم(1-1): معالجة التضخم عن طريق سياسة سعر الصرف.

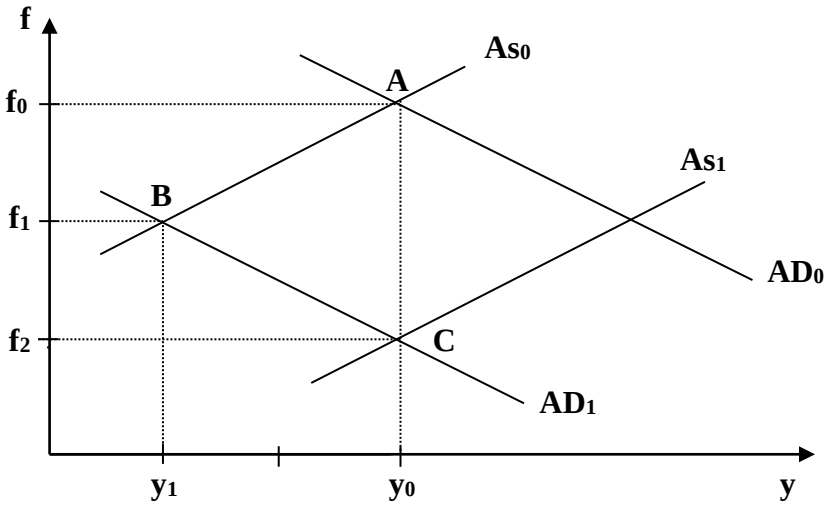

المصدر: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة ، الأردن، 2007، ص 372.

بالإضافة إلى السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف في علاج التضخم، هناك سياسة أخرى هي سياسات الأجور التي تركز في علاجها للتضخم على ضرورة ربط الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العرض الكلي[2].

[1]: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص ص 372- 374.

[2]: إ يمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص 262.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى:

- التضخم عبارة عن حدوث ارتفاعات متتالية ومستمرة في مستويات الأسعار المحلية وتدهور القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية.
- تنشأ الظواهر التضخمية نتيجة عدة أسباب أهمها:
  - زيادة الطلب الكلي لمختلف السلع والخدمات عن المعروض الكلي لها؛
  - ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار خدمات عوامل الإنتاج؛
  - استيراد التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج.
- تظهر أهمية دراسة التضخم من مدى تأثيراته على الاقتصاد وأفراد المجتمع والتي من بينها:
  - تدهور القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى إعاقة ثقة الأفراد في العملة الوطنية، حيث تؤدي انخفاض القوة الشرائية للنقود إلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد الذي يمكنهم من الحصول على كمية معينة من السلع والخدمات مقابل هذا الدخل؛
  - اختلال ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع السلع المنتجة محليا مما يدفع إلى تفضيل السلع المستوردة لانخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية؛
  - توزيع الثروات في المجتمع بشكل عشوائي جراء بيع الأفراد للثروات التي يملكونها.
- يتم معالجة ظاهرة التضخم من خلال السياسة النقدية برفع سعر إعادة خصم الأوراق التجارية مثلا، ومن خلال السياسة المالية بالتأثير على الطلب الكلي بمختلف أنواعه بواسطة الرقابة على الإنفاق العام وغيرها من الأدوات.

الفصل الثاني: التفسيرات النظرية لظاهرة التضخم

المبحث الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقـود؛

المبحث الثاني: التضخـم في النظرية الكينزية؛

المبحث الثالث: محددات أخـرى للتضخـم.

تمهيد:

إن خطورة الآثار السابقة للتضخم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي جعلت مختلف المدارس الفكرية وروادها، تصب اهتمامها حول الظاهرة، وتعطي كل منها تحليلاتها وتفسيراتها لها، لكن الأمر لم يتوقف على أفكار المدارس في تحليل العوامل التي تؤدي إلى حدوث ارتفاعات في المستوى العام للأسعار فقط، بل هناك محددات أخرى لهذه الظاهرة منها سعر الصرف.

وعليه خصص هذا الفصل لشرح الجوانب النظرية لمحددات التضخم، من وجهة نظر الكلاسيك من جهة، وعند "فريدمان" و "كينز" من جهة أخرى، إضافة إلى محددات أخرى في تفسير التضخم في المبحث الأخير.

المبحث الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى تيارين في تفسير ظاهرة التضخم، والمحاولات التي تشرح هذه النظرية.

المطلب الأول: فرضيات النظرية الكمية

تطورت النظرية الكمية النقدية الكلاسيكية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، على يد الاقتصاديين الكلاسيك منهم " Richard Cantillon" و "Davidhume" ، وهي نظرية تبحث في كيفية تحديد القيمة النقدية للدخل الكلي، ولأنها تخبرنا عن مقدار كمية النقود التي تم حيازتها عند مستوى دخل معين سميت "نظرية الطلب على النقود"، وقامت النظرية الكمية الكلاسيكية للنقود على الفرضيات التالية و التي وعلى أساسها تم بناء معادلة التبادل لـ "Ficher" ومعادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة Cambridge:[1]

أولا: ثبات حجم المعاملات، أي أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي وسيط للمبادلة فقط ودورها محايد في الاقتصاد؛

ثانيا: مرونة الأجور والأسعار هبوطا وصعودا؛

ثالثا: الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل؛

رابعا: وجود علاقة سببية بين التغير في المستوى العام للأسعار كمتغير تابع والتغير في كمية النقود كمتغير مستقل؛

خامسا: ثبات سرعة دوران النقود، والتي هي معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود منها درجة كثافة السكان، تطور عادات التعاملات المصرفية وغيرها.

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أولى النظريات التي حاولت كشف وتفسير ظاهرة تقلبات المستوى العام للأسعار، حيث فسر الكلاسيكيون التضخم من ناحية نقدية، تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل

---

[1]: فتيحة بنابي، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية–**،مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 76.

نقدية ومالية فقط، [1] وبالتالي فالتضخم حسبهم هو نتيجة حتمية للزيادة في كمية النقود بالمقارنة مع كمية السلع و الخدمات،[2] أي أن كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع[3].

ولقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح وتفسير النظرية الكمية، من أشهرها معادلة التبادل لـ "Ficher" ومحاولة « Marshall » التي استندت إلى فكرة التفضيل النقدي.

المطلب الثاني: معادلة التبادل لـ "فيشر" ومعادلة "كمبردج" للأرصدة النقدية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من محتوى المعادلتين كما يلي:

أولا: معادلة التبادل لـ"فيشر"

يمكن القول أن معادلة التبادل هي نقطة البداية ليس فقط لدراسة نظرية كمية النقود الكلاسيكية بل نظرية الطلب على النقود بشكل عام، ومعادلة التبادل ما هي إلى متساوية بديهية تربط بين قيمة المعاملات مقاسة بالأسعار الجارية وكمية النقود مضروبة في معدل دوران وحدة النقد أو ما يعرف بسرعة دوران النقود vélocityofmoney، وقد قدم أحد أعلام نظرية الطلب على النقود الاقتصادي الأمريكي "أرفنج فيشر" معادلة التبادل في الصيغة التالية:[4]

$MV_T = P_T T$.....(1)

حيث:

M: كمية النقود.

V_T: سرعة دوران النقود.

P_T: المستوى العام لأسعار السلع المتبادلة.

T: حجم المعاملات.

وتمثل الصيغة السابقة متطابقة أو متساوية صحيحة بالتعريف يتساوى طرفاها دائما، لكن هذه الصيغة تعاني من عيب أساسي يتمثل في أن حجم المعاملات (T)لا يتضمن فقط المعاملات الخاصة بالسلع المنتجة في الفترة الحالية، ولكن يتضمن أيضا كل من السلع والخدمات المنتجة في الفترات السابقة

---

[1]: محمد كمال حسين رجب، **أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين**، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، 2011، ص 4.

[2]: رحيم حسين، **تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي اقتصاد**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28- 29 أكتوبر 2013، ص 8.

[3]: عبيد بن علي عطيان آل مظف، **الآثار الاجتماعية للتضخم على الأسرة**، ملتقى الاجتماعيين، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 5- 7 ماي 2010، ص 3..

[4]: كمال أمين الوصال وآخرون، **ا قتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص244-247.

بالإضافة إلى المعاملات الخاصة بالأصول المالية، ومن هنا تبدو الصيغة التالية أكثر ملائمة لأغراض التحليل حيث تركز فقط على المعاملات الخاصة بالناتج الجاري.

$$MV= PY.....(2)$$

وتشير (M) إلى كمية النقود كما في الصيغة السابقة أما (V) هي سرعة دوران النقد الدخلية أي متوسط عدد مرات استخدام وحدة النقد في المعاملات الخاصة بالناتج الجاري، وترمز (P) إلى المستوى العام لأسعار السلع المنتجة في الفترة الجارية، وأخيرا تعبر (Y) عن مستوى الناتج الحقيقي.

ولعل النقطة الأساسية التي يجب التركيز عليها هي أن معادلة التبادل في حذ ذاتها لا تمثل إلا متساوية فهي لا تفسر المتغيرات المكونة لها، كما لا تفسر العلاقة بين هذه المتغيرات إلا أن " أرفنج فيشر" وغيره من الاقتصاديين الكلاسيك يرون أن القيم التوازنية لجميع المتغيرات المكونة لمعادلة التبادل (M , Y, V) ما عدا المستوى العام للأسعار(P)يتحدد بعوامل خارجية، ومن ثم يمكن استخدام معادلة التبادل لتحديد المستوى العام للأسعار وقد عبر "فيشر" عن هذا تحديدا بالقول: في ظل افتراضات شروط معينة فإن مستوى الأسعار يتغير:

1- طرديا مع كمية النقود المستخدمة في التبادل؛

2- طرديا مع سرعة دوران النقود؛

3- عكسيا مع حجم المعاملات التي تتم باستخدام النقود.

وتعد النتيجة الأولى –العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود- العلاقة الأكثر أهمية لأنها تمثل نظرية كمية النقود، ولكن ما هي تلك الافتراضات أو الشروط المعنية التي يقصدها" فيشر"؟ يرى فيشر مثله مثل الاقتصاديين الكلاسيك أن مستوى الناتج الحقيقي يتحدد بعوامل العرض في الأجل القصير دائما ما يكون عند مستوى التوظف الكامل، ومن ثم يمكن افتراض ثبات مستوى الناتج الحقيقي في الأجل القصير، ويرى" فيشر" أيضا أن سرعة دوران النقود تتحدد ببعض العوامل المؤسساتية مثل نظام دفع الرواتب والأجور ومستوى تقدم وسائل إتمام المعاملات في المجتمع، فعلى سبيل المثال تؤثر فترات دفع الرواتب والأجور (نصف شهرية، شهرية أو سنوية) على سرعة دوران النقود إذ كلما كانت فترات الدفع قصيرة كلما أدى ذلك إلى انخفاض متوسط كمية النقود التي يحتفظ بها الفرد خلال فترة الدفع عند أي مستوى من مستويات الدخل ومن ثم زيادة سرعة دوران النقود، وكذلك يؤثر مدى اعتماد الأفراد ومؤسسات الأعمال على بطاقات الائتمان (الدائن والمدين) على سرعة دوران النقود فكلما زاد اعتماد الأفراد على بطاقات الائتمان في إتمام معاملاتهم، وكلما زاد حجم التجارة الائتمانية بين الشركات العاملة

في الاقتصاد كلما زادت سرعة دوران النقود، ولأن هذه العوامل المؤسساتية السابقة لا تتغير كثيرا في الأجل القصير، و يرى" فيشر" وغيره من مؤيدي نظرية كمية النقود أن سرعة دوران النقود ثابتة في الأجل القصير، أما كمية النقود فتتحدد من قبل السلطات النقدية.

واستنادا إلى ما سبق ثبات سرعة دوران النقود ومستوى الناتج الحقيقي في الأجل القصير فإن معادلة التبادل لم تعد مجرد متطابقة أو متساوية وإنما أصبحت تعبيرا أو صياغة للعلاقة التناسبية الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذا هو جوهر نظرية كمية النقود، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلتين التاليتين :

$M\overline{V} = P\overline{Y}$.....(3)

$P = \overline{V}/\overline{Y} * M$.....(4)

وتشير العلامة (–) على كل من V,Y إلى أن هذه المتغيرات ثابتة أو تتحدد بعوامل خارجية، ولذا فإن المعادلة (4) تقرر أن:

هناك علاقة سببية طردية تناسبية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود، إذ تؤدي زيادة العرض النقدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وذلك في ظل ثبات مستوى الناتج الحقيقي وسرعة دوران النقود في الأجل القصير، وهذه هي النتيجة الرئيسية لنظرية كمية النقود، ورغم أن هذه الصياغة الرياضية لنظرية كمية النقود كما توضحها المعادلتين (3)، (4) تبدو واضحة وبسيطة إلا أنها لا تقدم التفسير الاقتصادي للعلاقة السببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار أي لا تجيب على السؤال التالي: كيف تؤدي التغيرات في كمية النقود إلى تغير المستوى العام للأسعار؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال بعد عرض النسخة التالية من نظرية كمية النقود، وهي ما تعرف ب "مدخل كمبردج" أو "مدخل الأرصدة النقدية"، وذلك بعد التطرق للانتقادات التي وجهت لمعادلة التبادل كما أتى بها "فيشر" من أهمها:[1]

1- أن هذه المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي؛

2- أن حجم المعاملات في معادلة التبادل يشمل جميع أنواع المعاملات دون التفرقة بين تلك التي تخص الإنتاج، أو تلك التي يتم في أسواق الأوراق المالية ، أو تلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية موجودة في فترات سابقة...،لذلك فإن حجم المعاملات يشمل على مجموعات كثيرة من السلع الغير متجانسة ومن الصعب جدا استخدام مقياس موحد لقياسها، لهذا يعتبر حجم المعاملات كمية غير قابلة للقياس؛

[1]: مروان عطون، **مقاييس اقتصادية (النظريات النقدية)**، دار البحث، الجزائر، 1989، ص 99.

3- أن متوسط الأسعار الذي يتلاءم مع هذا المفهوم الغير محدد للمعاملات لا يصلح لأن يتخذ كأداة في تحليل النشاط الاقتصادي، فهل هو متوسط عام للأسعار؟ أو متوسط كمية النقود المدفوعة عند إجراء كل معاملة؟ كيف يتم حسابه ولأية أغراض يمكن استخدامه؟.

ثانيا: معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج)

صاغ هذه المعادلة الاقتصادي "ألفريد مارشال" أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كمبردج، والصيغة الرياضية لها هي:[1]

$M= KY$.....(1)

حيث:

Y: الدخل النقدي.

K: النسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة لأغراض المعاملات الجارية.

وحيث أن :

$K=1/V$ أي مقلوب سرعة دوران النقود فإنه بالتعويض عن (K) في المعادلة (1) نحصل على المعادلة (2):

$MV= Y$.....(2)

وحيث أن:

الدخل النقدي Yيساوي كمية الإنتاج الحقيقي (T) مضروبة في المستوى العام للأسعار (P)تصبح المعادلة (2) على الشكل التالي:

$MV= PT$.....(3)

وبالقسمة على(T) نحصل على المعادلة :

$P= MV/T$.....(4)

هكذا تشير المعادلة (4) إلى أن معادلة الأرصدة النقدية تفسر التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار من خلال تحليلها لجانب الطلب على النقود، وذلك باعتبار أن التغير في ميل الأفراد

[1]: ماجد حسني صبيح، **تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، العدد (01)، جانفي 2015، ص 80.

للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة من دخولهم النقدية مع ثبات كمية النقود المعروضة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار.

ويمكن توضيح العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار بحسب التحليل الكلاسيكي

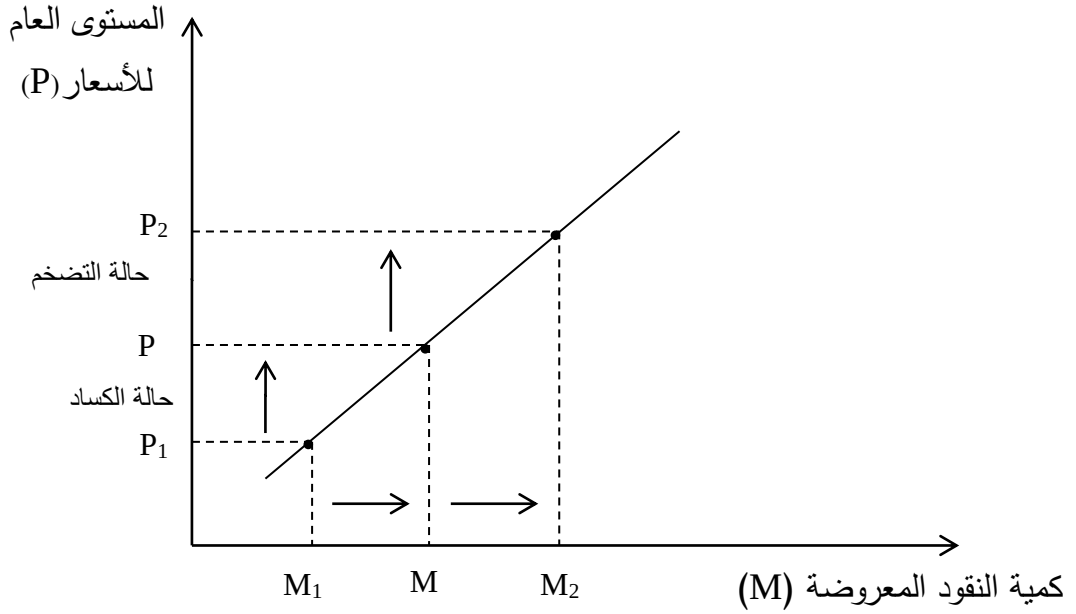

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، ط3، زهران، الأردن، 2003، ص 263.

وقبل التطرق إلى النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسر للتضخم، نشير إلى الانتقادات التي تعرضت لها نظرية كمية النقود، والتي نوجزها في النقاط التالية:[1]

- ليس صحيحا القول بأن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة، وذلك أن التغير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغير في الطلب، والذي يؤدي إلى تغير في الأسعار، فعلى العكس من ذلك فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود المتداولة ثبات في مستوى الأسعار وذلك لعدم ارتفاع الطلب على السلع، حيث أن هذه النظرية تتجاهل العوامل الأخرى كالعوامل النفسية

[1]: سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص ص166 - 168.

للأفراد، فقد يلجأ الأفراد إلى الاكتناز أثناء ازدياد النقد المتداول بدلا من إنفاق نقودهم على السلع، كما بين الاقتصادي الانجليزي" كينز" في مؤلفه الشهير، كذلك فقد تتغير مستويات الأسعار تبعا للتغير الحاصل في الكمية النقدية، ولكن ليس بنفس النسبة فقد تميل الأسعار للارتفاع بنسبة أقل من الزيادة في الكمية النقدية ،وذلك لارتفاع الطلب ارتفاعا يقل عن النسبة التي ازدادت بها كمية النقد المتداول، فتبقى الفجوة ما بين الطلب والعرض ضئيلة لا يترتب عليها ارتفاع كبير في معدلات الأسعار، وجوهر الخطأ في هذه النظرية هو أن أصحابها يفترضون أن للنقود وظيفة واحدة هي كونها وسيط للمبادلات دون النظر إلى الوظائف الأخرى للنقود باعتبارها أداة لاختزان القيم؛

- بالنسبة لأثر الكمية النقدية على قيمة النقود التي تمثلها فليس صحيحا، أن قيمة النقود تتناسب عكسا وبنفس النسبة مع الكمية النقدية المتداولة، وذلك لأن النظرية الكمية افترضت مرونة الطلب على الوحدة النقدية لتبرير العلاقة الوثيقة التي افترضتها ما بين الزيادة في كمية النقد و قيمة النقد، بحيث يترتب على التغير في الكمية النقدية تغير في قيمة النقد ارتفاعا أو انخفاضا؛
- تفترض النظرية أن العنصر الفعال في معادلة المبادلة إنما هو كمية النقود كمؤشر على الأسعار بينما تعتبر الأسعار تابعة لها فأي تغير في كمية النقد يقابله تغير في مستوى الأسعار، وبنفس النسبة ارتفاعا وانخفاضا، بينما افترضت ثبات العناصر الأخرى كسرعة التداول و الحجم الحقيقي للسلع والخدمات المتبادلة، والحقيقة أن هذه العوامل ليست ثابتة، وذلك لتدخل الأحوال النفسية للأفراد منظمين كانوا أو مستهلكين، فكثيرا ما كان يصاحب الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة في سرعة تداول الأفراد للنقود، وذلك بزيادة إنفاقهم للمبالغ النقدية التي بأيديهم وصرف مدخراتهم ومكتنزاتهم من النقود تخلصا منها، ومبادلتها بسلع يستفيدون منها بدلا من الاحتفاظ بنقود أخذت تفقد قيمتها تدريجيا بسبب ارتفاع الأسعار، والعكس من ذلك فقد تقل سرعة تداولهم النقدي باحتفاظهم بالنقود إذا ما أخذت الأسعار بالانخفاض، ويتوقف كل هذا على توقعاتهم لحركات الأسعار في المستقبل، ومن ثم الأحوال النفسية للأفراد والتي تكون مسيطرة عليهم ونفس القول يصدق على المنظمين، وكذلك بالنسبة للحجم الحقيقي للسلع والخدمات المتبادلة والمعروضة فقد تتعرض للارتفاع والانخفاض تبعا لحالة العرض والطلب في الأسواق، فارتفاع الطلب الكلي على السلع والمنتجات ،ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار يدفع هؤلاء المنظمين إلى الزيادة في حجم الإنتاج وعرض السلع المنتجة في الأسواق لجني الأرباح الوفيرة، وعلى العكس من ذلك عند نقص الطلب وانخفاض مستويات الأسعار في الأسواق مما يثبت خطأ الافتراض بثبات حجم المبادلات المعروضة، كما أن الكساد الكبير الذي شهده العالم خلال السنوات من (1929-

1933) أثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي للتضخم، إذ لم تؤدي كمية زيادة النقود خلال الفترة المذكورة إلى ارتفاع الأسعار، فقد حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد الكبير عن طريق عجز الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من أوراق البنكنوت، فزادت من احتياطات البنوك التجارية، وشجعت الأفراد على الاقتراض، ولكن الجزء الأكبر من هذه الزيادة في كمية النقود استقر في أيدي الجمهور كان يتوقع انخفاض أكبر في الأسعار، مما يؤدي إلى تفضيلهم النقدي وبدوره هذا الأخير أدى إلى انخفاض سرعة دوران النقود، وهذا ما أدى بالأفراد إلى الطلب على النقود لذاتها كأصل كامل السيولة، وعلى ذلك فقد فشلت النظرية الكمية النقدية كأساس في توجيه السياسة النقدية خلال الكساد الكبير.

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود كمسفر للتضخم

أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة وذلك بصياغتها في صورة حديثة تختلف عن النظرية الكينزية من حيث اعتمادها في كشف الحقائق على التجارب والخبرات لفترات تتعدى القرن وأصبح أنصار هذه المدرسة يشكلون قوة ذات نفوذ لا متناهي ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي، بل أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما، والنقدية خصوصا في كل من الولايات المتحدة تحت رئاسة "رونالد ريجان" ،وفي بريطانيا تحت زعامة "مارجرين تاتشر"، وذلك في مجال ما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم، ويعزى انتشار ورواج النظرية المعاصرة لكمية النقود ليس فقط للمساهمات الأكاديمية المقدمة التي حمل لوائها "فريدمان" وأعضاء مدرسته، بل أيضا للمناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الغربية في السبعينات من القرن الماضي، فانتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهي ظاهرة تناقض العلاقة بين الأجور والأسعار، وبين مستويات البطالة التي يعبر عنها "فيليبس" وأيضا عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية، في ظل تلك الظروف الغير مألوفة أخذت أفكار النقديين تثير الاهتمام وتلقى قبولا لدى الكثير من واضعي سياسات مكافحة التضخم[1].

[1]: سعيد هتهات، **مرجع سلق ذكره**، ص 65..

أولا: الأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود

جاءت النظرية المعاصرة لكمية النقود بمجموعة من الأفكار نذكرها كما يلي:[1]

1- ترى هذه النظرية في التضخم عموما أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وترفض دور الأجور والنفقة في الأسعار، ولا تؤيد على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة فهي تتمثل في نظرية للطلب على النقود، من حيث كونها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات؛

2- وللتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية لابد من أن نشير إلى قول "فريدمان" بأن معادلة التبادل كما صاغها "فيشر" (في صيغتها الدخلية) لا تخرج عن كونها تعريف لسرعة دوران النقود (V= YP/M) لأنه يمكن حساب مقدار V من القيم المشاهدة لكل من الدخل الوطني الحقيقي Y وكمية النقود M والمستوى العام للأسعار P، ولكن هذه المعادلة التعريفية لا تشير إلى العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة، فمن الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة يمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس أي أثر على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار وتمثل هذه النتيجة واحدة من آراء تلاميذ "كينز" المتطرفة تحت ما عرف باسم" مصيدة السيولة" في أوقات الكساد، والتي تعني أن أي زيادة في عرض النقود سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة من جانب الأفراد، كما أنه من زاوية أخرى أن مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملة في رفع مستوى الأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناتج الوطني، وهذه النتيجة تمثل موقف أنصار النظرية الكمية، وبنفس المنطق يمكن التصور بأن قدرا من الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة (انخفاض سرعة دوران النقود)، والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والناتج الوطني ولإثبات هذا أشار "فريدمان" إلى التجربة النقدية التي حدثت في الولايات المتحدة خلال الفترة التي بدأت بعد انتهاء الحرب الأهلية سنة 1865م حتى 1879م، حيث زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة ب 10%، في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه عند بداية الفترة، ويتصور" فريدمان "نتيجة رابعة وهي أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية

[1]: محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص ص301 - 303.

النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير الناتج القومي والأسعار بنسب متفاوتة، وهذا ما شهدته الولايات المتحدة خلال الفترات القصيرة التي يطلق عليها الدورة الاقتصادية في العصور الماضية.

من هذا التوضيح نستنتج أن تحليل" فريدمان "يسمح بإمكانية تغير كل من الناتج الوطني وسرعة دوران النقود خلال تغير كمية النقود، وهذا الموقف يميز نظريته عن النظرية الكمية التقليدية وخاصة في صورتها الكلاسيكية وبتعبير أكثر تحديدا تقوم نظرية "فريدمان" على ركنين أساسيين:

- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود؛
- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود V أو مقلوبهاKمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

إذن من خلال ما سبق فإن مستوى الأسعار يزداد بزيادة حجم عرض النقود أو يمكن خفض مستوى الأسعار من خلال خفض حجم عرض النقود[1].

ثانيا: دالة الطلب على النقود "لفريدمان"

لقد افترض "فريدمان" بأن النقود هي أحد أشكال الاحتفاظ بالثروة، وبالتالي سيكون الطلب عليها متوقف على موارد الفرد والعوائد الناتجة عن الأشكال البديلة للثروة ، سنفترض الآن أن موارد الفرد الحقيقية تعتمد على دخله النقدي Y ومستوى السعر P.

والعوائد الناتجة عن الأشكال البديلة للثروة يمكن تمثيلها بمعدل الفائدة ا(متوسط معدلات الفائدة)، غير أن قيم هذه العوائد تتناقص في فترات التضخم، لهذا لابد من أخذ بعين الاعتبار نسبة التضخم المتوقعة (p^e) عند قياس عوائد أشكال الثروة البديلة ، وعليه يمكن أن نكتب بشكل عام دالة الطلب على النقود ل" فريدمان" كما يلي:$M= f(y, p, r, p^e)$

ومن مميزات هذه الدالة أنها متجانسة من الدرجة الأولى للأسعار والدخل النقدي، وهذا يعني مضاعفة الأسعار والدخل النقدي يؤديان إلى مضاعفة الطلب على النقد، وبالتالي للمحافظة على هذه

[1]: حسن بن رفدان الهجهوج، **محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي أسلوب التكامل المشترك**، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية حول التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، جامعة الملك فيصل، السعودية، 26- 28 ماي 2009، ص 7.

العلاقة التناسبية بين الطلب على النقد من جهة والأسعار والدخل النقدي من جهة أخرى، تكتب دالة الطلب على النقد السابقة كما يلي:$XM_D= f(xp, xy, r, p^e)$

حيث:

xثابت ما أو متغير ما، لنفرض أنه يساوي:

$x= 1/p$

فتصبح دالة الطلب على النقد كالتالي: $M_D= f(1, y/p, r, p^e)$

وتبين هذه العلاقة الدالة على أن الطلب على الأرصدة الحقيقية (M_D/P) هو دالة تابعة لمعدل الفائدة (بافتراض أن العلاقة بين معدل الفائدة و الطلب على النقد سالبة)،وللثروة الحقيقية (بافتراض أن العلاقة بين الثروة و الطلب على النقد موجبة)،ولمعدل التضخم المتوقع (p^e)، هذه الدالة تمثل الشكل العام لدالة الطلب على النقد التي تقدم بها "فريدمان" سنة 1959م، ومما تجدر ملاحظته هو أن الفرق الأساسي بينها وبين الطلب على النقود لأجل الصفقات والحيطة كونها لا تتضمن الدخل الحالي كمتغير مستقل، ولكنها عوض عن ذلك تضمنت الدخل الدائم (المتوقع) أو الثروة الحقيقية (y/p)[1].

ثالثا: تقييم النظرية المعاصرة لكمية النقود

تتمثل أهم إيجابيات وانتقادات النظرية المعاصرة لكمية النقود في النقاط التالية:[2]

1- الإيجابيات:

تمثل نتائج" فريدمان" أهم إيجابياته، وقد تعتبر لدى البعض ليست إيجابيات، وعند تكلمه عن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار، يرجعه إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ولذلك يولي النقديون أهمية بالغة للسياسة النقدية في علاج التضخم، بشكل يجعل هناك تناسبا بين معدلات النمو في الناتج الخام الاسمي والحقيقي، وأن يتم ربط كمية النقود بالناتج الحقيقي، ذلك أنه ضمان لاستقرار الأسعار، وهذا يعني أنهم يوصون بالسياسة النقدية بحذر، وفيما يلي أهم نتائج "فريدمان":

1-1- كتقييم النظرية الكمية المعاصرة أكثر عمقا وواقعية من النظرية الكمية للكلاسيك، وأكثر صلاحية من نظرية كينز؛

1-2- عرض النقود أهم المتغيرات لدراسة التقلبات الاقتصادية الكلية؛

---

[1]: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص ص235، 236.

[2]: عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص349- 352.

1-3- السياسة النقدية تؤثر في الدخل الوطني والتشغيل ويمكنها التأثير في الأسعار بعد مدة، وقد تلحق أضرارا بالاقتصاد وتجعله غير مستقر، لذلك يحذرون من سوء تطبيقها أو سوء ضبطها في حالة التشغيل الكامل؛

1-4- التضخم ظاهرة نقدية بحتة في كل زمان ومكان ، وبالتالي يجب ضبط كمية النقود الناتج الحقيقي؛

1-5- أفكار النقديين تعتمد على المنهج الاستقرائي المرتبط بالإحصائيات والبيانات وتحليلها كميا؛

1-6- وكنظرة تقييمية إجمالية للنظرية الكمية في ثوبها الجديد، هي خليط من تحليل "كينز" و"هيكس" واعتمادا على التحليل الكلاسيكي.

2- الانتقادات:

لابد أن يتم انتقاد نظرية "فريدمان" وقد قام بذلك النقديين أنفسهم وتشمل عدة عناصر أهمها: معدل الفائدة، مفهوم الدخل الدائم y_p، والثروة w، نوع المجمع النقدي المستخدم M_1 أو M_2.

2-1- تعتمد على دراسة " MELTZER" لعام 1963، حيث اعتمد على نفس مبادئ وفرضيات "فريدمان "إلى أنه رأى ما يلي:

- (i): انتقد إهمال معدل الفائدة لأن" فريدمان" يعتبر أن M غير حساس لـ i؛
- (y_p): عوض متغير الدخل الدائم بمتغير الثروة في محددات M^d،وهنا فإن دالة M^d حسب هذا الاقتصادي محددة بمتغيرين هما (الثروة، معدل الفائدة)؛
- وفي تطبيقاته الإحصائية درس كل الحالات، فيما يتعلق ب w، iمن حيث المتغيرات القريبة منها، حيث عوض w بعدة متغيرات تجريبية: y أو y_pأو y_p/i، كما عوض M ككتلة نقدية أو رصيد نقدي بكل المجمعات: M_1, M_2, M_3كما استخدم i، لعدة فترات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، واستنتج في كل الحالات أن هناك علاقة بين (M^d، i)، وهي عكسية وذات دلالة إحصائية؛
- ويشير أن "فريدمان" أهمل M_3وأهمل أيضا i واستنتج هذا الاقتصادي نتائج مغايرة لنتائج "فريدمان" وهي: تتأثر v بتغيرات i استخدام الثروة بدل y_pيعطي نتائج أحسن، النقد سلعة عادية، وتقاس مرونة الطلب على النقد بالنسبة لكل المجمعات، وتقترب من الواحد في M_2ثم M_3.

2-2- ضعف الصياغة النهائية لدالة M^dعند "فريدمان": تعطي الصياغة النهائية للنموذج، إضافة لما جاء به الكلاسيك و"كينز"، إلا أنها ذات جانب تحليلي، وبقيت بعيدة نوعا ما عن التطبيق العملي، لإهمالها لمتغيرات أخرى كـ i، ورغم تعدد المتغيرات فهي علاقة تقترب من علاقة "فيشر".

المبحث الثاني: التضخم في النظرية الكينزية

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى تيار مختلف في تفسير ظاهرة التضخم من وجهة نظر"كينز" هذا من جهة، إضافة إلى تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة من جهة أخرى.

المطلب الأول: فرضيات النظرية الكينزية

إن ظهور كتاب النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود "لكينز" عام 1936 قد أدى إلى إحداث تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، كان لها أثر بعيد على النظرية الاقتصادية قاطبة، سواء من خلال أدوات التحليل الجديد، أو من خلال نقدها لأهم المبادئ الكلاسيكية، وما يهم في هذا الإطار وجهة نظر "كينز" التحليلية لظاهرة التضخم.

قبل التطرق إلى الافتراضات التي قامت عليها النظرية الكينزية، تجدر الإشارة إلى ذكر الخصائص العامة لنظرية "كينز" في النقاط التالية:[1]

- التأكيد على الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الدخل ، الاستهلاك ،الادخار والتشغيل والإنتاج؛
- عدم استقرار الاقتصاد، طبقا إلى "كينز" فإن الاقتصاد يميل إلى تكرار التوسع والانتعاش والانفجار لأن مستوى الاستثمار المخطط متقلب والتغيرات في خطط الاستثمار تسبب تغيرات في الدخل القومي والإنتاج بمقدار أكبر من التغير الحاصل في الاستثمار؛
- عدم مرونة الأجور والأسعار، فبسبب عقود العمل وقوانين الحد الأدنى للأجر فإن الأجور والأسعار تكون غير مرنة أو لزجة؛
- سياسات نقدية ومالية نشطة حيث دعت أفكار "كينز" إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي، وفي الستينات والسبعينات كان المستهلكون يفضلون تخفيض الضرائب وذلك لتحفيز الطلب والنمو، أما في الثمانينات فأصبح مبرر تخفيض الضرائب هو لتحفيز العرض.

إن أغلبية الأسس التي بني عليها "كينز" أفكاره تنطلق من انتقاداته للفرضيات التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية ومن بينها ما يلي:

[1]: مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، ط1، دار وائل، الأردن، 2008، ص ص246، 247.

1- يرفض"كينز" فكرة أن الاقتصاد يشتغل في حالة من التوازن والمتناسبة مع حالة التشغيل الكامل، بل يذهب إلى أن الاقتصاد قد يكون في حالة متوازنة ولكن وفق ثلاث إمكانيات:

1-1- **التوازن الناقص:** وهو التوازن الذي يتحقق عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل، وأن هناك بطالة لجزء من عناصر الإنتاج وأن البطالة التي تصيب اليد العاملة فهي بطالة إجبارية وليست بطالة اختيارية كما يعتقد الكلاسيك وأن وضعية التوازن هذه تعد بالنسبة إلى" كينز" هي الوضعية الطبيعية للاقتصاد؛

1-2- **التوازن المثالي:** وهو التوازن الذي يتحقق والاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل التام ، وتعد هذه الوضعية بالنسبة إلى "كينز" حالة مؤقتة لا تلبث الأوضاع أن ترجع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في حالة التشغيل الغير تام؛

1-3- **التوازن الزائد:** وهو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى مستوى التشغيل الكامل حيث فيهذه الحالة الإنتاج لا يكفي لسد الطلب الكلي لأن جهاز العرض قد وصل إلى طاقته القصوى، مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لامتصاص الطلب الزائد، تعد هذه الحالة بالنسبة إلى "كينز" حالة مؤقتة.

2- إن الفترة التي أخدها "كينز" في الدراسة هي الفترة القصيرة الأجل، وهذا عكس التحليل الكلاسيكي الذي ذهب إلى دراسة الفترة الطويلة؛

3- رفض" كينز" فكرة حيادية النقود التي كانت تعد منطلق للتحليل الكلاسيكي، فبالنسبة إليه النقد نشطا يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به، فالزيادة في الرصيد النقدي قد يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولكن إذا كان هذا الاقتصاد يشتغل في مستوى دون الاستخدام التام لكل عناصر الإنتاج فيحفز هذا الارتفاع في الأسعار المنتجين إلى الرفع من طاقات الإنتاج، وبالتالي سيتجه الاقتصاد نحو التشغيل الكامل، ومنه يستخلص فكرتين:

3-1- أن الزيادة في الكتلة النقدية قد أثرت على الأسعار التي بدورها قد حفزت المنتجين على زيادة الإنتاج؛

3-2- بالنسبة إلى "كينز" ليس كل ارتفاع في المستوى العام للأسعار له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي، بل يمكن لهذا الارتفاع أن يدفع بالاقتصاد الوطني إلى مستويات تقترب من حالة التشغيل التام، وبالتالي يمكن تسمية هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالتضخم الصحي وهو عند "كينز" يقارب 2%.

4- انتقاد فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أزمة 1929 دفعت "بكينز" إلى اقتراح تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية لتصحيح الأوضاع، وهو عكس قناعة الكلاسيك، التي كانت ترى بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي فقط؛

5- انتقاد اليد الخفية معناه الطعن في فكرة التوازن التلقائي للأسواق، كما انتقد "كينز" أهم ركيزة كان يقوم عليها الفكر الكلاسيكي وهي قانون ساي للأسواق، لأن "ساي" من خلال وضعه لهذا القانون كان يرى بأن الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج من خلال قيامها بالعملية الإنتاجية سينفق كلية في شراء هذا الإنتاج، إلا أن "كينز" رأى بأن ذلك أمر غير منطقي وإلا لما حدثت أزمة 1929، حيث الأزمة ما هي إلا اختلال في التوازن واستمرارها قد أظهر بأن هناك مشكل تصريف المنتجات التي عجز قانون "ساي" إيجاد منفذ لها، وبالتالي تكدس للسلع، والذي معناه أن هناك جزء من دخل الفترة لم ينفق خلال نفس الفترة ،وعليه فيجب على المؤسسات (قطاع الإنتاج) التركيز على حجم ما سوف يطلب أو ما سوف يشترى والذي له علاقة بالدخل والإنفاق والقوة الشرائية (الطلب الفعال) وليس إلى ما ينتج فقط لأن هناك عوامل نفسية وسيكولوجية تأثر في الإنفاق تجاهلتها كلية المدرسة الكلاسيكية.

إن "كينز" من خلال انتقاداته لأسس وفرضيات التحليل الكلاسيكي يكون قد توصل إلى أنه ومن أجل إحداث التوازن يجب التركيز على جانب الطلب الكلي، وليس على جانب العرض الكلي ، فالعرض بالنسبة إليه يكون خاضعا للطلب وليس العكس كما تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية.

إضافة إلى ذلك فإن "كينز" يفسر التغير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغير كمية النقود على أنه مجرد انعكاس للمستوى العمالة والدخل القومي، لذلك فقد بدأ نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يمكن تعريفه بأنه: "ثمن الطلب الكلي الذي يصبح فعالا، لأنه يعادل بين ثمن العرض الكلي والطلب الكلي، وهو يمثل وضع التوازن في الفترة القصيرة"، بمعنى أن أي مجتمع يمثل الطلب الفعال كمية النقود المنفقة فعلا على المنتجات وهو يمثل متحصلات كل عوامل الإنتاج ،لأن كل المبالغ التي يحصل عليها أرباب الأعمال لابد أن تدفع في شكل أجور أو ريع أو فائدة أو ربح، وهكذا نجد أن الطلب الفعال= الدخل القومي، وهو يمثل قيمة إنتاج المجتمع لأن الثمن الإجمالي للناتج القومي هو نفسه متحصلات أرباب الأعمال من بيع المنتجات وطالما أن المنتجات إما أنها سلع استهلاكية أو سلع استثمارية فإن الطلب الفعال سيكون معادلا من ناحية الإنفاق القومي على سلع الاستهلاك + الإنفاق القومي على سلع

الاستثمار ومن ناحية أخرى سيعادل إجمالي المتحصلات القومية من بيع السلع الاستهلاكية + إجمالي المتحصلات القومية من بيع السلع الاستثمارية[1].

المطلب الثاني: تفسير التضخم عند كينز

في هذا المطلب يتم التطرق إلى النقاط التالية:

أولا: مراحل تغير الأسعار في التحليل الكينزي

حاول "كينز" تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الأسعار عن طريق الربط بين كل من سعر الفائدة وكمية النقود أو الأرصدة النقدية والأسعار في مستويات مختلفة، وبذلك نجد أن "كينز" ابتعد عن النظرية الكمية كثيرا في محاولة تفسير عدم الاستقرار في مستوى الأسعار عن طريق التغيرات في سعر الفائدة وليس في عرض النقود، كما هو الحال للنظرية الكمية حيث أوضح أن اختلال المساواة بين سعري الفائدة النقدي والطبيعي يعود إلى فروقات بين حجمي الاستثمار والادخار تؤدي في النهاية إلى تقلبات في مستوى الأسعار[2].

طبقا للتحليل الكينزي يتحدد المستوى التوازني للدخل القومي بتفاعل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، وذلك للوصول إلى ما يعرف "بالطلب الكلي الفعال"، ومع افتراض ثبات العرض الكلي في الفترة القصيرة فإن حدوث تغير في الطلب الكلي الناتج عن أي تغير في مكونات الإنفاق الكلي مثل زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة الإنفاق الخاص، وليس بالضرورة زيادة كمية النقود سوف يؤدي إلى ظهور فائض في الطلب الكلي، وهذا بدوره يؤدي إلى تغيرات في كل من المستوى العام للأسعار ومستوى الإنتاج الكلي، وذلك تبعا لظروف تشغيل الاقتصاد القومي ومرونة العرض الكلي به[3]، وعلى هذا الأساس يميز التحليل الكينزي مرحلتين رئيسيتين بالنسبة لتغير الأسعار، نوجزها كما يلي:[4]

1- **المرحلة الأولى:** حيث يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل وفي هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق القومي ولكن بقيام الحكومة بزيادة في إنفاقها العام تزيد الدخول ويزيد الإنفاق على الاستهلاك وهكذا بفعل" المضاعف" وتحت ظروف الكساد وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادات المتتالية في الدخول والإنفاق نفسها في زيادة

---

[1]: إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص 151.

[2]: هند محمد سليمان، **العوامل المحددة لسرعة دوران النقود –دراسة تطبيقية على السودان (1970- 2000)**، مذكرة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، ص ص20، 21.

[3]: عفاف عبد العزيز عايد وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 231.

[4]: محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص ص389، 390.

الإنتاج محدثة ارتفاعا ضئيلا في الأسعار، أي أن فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظف والإنتاج، ولكن مع استمرار زيادة الإنفاق وعندما يقترب الاقتصاد القومي من وضع التوظف الكامل فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور ويطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ في الظهور قبل وصول الاقتصاد القومي مرحلة التوظف الكامل "التضخم الجزئي"، ويؤدي هذا النوع من التضخم إلى ظهور الاختناقات التي تنتج عن قصور عرض بعض عناصر ومستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب المتزايد عليها، وبسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور لمعدلات تفوق معدلات الإنتاجية، وأيضا لظهور الممارسات الاحتكارية لدى بعض المنتجين ولا يثير هذا النوع من التضخم المخاوف لأنه يعد حافز لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم إنتاجها؛

2- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التوظف الكامل، حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها، وهنا إذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإن هذه الزيادة لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت صفر فالزيادة في الطلب الكلي عند المستوى الثابت للناتج القومي تخلق فائض طلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا في رفع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض طلب يدفع بها إلى أعلى ويطلق "كينز" على هذا النوع من التضخم "التضخم البحت" ،ومن الجدير بالذكر أنه يمكن أن نطلق على هذا النوع من التضخم "التضخم الناشئ عن جدب الطلب".

وعلى هذا النحو يعتبر التضخم من وجهة نظر "كينز" زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الكلي زيادة واضحة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار والارتفاع في هذا الأخير إنما يعني وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية[1].

ثانيا: الفجوة التضخمية

يتناول هذا العنصر النقاط التالية:

1- الفرق بين الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية: تعرف الفجوة التضخمية بأنها :"وضع يتميز بزيادة مستوى الدخل أو الناتج القومي الحقيقي الفعلي عن مستوى أقصى ناتج قومي حقيقي ممكن"، حيث

[1]: حازم النبي، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص ص273، 274.

أن أقصى ناتج قومي حقيقي ممكن يقترن بالمعدل العادي للبطالة ،فإن وجود فجوة تضخمية يعني أن معدل البطالة الفعلي قد انخفض عن المعدل العادي (المعدل العادي للبطالة هو المعدل الغير تضخمي بمعنى أن معدل تغير الأجور عند هذا المعدل يساوي الصفر) وعلى ذلك فإنه عندما يزيد الناتج الحقيقي الفعلي عن أقصى ناتج حقيقي ممكن أكبر من الصفر وفي هذه الحالة تتزايد نفقة الإنتاج. أما الفجوة الانكماشية فهي عكس الفجوة التضخمية، فتعرف الفجوة الانكماشية بأنها "وضع يتميز بنقص مستوى الدخل أو الناتج القومي الحقيقي الفعلي عن مستوى أقصى ناتج قومي ممكن"، حيث الأمر كذلك فإن معدل البطالة الفعلي سوف يكون أكبر من المعدل العادي أو الغير تضخمي للبطالة، أما عن معدل التغير في الأجر فيصبح أقل من الصفر (إشارة سالبة)، وفي هذه الحالة تتناقص نفقة الإنتاج[1]. ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-1): الفرق بين الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية

الفجوة التضخمية	المستوى التوازني عند أقصى ناتج ممكن "ى"	الفجوة الانكماشية
ى> ى*	ى = ى*	ى< ى*
ب> ب*	ب = ب*	ب< ب*
وَ >ج	وَ = ج	وَ< ج
تَ> صفر	تَ = صفر	تَ< صفر

المصدر: عبدالرحمن يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 250

حيث:

ى*: أقصى ناتج قومي حقيقي ممكن.

ى: الناتج القومي الحقيقي الفعلي.

ب: معدل البطالة الفعلي.

ب*: معدل البطالة العادي غير التضخمي

ج: إنتاجية العمل.

وَ: معدل التغير في الأجور النقدية.

تَ: التغير في نفقة الوحدة من الناتج.

[1]: عبد الرحمن يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص ص249- 252.

ويلاحظ في حالة الفجوة التضخمية أن نقص معدل البطالة الفعلي عن المعدل العادي الغير تضخمي (ب< ب*) يعني أن الطلب على العمل قد زاد، فتصبح التغيرات في الأجور النقدية أكبر من إنتاجية العمل (وَ> ج) الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نفقات الوحدة من الناتج (تَ> صفر).

وفي حالة توازن الناتج الحقيقي الفعلي مع أقصى ناتج قومي ممكن (ى= ى*) ونجد أن معدل البطالة الفعلي يساوي المعدل العادي (ب= ب*)، وفي هذه الحالة نجد أن معدل التغير في الأجور يساوي معدل التغير في الإنتاجية (وَ= ج) وأن نفقة الوحدة من الناتج تظل ثابتة (تَ= صفر)، وهذا أمر منطقي لأن التغيرات في الأجور متساوية مع تغير الإنتاجية.

أما في حالة الفجوة الانكماشية فإن ارتفاع نسبة البطالة فوق مستواها العادي (ب> ب*) يؤدي إلى انكماش الطلب على العمل ،مما يؤدي إلى انخفاض المعدل الذي تتغير به الأجور بالنسبة للإنتاجية (وَ< ج) مما يتسبب في انخفاض نفقة الوحدة من الناتج (تَ< صفر).

وفي التحليل الاقتصادي ظل الاعتقاد سائد لفترة طويلة أن مستوى الأسعار سيتجه بالضرورة للانخفاض في ظروف الفجوة الانكماشية، إلا أنه ثبت بعد ذلك عمليا ونظريا أن الانكماش أو الركود الذي يميز الوضع (ى< ى*) يمكن أن يكون مصحوبا بارتفاع مستوى الأسعار أي أن الركود يحدث مع التضخم في نفس الوقت، وقد ميزت هذه الحالة تحت مسمى" الركود التضخمي"، ويمكن بيانها كالتالي:

سنجد في الشكل رقم (2-2) أن التوازن عند أقصى ناتج حقيقي ممكن قد تحقق بتقاطع العرض الكلي والطلب الكلي إلا أن صدمة العرض أدت إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى الوضع ع ك$_1$ ومع ثبات ط ك، وتحدد التوازن الجديد عند ى وهو أقل من ى* وهذه فجوة انكماشية ولكن نلاحظ أن مستوى الأسعار عند ى أكبر من مستوى الأسعار عند ى*.

الشكل رقم (2-2): يوضح فجوة انكماشية

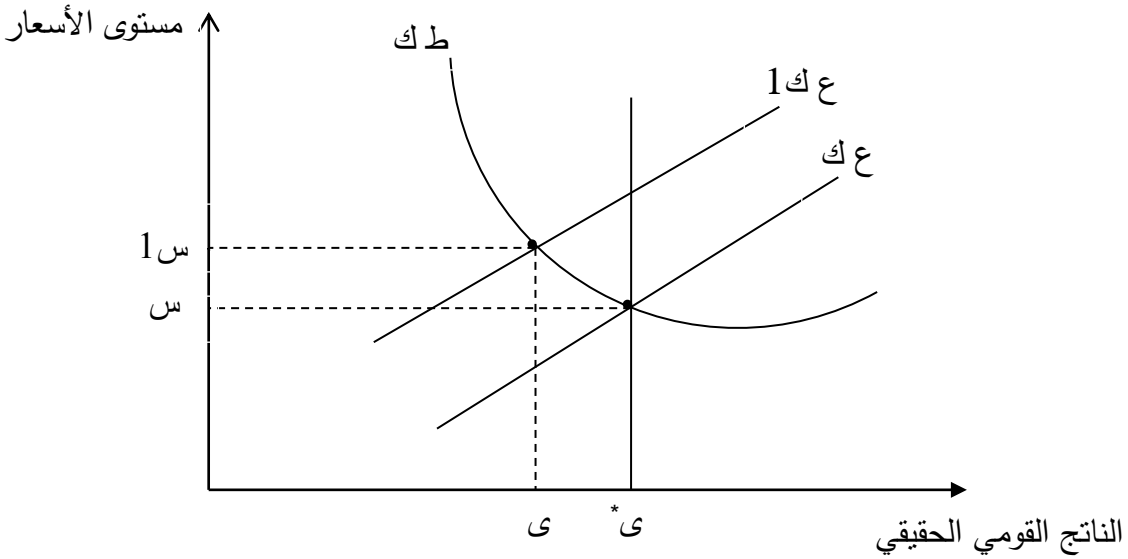

المصدر: عبدالرحمن يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 252

2- نموذج هانسون للفجوات التضخمية: استطاع " بنت هانسون" في كتابه "دراسة في نظرية التضخم" أن تطور نموذج جديد لتضخم الطلب يختلف فيه عن "كينز" الذي تكلم عن فائض الطلب في سوق السلع فقط، أما "هانسون" فقد قسم الاقتصاد إلى سوقين، سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج، وعرف الفجوة التضخمية في الأول بأنها:" عبارة عن القوة الشرائية الفعلية على السلع ناقص الكمية الفعلية الموجودة من السلع"، وعرفها في سوق العنصر الإنتاجي بأنها :"عبارة عن القوة الشرائية الفعلية على عوامل الإنتاج ناقص الكمية الفعلية الموجودة في عوامل الإنتاج"، وحتى يمكن التوصل إلى تحديد فائض القوة الشرائية في كل من السوقين، عرف" هانسون" السوق الكلية للسلع بأنها: "عبارة عن مجموع الأسواق الفردية للسلع"، وفي هذا السوق يتحقق فائض القوة الشرائية (فائض الطلب الفردي)، إذا كان مجموع فوائض القوة الشرائية موجبا في الأسواق الفردية للسلع (نفس الشيء بالنسبة لسوق عوامل الإنتاج)، ومن هذا التحليل يستمد "هانسون "تعريف التضخم بأنه:" الحالة التي يوجد فيها فائض القوة الشرائية في سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج"، وعلى ذلك لا يمكن القول حسب رأيه وجود تضخم إذا كان فائض القوة الشرائية موجبا

في أحد الأسواق وسالبا في السوق الأخرى، طالما أن التضخم يعبر عن حالة عامة لارتفاع المستوى العام للأسعار [1].

3- **الفجوات التضخمية السلعية و العاملية:** يمكن تحليل الفجوة التضخمية على أساس الفرق بين الادخار والاستثمار، وحتى يمكن التوصل إلى مثل هذا التحليل نطلق على جانب الطلب اسم (المشتريات المقدرة)، وعلى المعروض اسم (المبيعات المتوقعة)، وتوازيا مع هذا التعبير يصبح الفرق بين الاستثمار المقدر والادخار المقدر مساويا لمجموع الفائض النقدي للطلب في سوق السلع وفي سوق عوامل الإنتاج، وهذا يفسر لماذا تستعمل العلاقة بين الاستثمار والادخار دائما لبيان ما إذا كان هناك تضخم أم لا، لذلك يمكن أن نستخدم الرموز التالية[2]:

T: المبيعات، C: المشتريات لأجل الاستهلاك، O: المشتريات لأجل الإنتاج، I: الاستثمار، S: الادخار، Y: الدخل.

وللتمييز بين العمليات الموجهة إلى سوق السلع عن العمليات الموجهة إلى سوق عوامل الإنتاج نضع على يسار أي رمز من الرموز السابقة الرقم (1) لسوق السلعة، (2) لسوق عوامل الإنتاج ونظرا لوجود ثلاثة هيئات تتعامل في السوق، وهي طبقة الرأسماليين وطبقة العمال والحكومة ،فإننا نميز بين كل منهما بأن نضع على يمين الرموز السابقة الحرف K للرأسماليين، والحرف L للعمال، و G للحكومة مثلا: 1OK تمثل مشتريات الرأسماليين من السلع لغرض الإنتاج، وعلى ذلك يمكن الحصول على دخول الهيئات الثلاثة على النحو التالي:

$$I+ 2OK- 1OK- 1TK = YK \ldots\ldots\ldots..(1)$$

أي أن:

الدخل المتوقع للرأسماليين عبارة عن الفرق بين المبيعات المتوقعة للرأسماليين ومشترياتهم لغرض الإنتاج (مشترياتهم من السلع 1OK ومن عوامل الإنتاج 2OK)، مضاف إليها الاستثمار المقدر

$$2TL = YL \ldots\ldots\ldots..(2)$$

أي أن:

الدخل المتوقع للعمال عبارة عن مبيعاتهم المتوقعة من خدمات العمل (2TL)

$$SL+ SK+ CL+ CK = YL+ YK \ldots\ldots\ldots..(3)$$

---

[1]: مجيد ضياء، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص ص225، 226.

[2]: **المرجع السابق**، ص ص227- 229.

أي أن:

الدخل القومي عبارة عن مجموع دخول العمال والرأسماليين قبل دفع الضرائب، أي أن دخل الحكومة محسوب ضمن هذا الدخل، موزعا بين الاستهلاك والادخار، وبإعادة صياغة معدلات الدخل نحصل على:

$$2OK+ 1OK+ 1TK- YK = I$$
$$2TL- YL = 0$$
$$(CL+CK)- YL+ YK = SL + SK$$

وعند القيام بجمع المعادلات الثلاثة الأخيرة نحصل على الفجوات التضخمية السلعية والعاملية كما في المعادلة التالية:

$$2T- 2O+ 1T- C+ 1O = S-I \ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث:$(YL+ YK)- YL+ YK=0$، فتمحى من المعادلة:

$$CL+ CK+ YL- YK- 2TL- YL+ 2OK+ 1OK+ 1TK- YK = (SL+ SK)- I$$

وتشير المعادلة (4) إلى أن الفرق بين الاستثمار والادخار (S-I) يساوي الفرق بين المشتريات لغرض الاستهلاك والإنتاج (1O +1C) والمبيعات المتوقعة من السلعة 1T، وهذه هي الفجوة السلعية مضاف إليها الفجوة العاملية، وهي الفرق بين المشتريات من عوامل الإنتاج (2O) والمبيعات من عوامل الإنتاج (2T)، وأن الفرق بين S-I = مجموع الفجوتين العمالية والسلعية.

ثالثا: نقد النظرية الكينزية

قد يكون من المبالغ الادعاء بأن النظرية الكينزية في جوهرها تمثل فكرة جديدة تختلف عن النظرية الكمية، إنها في الواقع ليست سوى صياغة أخرى لهذه النظرية، أنها تبحث نفس الشيء " تأثير كمية النقود في الأسعار"، وبدلا من أن تقرر هذا التأثير مباشرة كما تفعل النظرية الكمية، تحاول أن تبحث عن وسيط تؤثر فيه كمية النقود ويؤثر هو بدوره في الأسعار، ولقد وجدت ضالتها متمثلة في العرض والطلب الحقيقي على السلع، فالنتيجة واحدة: كمية النقود والأسعار، وإنما الخلاف يتعلق بتوقيت هذا التأثير ونوع هذا التأثير مباشر أو غير مباشر[1].

فيما يتعلق بالتوقيت فإن النظرية الكمية تراه متمثلا في النهاية في مرحلة التداول وشراء السلع في العلاقة بين المعاملات والنقود، في حين أن النظرية الكينزية ترى أن هذا التأثير مسبقا من خلال العلاقة بين كمية النقود أو الإنفاق وبين الطلب والعرض على السلع، فالنقود تدخل عند فترة إعداد الإنتاج، سواء

[1]: مصطفى رشيد شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، مصر، 1982، ص 554.

من وجهة نظر الطلب أو العرض الكلي تحدد التوازن أو المستوى العام للأسعار، من خلال تفاعلها مع كافة العناصر الحقيقية، فالتأثير مباشر في النظرية الكمية، وهو غير مباشر في النظرية الكينزية فالنقود كأي سلعة لها عرضها وعليها طلبها، وثمنها وسعرها يخضع لتوافق ظروف العرض مع ظروف الطلب الخاصة بها، ومهما كان التأثير مباشر أو غير مباشر فالنظريتان تلتقيان في النهاية بأن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الأسعار، ونقصان هذه الكمية يؤدي إلى نقصان الأسعار[1].

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التضخم- البطالة

يعتبر كل من التضخم والبطالة من المشاكل الاقتصادية التي تسعى الإدارة الاقتصادية في أي دولة إلى كبح جماح أي منها، حيث ينبغي أن يكون التضخم في الحدود المقبولة، وإلا فإن تأثيراته السلبية سوف تنعكس على الأداء الاقتصادي الكلي، بينما أن معدلات البطالة ينبغي أن تكون في أقل الحدود الممكنة، سعيا لتحقيق التوظيف الكامل وما لذلك من أثر إيجابي على الاقتصاد الكلي[2].

قبل التطرق إلى تحليل العلاقة بين التضخم- البطالة لابد أن نتطرق إلى تعريف البطالة حيث تعرف هذه الأخيرة على أنها:" حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه" [3].

أولا: التحليل الكلاسيكي

يفترض الكلاسيك أن المجتمع يعمل دائما في ظل التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وأن المجتمع تسوده ظروف المنافسة الكاملة دائما وأن مرونة الأسعار أو الأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل للسوق في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في المجتمع، وإذا وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل ويعود التوازن كما أن التضخم عند الكلاسيك هو ظاهرة نقدية بحتة تكون نتيجة لزيادة كمية النقود في المجتمع بنسبة معينة والتي يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، حيث يكون الإنتاج ثابتا، وكذلك العمالة لأن المجتمع يعمل في ظل ظروف التوظيف الكامل، وطبقا لذلك فإنه لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم والشكل رقم (2-3) يوضح لنا ذلك، فإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع قدرت

---

[1]: زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص235، 236.

[2]: حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 190.

[3]: سليم عقون، **قياس تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص 3.

بالمسافة "AB" فعند زيادة كمية النقود فهذا لا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة والنقصان[1].

الشكل رقم (2-3):العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم عند الكلاسيك

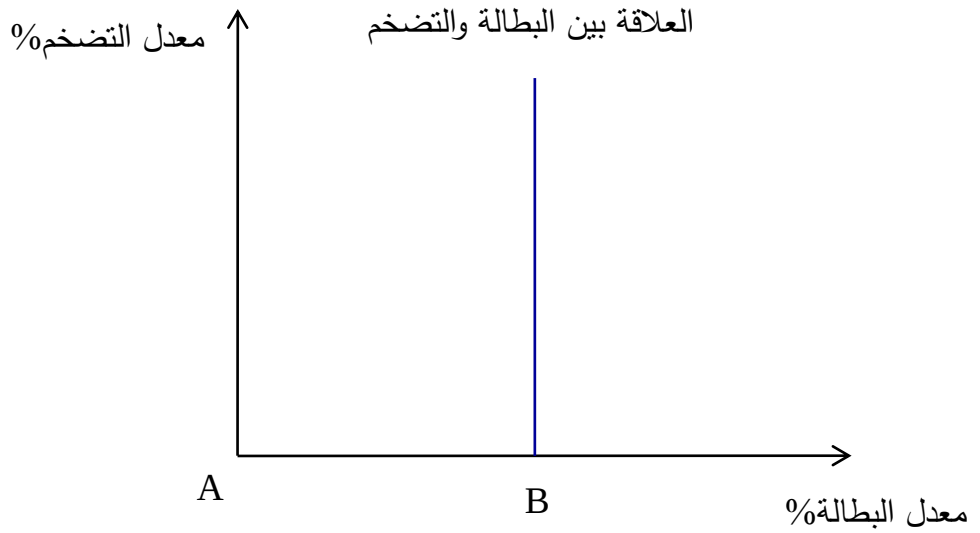

المصدر: حبيب قنوني وآخرون، **البطالة والتضخم في الجزائر –دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990-2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة معسكر، الجزائر، العدد (11)، 2014، ص 115.

ثانيا: التحليل الكينزي

ترتب على عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير ظاهرة البطالة التي سادت في ثلاثينيات القرن الماضي بمعدلات كبيرة واستمرارها لفترة زمنية طويلة توافر الظروف المواتية لظهور النظرية الكينزية، وقد انتقد "كينز" النظرية الكلاسيكية فيما يتعلق بكل من سيادة ظروف المنافسة الكاملة ومرونة الأجور والأسعار وما يترتب عليهما من تحقيق التوظف الكامل والقضاء على البطالة، حيث أنه يرى ما يلي:[2]

1- أن الأجور عادة تكون مرنة في الاتجاه الصعودي وليس في الاتجاه النزولي بسبب وجود النقابات العمالية؛

---

[1]: حبيب قنوني وآخرون، **البطالة والتضخم في الجزائر –دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990- 2013)**-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة معسكر، الجزائر، العدد (11)، 2014، ص 115.

[2]: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص305-308.

2- وجود الاحتكارات في مجال الإنتاج التي يرغب في ظلها رجال الأعمال رفع الأسعار باستمرار لزيادة أرباحهم؛

3- أنه حتى إذا كانت الأجور مرنة في الاتجاه النزولي، فهذا لا يضمن تحقيق التوظف الكامل ،لأن انخفاض الأجور سوف يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج هذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، ومن ثم ظهور البطالة أو زيادتها.

وبالتالي فإن جمود الأجور والأسعار يؤدي إلى اختفاء التضخم، ومن ثم لا تكون هناك علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، كما يوضح الشكل رقم (2-4) أنه لا توجد أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار البطالة.

الشكل رقم (2-4): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم عند "كينز"

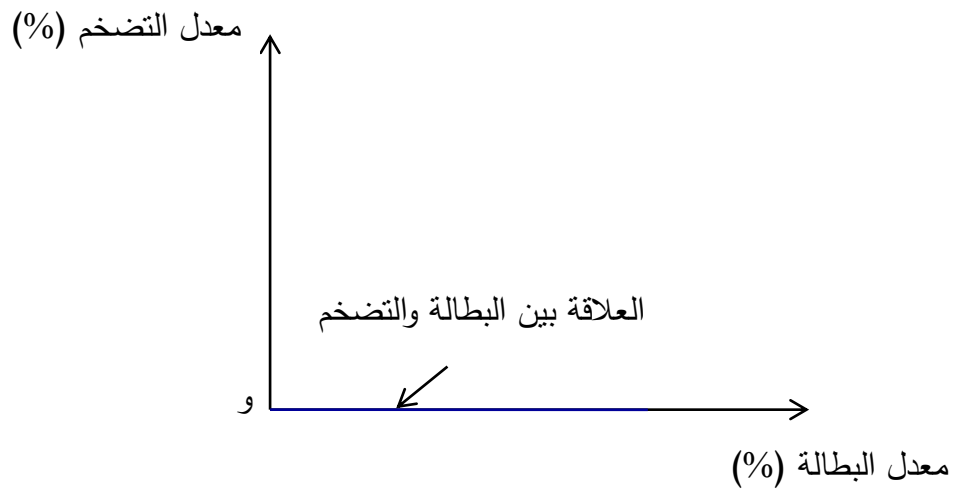

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 306.

غير أن هذا التحليل انتقد من طرف الكينزيين الجدد خاصة مع ارتفاع معدل البطالة لذا فقد ظهرت الحاجة إلى نظرية جديدة لتفسير هذه الظاهرة ،ووفقا لهذا التحليل فإن الشيء الذي يحدد العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم هو مستوى النمو في الطلب الكلي، وتتوقف العلاقة بين معدلي البطالة والتضخم على مرونة منحنى العرض الكلي وظروف التوظف في الاقتصاد كما هو موضح في الشكل رقم (2-5).

الشكل رقم (2-5): أثر زيادة الطلب الكلي على مستوى التوظف ومستوى الأسعار

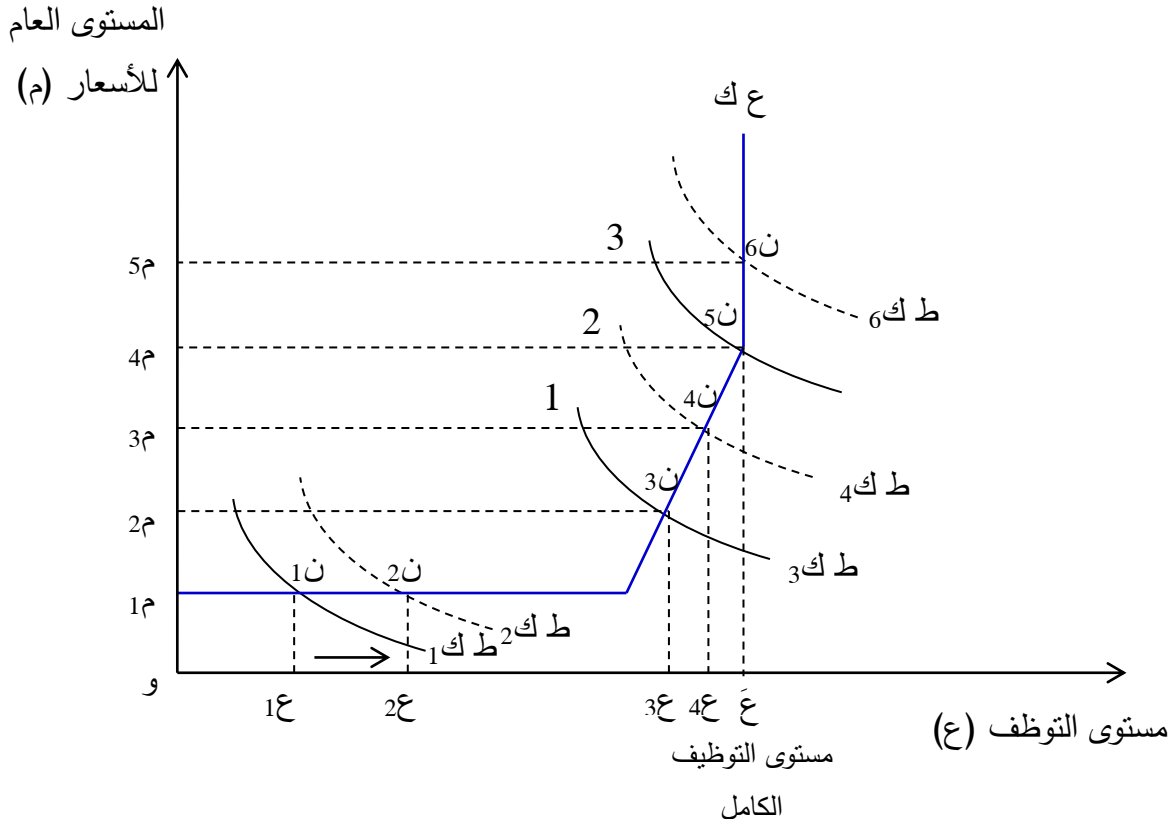

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص307.

من هذا الشكل رقم(2-5) نلاحظ أنه إذا كان:

1- منحنى العرض الكلي لا نهائي المرونة: ويتحقق ذلك في حالة الكساد حيث يوجد قدر كبير من الموارد عاطلة، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في زيادة مستوى التوظف فقط، ومن ثم تقل البطالة بينما لا تتأثر الأسعار، وبالتالي لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم كما تم توضحيه وفقا للنظرية الكينزية في صورتها الأولى؛

2- منحنى العرض الكلي عديم المرونة: ويتحقق ذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة توظف كامل وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط ولا يتأثر مستوى التوظف وبالتالي لا توجد علاقة بين البطالة ومعدل التضخم وهذا يتفق مع التحليل الكلاسيكي سالف الذكر؛

3- منحنى العرض الكلي موجب الميل: وفي هذه الحالة يوجد قدر من الموارد بدون استغلال أي توجد بطالة، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي تنعكس جزئيا في زيادة مستوى الإنتاج والتوظف وتقل البطالة،

وجزئيا في ارتفاع الأسعار أي يزداد معدل التضخم، وبالتالي تكون العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم علاقة عكسية، وهذه الفكرة للكينزيين الجدد تمثل الأساس في منحنى" فيليبس".

ثالثا: منحنى "فيليبس"

يتناول منحنى" فيليبس" أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي ومستوى الاستخدام، واعتمدت أول دراسة قام بها "فيليبس" على إحصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة ومعدل التضخم نشرت عام 1958م، وتضمنت دراسة "فيليبس" العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية والنسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي مستعينا بإحصائيات المملكة المتحدة للفترة (1861- 1957م)، واستخلص "فيليبس" من دراسته هذه أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة[1].

حيث أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية والتفسير الاقتصادي لهذه العلاقة العكسية كما يوضحها الشكل رقم (2-6) هو أنه كلما كانت معدلات البطالة أكبر فإن مطالبة العمال بزيادة الأجور تصبح أضعف لعدم وجود أعمال ووظائف كثيرة، بالإضافة إلى أن المنشآت تكون في وضع لا يمكنها من مقاومة مطالب زيادة الأجور في ضوء تراجع أرباحها[2].

الشكل رقم (2-6): منحنى "فيليبس" والعلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية

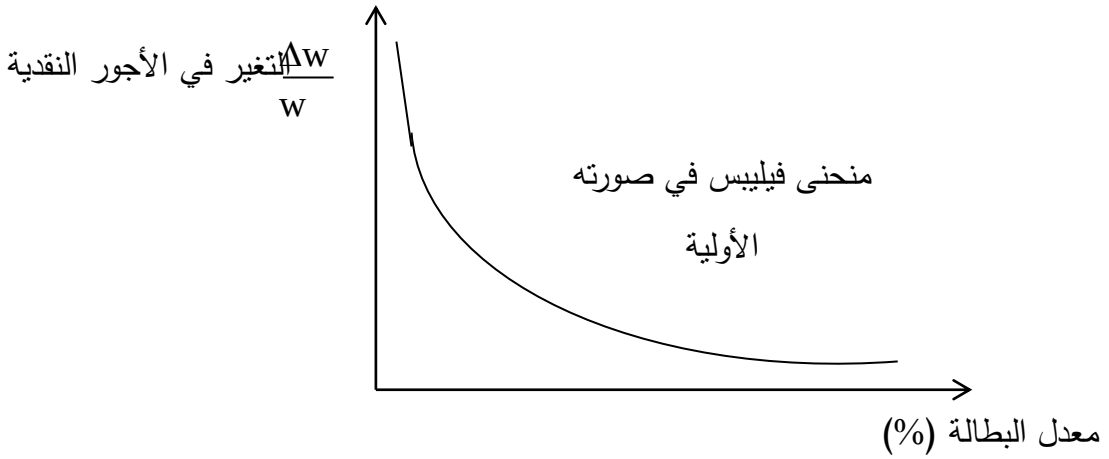

المصدر: طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص 168

[1]: مجيد ضياء الموسوي، **النظرية الاقتصادية** ، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 351.

[2]: طالب محمد عوض، **مدخل للاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004، ص 168.

وقد تم فيما بعد تعديل العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية إلى العلاقة بين البطالة ومعدل التضخم، وهذا هو الشكل المتعارف عليه لمنحنى" فيليبس "في صورته النهائية، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (2-7)، حيث أن النقط المختلفة الواقعة على المنحنى تمثل توليفات مختلفة من معدل البطالة ومعدل التضخم، تستطيع الحكومة أن تختار من بينها، عند وضع سياستها بشأن الاستقرار والتوظف على مستوى الاقتصاد القومي ككل، ومن الواضح أن ميل المنحنى سالب نظرا للارتباط العكسي بين معدل البطالة ومعدل التضخم، فمثلا تستطيع الحكومة أن تحافظ على المعدلات المنخفضة للبطالة ولكن هذا يعني أن تقبل في نفس الوقت بتكلفة لهذا الاختيار التي تتمثل في تعرض الاقتصاد لمعدلات مرتفعة للتضخم، هذا الاختيار مثلا تعبر عنه النقطة (أ) على المنحنى في الشكل رقم (2-7)، كذلك تستطيع اختيار توليفة أخرى من البطالة والتضخم تتضمن قليل من التضخم مع مزيد من البطالة عند النقطة (ب)[1].

الشكل رقم (2-7): العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفق منحنى "فيليبس" في صورته النهائية

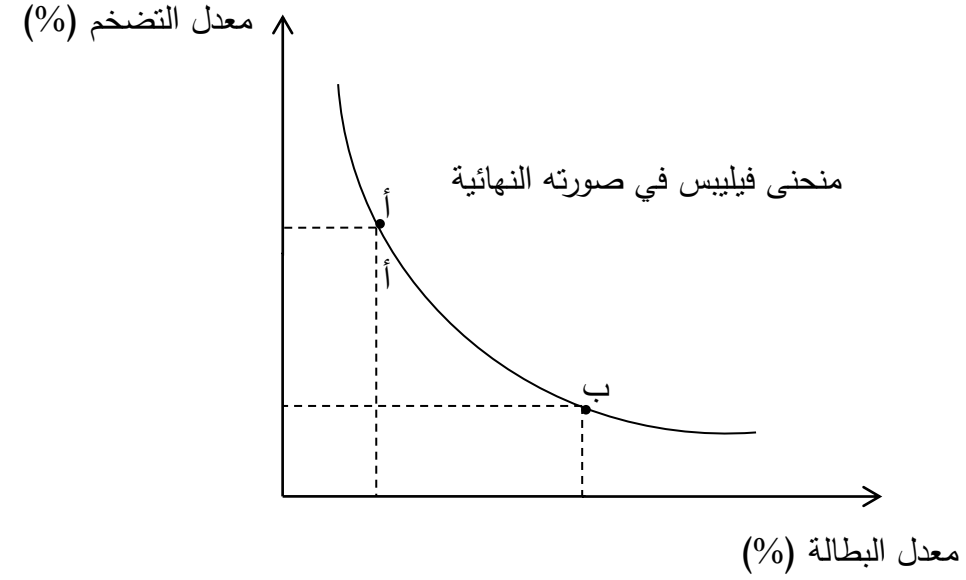

المصدر: نضال الحواري وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص 298.

(1): أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص ص289،288.

رابعا: تحليل النقديين "فريدمان"

فرق تحليل "فريدمان" بين الأجل القصير والأجل الطويل، ويؤمن بسيادة ظروف المنافسة الكاملة وأن رجال الأعمال يسعون دائما إلى تعظيم أرباحهم، كما أن العمال يطالبون بزيادة أجورهم النقدية للمحافظة على مستويات أجورهم الحقيقية نتيجة للتضخم المتوقع.

ووفقا لتحليل" فريدمان "أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم أي منحنى "فيليبس" السابق هو ظاهرة قصيرة الأجل وليست طويلة الأجل، حيث يترتب على زيادة الطلب الكلي ارتفاع مستوى الأسعار بمعدلات تفوق معدل ارتفاع الأجور النقدية ،ومن ثم تنخفض مستويات الأجور الحقيقية للعمال مع المحافظة على مستويات مرتفعة من الناتج والتوظف وذلك في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن الأفراد يتوقعون استمرار ارتفاع الأسعار بناء على المعدلات التي سادت في الفترات السابقة من التضخم، ولذا يطالبون برفع أجورهم النقدية، وبالتالي ينتقل منحنى "فيليبس" في الأجل القصير الذي يكون سالب الميل إلى أعلى عند نفس مستوى التوظف.

خلاصة ذلك أن منحنى فيليبس في الأجل الطويل يأخذ خطا رأسيا عند معدل البطالة الطبيعي وبالتالي لا تكون هناك أي علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل الطويل، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (2-8)[1].

وهذا الرأي ل "فريدمان" يتفق مع الفكر الكلاسيكي وهو أنه لا توجد علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وأن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التوظف الكامل، ولكنه عند" فريدمان" يكون التوازن عند مستوى التوظف الكامل الغير تضخمي.

[1]: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، **مرجع سبق ذكره**،ص 310.

الشكل رقم (2-8): منحنى "فيليبس" في الأجل الطويل وفقا لتحليل "فريدمان"

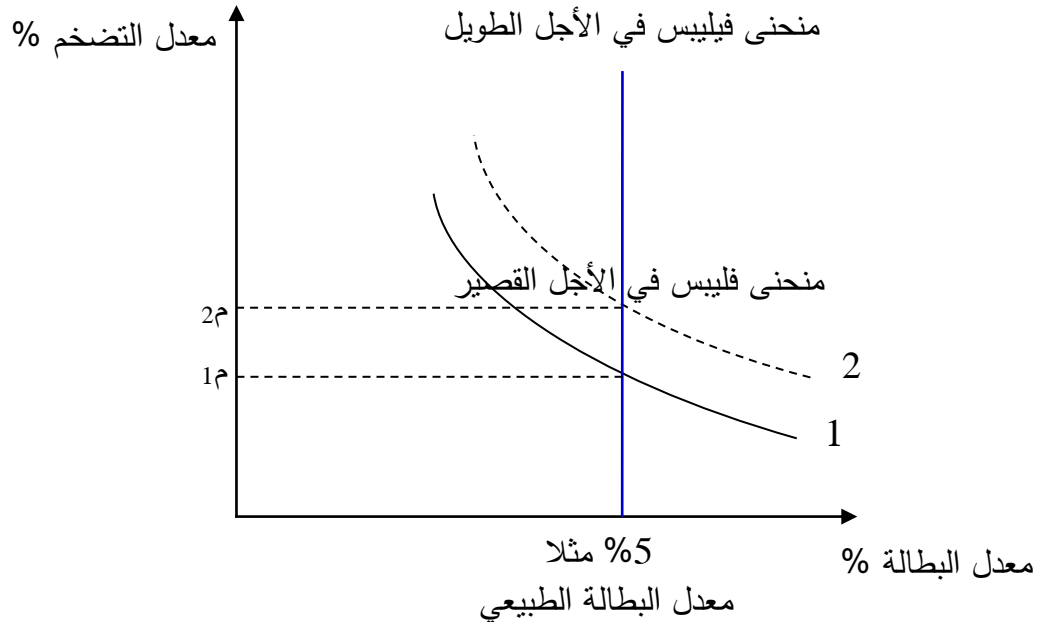

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 311.

المبحث الثالث: محددات أخرى للتضخم

لا يقتصر الأمر فقط في عرض النقود والطلب الكلي الفعال في تفسير التضخم، بل هناك محددات أخرى قد تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار كالاختلالات الهيكلية في ضعف الجهاز الإنتاجي والمالي وغيرها من العوامل هذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الاختلالات الهيكلية كمفسر للتضخم

إن الهيكليون لا يعتقدون بأن التضخم يعود إلى الزيادة في كمية النقود بمعدلات تفوق زيادة الناتج أو إلى سوء الإدارة المالية والنقدية، وإنما ينتج أيضا بفعل عمل متغيرات هيكلية، فهذه الأخيرة التي تنشط كل فترة زمنية معينة هي التي تخلق المناخ التضخمي أي البيئة التي تساعد تعميق الاختلالات الهيكلية[1].

وهنا يمكن التفرقة بين مدرستين أحدهما ركزت على المتغيرات الهيكلية التضخمية في الدول الصناعية المتقدمة، وأخرى تبحث في التغيرات الهيكلية المرتبطة بالتخلف والتنمية، أي ما يحدث في الدول النامية.

أولا: التفسير الهيكلي للتضخم في الدول الصناعية المتقدمة

ينتج التضخم الهيكلي وفقا لوجهة النظر هذه من تغيرات هيكلية لسبب:[2]

1- زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة وكذلك نمو حجم الوحدات المنتجة وتحولها إلى شركات ضخمة ذات طابع احتكاري لها قوى مؤثرة عالية، فالشركات الاحتكارية الضخمة مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والتي لم يعد هدفها يقتصر على تعظيم الربح في الأجل القصير ولكن أيضا زيادة ما تمتلكه من أصول وثروات أصبحت أكثر قدرة في التأثير على الأرباح من خلال زيادة قدرتها في الحصول على هوامش ربحية عالية فهي تتحكم في تحديد الأرباح وكذلك التكاليف والتكنولوجيا علاوة على قدرتها في التأثير بنمط الاستهلاك من خلال تأثيرها على سلوك المستهلكين وقدرتها الدعائية الكبيرة، ويرى الاقتصادي الأمريكي المشهور "غالبريت" أن إعادة هيكلة الاقتصاديات الصناعية بعد فترة النمو المرتفع في الستينات من القرن الماضي قد سمحت للشركات الضخمة أن تعمل وفق نظام عرف "بنظام التخطيط" ومؤداه أنها يجب أن تحدد الأسعار التي تبيع بها بعيدا عن الأسواق ولا تقبل بمطالب العمال فيما يتعلق

---

[1]: السيد عبد المعبود ناصف، عثمان محمد عثمان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1987، ص329.

[2]: سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك**، ط2، المؤسسة الجامعية، مصر، 2004، ص ص104، 105.

بزيادة الأجور إلا لغرض تفادي حالات الإضراب عن العمل المكلفة لها، وقد لا تسمح بتخفيض الأسعار حتى في حالات ثبات التكاليف وزيادة الإنتاجية ويرى "غالبريت" وآخرون أن هذه التغيرات في هيكل نطام الإنتاج والقوى المحركة له، قد خلقت بيئة تضخمية بعيدة تماما عن تضخم جذب الطلب أو تضخم دفع التكاليف، هذا بالإضافة إلى أن فترات النمو قد خلقت نوعا من التسابق الشديد بين فئات المجتمع (نقابات العمال، رجال الأعمال...) في الحصول على أكبر نصيب ممكن من الدخل القومي، وتتغير موازين القوى بين المجموعات المختلفة لا بد وأن يترتب عليه تغيرات في هياكل الدخول والأسعار؛

2- كذلك فإن من بين المتغيرات الهيكلية أيضا، ما يحدث من تغير في الأسعار النسبية للسلع نتيجة تغير علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي، فقد يؤدي ارتفاع الأسعار النسبية لبعض السلع في بعض الأسواق بصورة غير مباشرة، إلى استيراد الضغوط التضخمية التي تسمح بارتفاع الأسعار كذلك هناك ما يطلق عليه بتضخم الإنتاجية والذي ينتج عن تغيرات هيكلية أيضا تسمح مثلا للعمال في حالة ارتفاع معدلات الإنتاجية في بعض القطاعات، بأن يحصلوا على زيادات في الأجور وليس فقط في هذه القطاعات ولكن على مستوى الاقتصاد القومي ككل.

ثانيا: التفسير الهيكلي للتضخم في الدول النامية

قد يعزى سبب هذا النوع من التضخم في الدول النامية إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية، ونظرا لأن هذا النوع من التضخم يكون أكثر بروزا وانتشارا في اقتصاديات الدول النامية فإنه على الأغلب يكون تضخما ناجما بسبب زيادة الطلب، وليس بسبب زيادة التكاليف[1].

ونشير بإيجاز إلى مجموعة من هذه الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات البلاد المتخلفة، ونذكر معالمها فيما يلي:[2]

1- **الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية:** فمعظم البلاد المتخلفة والآخذة في النمو تتميز بتخصص شديد في إنتاج مادة أو عدد قليل من المواد الأولية، ومن المعروف أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، وفي مواجهة عرض غير مرن لإنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة، فعندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة، وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات هذه الدول ترتفع حصيلة صادراتها بشكل غير عادي، وهذا من شأنه أن

[1]: محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 158.

[2]: محمد عزت غزلان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص309- 314.

يبث في الاقتصاد القومي موجة توسعية في الدخول الفردية وإيرادات الحكومة من الضرائب فيزداد الإنفاق القومي في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي فترتفع الأسعار كما أن هذه الموجة التوسعية المستوردة تدعو إلى زيادة النقود المتداولة وانتشار ظاهرة توسع الطلب.

ويرى الاقتصاديون الهيكليون أن موجة تضخمية سوف تتبع حتى عندما يحدث تدهور شديد في أسعار الصادرات، وذلك عندما تنخفض أسعار الصادرات بشدة تنخفض حصيلة الصادرات وتبدأ حركة انكماشية في الدخول وفي حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة وفي ضوء عجز حكومات هذه البلاد في العصر الحاضر عن تخفيض إنفاقها العام تضطر إلى استحداث عجز في ميزانيتها العامة يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع النقود الجديدة، ومن زاوية أخرى يترتب على انخفاض حصيلة الصادرات انخفاض حجم السلع المستوردة مما يدفع إلى ارتفاع أسعارها محليا وخاصة الضرورية منها ومع استمرار انخفاض حصيلة الصادرات تلجأ الحكومات إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها بغية تشجيع صادراتها وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة على اختلاف أنواعها مقدرة بالعملة المحلية، وهذا ينشر موجة شاملة لارتفاع الأسعار المحلية؛

2- جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد المتخلفة: ويترتب على هذا ما يسمى بانخفاض الجهد الضريبي والذي يعني انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة، ويرتبط بهذا أيضا ضآلة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو هذه الحصيلة مما يتناسب مع حجم الإنفاق العام، ويرجع جمود الجهاز المالي إلى عدم شمول النظام الضريبي وعدم قدرته في أن يطول المصادر المختلفة للدخول وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي ،والنتيجة الواقعية لهذا النوع من الاختلال الهيكلي إزاء عدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام سواء لأغراض اجتماعية أو تنموية وفي ضوء قصور إيرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي أن تضطر هذه الحكومات كما يحدث الآن لتمويل العجز في ميزانيتها العامة بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي والبنك المركزي أي تمويل هذا العجز تمويلا تضخميا؛

3- طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى: إن تغيير البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة في غمار عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي وإنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع ،فالمراحل الأولى للتنمية تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية من طرق وشبكات المواصلات وغيرها من المشروعات التي يتولد عنه

دخول نقدية كبيرة تحدث اختلالا في بنيان الطلب على السلع الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها، كما أنه من المعلوم أن مشروعات البنية الهيكلية تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة ولكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر، كما أن للاستثمار طبيعة مزدوجة فعلي حيث يخلق الاستثمار طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج معين يخلق في نفس الوقت دخولا تؤدي إلى زيادة في الطلب تنصرف إلى كافة السلع والخدمات، ويشير الاقتصاديون الهيكليين إلا أن اختلالا بين التيار السلعي والتيار النقدي ينشأ خلال ما يعرف ب فترة التفريغ، وهي الفترة التي تنقضي بين بدء الإنفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات وتزيد حدة هذا الاختلال كلما طالت هذه الفترة، كذلك ما يذكر أيضا أن ما يصاحب تجارب التنمية من زيادة التفاوت في توزيع الدخول حيث تتركز نسبة كبيرة منها في أيدي نسبة قليلة من السكان ومع انخفاض وعيها الادخاري وبالتالي ارتفاع ميلها للاستهلاك.

إضافة إلى الاختلالات الهيكلية السابقة الذكر نضيف لها النقاط التالية:

- تعاظم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطؤ الإنتاج الزراعي واعتماد البلدان النامية على الخارج لاستيراد المواد الغذائية، وللدلالة على ذلك هو تزامن التضخم في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية[1]؛
- نمط الانفتاح على العالم الخارجي، حيث تتبع هذه الدول في الغالب سياسة الإحلال محل الواردات والذي يتطلب معدلات الحماية الجمركية لبعض الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتج المتمثل في السوق المحلي، كذلك التغيير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، حيث أن مرونة الطلب على صادرات الدول النامية من الأسواق الخارجية منخفضة للغاية، في مقابل انعدام مرونة العرض المحلي هذان الأمران يؤديان إلى عدم استقرار حصيلة البلد من النقد الأجنبي، ولهذا تنخفض قدرة البلد في المراحل الأولى من التنمية على الاستيراد ومنها الواردات الغذائية، مما يؤدي إلى رفع معدلات التضخم، إضافة على ذلك تطور العملية التضخمية ذاتها فالعملية التضخمية هي عملية ديناميكية، فالأسعار تبدأ في الارتفاع الخفيف في بداية الأمر ثم أن ترتفع بمعدل أكبر مع زيادة التوقعات بالتضخم في المستقبل[2].

---

[1]: هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط1، دار وائل، الأردن، 2009، ص 290.

[2]: السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، دار الفكر، الأردن، 2010، ص ص217، 218.

المطلب الثاني: التضخم وسعر الصرف

حاول عدد كبير من الاقتصاديين العمل على اختبار العلاقة القائمة بين أنظمة سعر الصرف الأجنبي ومعدلات التضخم وعلى رأس هذه الدراسات تلك التي قام بها الاقتصادي "Edwards"1993 الذي حاول استخدام سعر الصرف الأجنبي لمعرفة هل له تأثير على الأداء التضخمي للاقتصاد في ظل درجة معينة من الانضباط المالي؟، واستعمل في ذلك عينة متكونة من 52 دولة نامية بمعطيات إحصائية تمتد من سنة 1980- 1989، كما استعمل ترتيبات نظم الصرف لصندوق النقد الدولي، وتوصل أن مستويات التضخم منخفضة في الدول التي تتبنى نظم الصرف الثابتة، ومن جهة أخرى قام " Edward"2001 و 2003 "Mendoza"بدراسة تجريبية أخرى واستنتج أن المزيد من الثبات تكون فعالة في تحسين مصداقية السلطات النقدية والحد من التضخم إلى مستويات مستدامة[1].

أما فيما يخص العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتضخم فيعتبر هذا الأخير أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف والعلاقة بينها تأتي من عدة قنوات أهمها:

1- القناة الأولى: التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية التي وضع أساسها العالم الاقتصادي السويدي " كوستاف كاسل" الذي يعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة قائلا: عندما تقبل أن تدفع ثمنا معينا من العملة من وجهة نظر القوة الشرائية التي تمثلها بالنسبة إلى السلع والخدمات في دولة هذه العملة، ومن ناحية أخرى فإنك عندما تعرض كمية معينة من عملتك فإنك تعرض قوة الشراء للسلع والخدمات، ونتيجة لهذا فإن تقديرك لعملة أجنبية معبر عنها في شكل وحدات من عملتك إنما يتوقف على القوة الشرائية النسبية لعملتين كل في بلدها، وكما هو معروف فإن القوة الشرائية للنقود إنما تجد مظهرها الخارجي في مستوى الأسعار بحيث نقص القوة الشرائية للنقود يدل على ارتفاع مستوى الأسعار وزيادة تلك القوة إنما يدل على انخفاض هذا المستوى من الأسعار[2]؛

ووفقا لآراء "كوستاف كاسل" وكما جاء في نظرية تعادل القوة الشرائية فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا

---

[1]: محمد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 153.

[2]: سليمان شيباني، **سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963- 2006)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 64.

تضاعفت الأسعار في الدولة A بينما لم تتغير الأوضاع السعرية في غيرها من البلدان فإن قيمة التعادل لعملتها سوف تصح نصف مما كانت عليه من قبل[1].

وعليه يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأخرى، وبذلك يتأثر سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تبادلها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها[2].

كتقييم لنظرية تعادل القوة الشرائية فإنها تحوي نقاط جديدة من خلال ما تعكسه من تأثير للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية من حجم الإنتاج وتكلفته ومستويات الأثمان ...إلخ على قوة العملة، وهذا يفسر إلى حد ما الارتفاع النسبي لقيمة عملات الدول القوية اقتصاديا مقارنة بغيرها من الدول الأخرى إلا أنها يوجه إليها عدد من الانتقادات أهمها:

- تعتمد النظرية على الأرقام القياسية للأسعار وقد تعرضت الأرقام القياسية للعديد من الانتقادات منها: المجموعات السلعية التي تمثلها الأرقام القياسية لا تشمل جميع السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، وبالتالي تكون الاستنتاجات غير واقعية، كذلك الأرقام القياسية تعتمد على عينات ثابتة في الحضر والريف، وإن كان تثبيت العينات أمرا واجبا إحصائيا إلا أن تمثيل هذه العينات للحضر والريف يتغير مع مرور الوقت...إلخ؛
- تعتمد النظرية على افتراض وجود علاقة مباشرة بين القوة الشرائية للعملة وسعر الصرف، ورغم أنه من الناحية الواقعية يتأثر تحديد سعر الصرف بعوامل أخرى قد لا تقل أهمية عن القوة الشرائية للعملات مثل القيود التجارية التي قد تؤدي إلى ارتفاع أثمان السلع المستوردة والممارسات التجارية الغير مشروعة...إلخ.
- هذه النظرية تعتمد على المستوى العام للأثمان، في حين أن هناك الكثير من السلع لا تدخل في التجارة الدولية وبالتالي يصعب وجود تأثير مباشر على سعر الصرف؛
- تباين تكاليف النقل والشحن والتأمين بين الدول المختلفة، وقد تنعكس على أثمان السلع ومن ثم لا تجعلها متساوية حيث ترتفع في دولة الاستيراد وتقل في دولة التصدير؛

---

[1]: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، ط1، دار صفاء، الأردن، 2011، ص 68.

[2]: معهد الدراسات المصرفية، **التضخم الاقتصادي**، نشرة إضاءات، الكويت، العدد (03)، أكتوبر، 2012، ص 3.

●هذه النظرية تهتم بتأثير تغير الأثمان على سعر الصرف ولكنها لم تناقش أثر تغير سعر الصرف على مستوى الأثمان.

2- القناة الثانية: التي تأتي منها علاقة سعر الصرف بالتضخم هي قناة تخفيض قيمة العملة، أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة ارتفاع الأسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن قوة التأثير على أسعار المحلية والفترة التي يستغرقها تحقق هذا التأثير لا يزال محل خلاف، وذلك لأن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها: نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، ودرجة المنافسة في صناعة بدائل الواردات المحلية التي تختلف من اقتصاد لآخر، حيث من المتوقع أن يزداد تأثير تغيرات سعر الصرف مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة[1].

3- القناة الثالثة: فهي أثر تغير سعر الصرف على تغير الأجور النقدية التي تؤثر على فعالية سياسة سعر الصرف الأجنبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض العملة كما قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع ارتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار، ومع اقتصاد يميل للانفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وعلى مستوى الناتج قليلا، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف[2].

وخلاصة القول يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع[3]،وانخفاض قيمة العملة، فمثلا إذا كان هناك تضخما في الولايات المتحدة وبالتالي ارتفاع في أسعار السلع الأمريكية، فإن الطلب المصري (وغير المصري) على السلع الأمريكية سوف ينعكس الأمر الذي يعني انخفاض الطلب على الدولار، وفي نفس الوقت فإن السلع المصرية بالرغم من عدم انخفاض أسعارها تصبح نسبيا أرخص من السلع الأمريكية، الأمر الذي يدفع الأمريكيين إلى زيادة طلبهم عليها، وعلى ذلك يزداد طلب الأمريكيين على الجنيه المصري، ويزداد بذلك عرض

([1]): زاهر عبد الحليم خضر، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994- 2010)**، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012، ص 48.

([2]): **المرجع السابق**، ص 48.

([3]): عمار جعفري، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990- 2010)**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 20.

الدولار ولا شك أن انتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار في نفس الوقت الذي ينتقل فيه منحنى عرضه إلى اليمين يؤدي إلى انخفاض سعر صرفه، أي انخفاض قيمته[1].

المطلب الثالث: علاقة نشاط الاحتكارات بالتضخم

يعتمد النظام الرأسمالي عل السوق وآلية التسعير في تنسيق الفعاليات الاقتصادية والقيام بتخصيص الموارد المتاحة، والسوق عبارة عن مجموعة من المشترين والبائعين الذين يرغبون في شراء وبيع سلعة ما، ولا يوجد في المفهوم الاقتصادي سوق واحد لكافة السلع والخدمات وإنما يوجد سوق خاص لكل سلعة إذا توفر طلب عليها وعرض منها، وإن تصرف أو سلوك المؤسسات يعتمد على هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، وهذا ما سنتناوله لاحقا.

أولا: مفهوم الاحتكار

سيتناول هذا العنصر النقاط التالية:

1- تعريف الاحتكار: الاحتكار هو:" الحالة التي يكون السوق فيها عبارة عن شركة واحدة فقط تؤمن منتجات أو خدمات إلى جميع المستهلكين"، بمعنى آخر هذه الشركة تكون مسيطرة على كامل السوق ولهذا تسمى الشركة حينها بالمحتكرة، إذن السوق يسمى محتكر، الشركة محتكرة والحالة احتكار، في هذه الحالة تستطيع أن تفرض الأسعار كيفما تشاء لأنه لا يوجد شركات أخرى لمنافستها في هذا السوق، كل الشركات تسعى للوصول إلى هذه المرحلة لكي تتحكم بالمنتج وبسعره، وبالتالي كي تزيد من أرباحها، يتشعب من الاحتكار حالات كثيرة، قد يوجد في السوق مثلا شركات أخرى منافسة على نفس المنتج أو الخدمة ،ولكن عندما تكون المنافسة هامشية مع الشركة المسيطرة على السوق، تسمى الحالة بالاحتكار الشبه كامل، عندما يسيطر على السوق عدد قليل من الشركات تسمى حينها هذه الحالة باحتكار القلة[2].

2- أنواع الأسواق: يمكن من الناحية العملية تصنيف الأسواق إلى أربعة أنواع وفقا لأعداد وأحجام الشركات العاملة في السوق وطبيعة السلعة والقيود على الدخول والخروج من السوق كالآتي:

2-1- سوق المنافسة التامة (الكاملة): يتميز بالخصائص التالية:[3]

- وجود عدد كبير من البائعين والمستثمرين في السوق؛

---

[1]: طارق عبد الفتاح الشريعي، **مبادئ علم الاقتصاد**، مكتبة جورس الدولية، مصر، 2006، ص ص211، 212.

[2]: حسام العيسوي إبراهيم، **الاحتكار – دراسة تحليلية نقدية**-،ص6، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:
www.alukah.net/library/0/56992/ consulté le,03/03/2016,19:00h.

[3]: قاسم الحموري، رياض المومني، **مفهوم الإحتكار بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الرأسمالي**، حولية كلية الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر، العدد(14)، 1996، ص282.

- إنتاج سلعة متجانسة؛
- حرية الدخول إلى السوق والخروج منه؛
- المعرفة التامة بأحوال السوق.

وهذا النوع من الأسواق يكاد يكون غير موجود في الواقع ولكن يمثل وضعا نموذجيا يمكن استخدامه لمقارنة أنواع السوق الأخرى من حيث سلوكها وأدائها، ويعتبر من الناحية النظرية الشكل الأمثل للسوق كونه يحقق الكفاءة الاقتصادية وأعلى مستوى من الرفاه الاقتصادي.

2-2 سوق الاحتكار التام (المطلق): يعتبر سوق الاحتكار التام هو الصورة المتناقضة لسوق المنافسة الكاملة في كافة الشروط، فلا بالغ لوقلنا أن شروط الاحتكار هي الشروط المقابلة تماما لشروط سوق المنافسة التامة (الكاملة)، فالاحتكار يعني اختفاء كل أثر للمنافسة وسيادة الاحتكار سواء من جانب البائع أو المشتري، وفيما يلي شروط الاحتكار من جانب البائع ومن جانب المشتري:[1]

2-2-1- من جانب البائع: تتوفر حالة الاحتكار الكامل من جانب البائع إذا كان إنتاج سلعة محل البحث لا يتم إلا بواسطة منتج واحد فقط بشرط أن لا يكون لهذه السلعة مثيل أو بديل من وجهة نظر المشتري، فلا يوجد في نظره سلعة أخرى يمكن أن تحل محلها في إشباع نفس الحاجة، وعليه تنحصر شروط الاحتكار من جانب البائع فيما يلي:

- عدم التجانس؛
- منتج (بائع) واحد؛
- انتقاء شرط العلم التام بظروف السوق؛
- السوق مغلق.

2-2-2- من جانب المشتري: تتوفر حالة الاحتكار من جانب المشتري إذا لم يكن للسلعة محل البحث سوق مشتري واحد فقط، ومن ثم فهو يستطيع أن يؤثر في ثمنها بالزيادة أو النقصان بحسب الكمية المطلوبة منها، فمجموع ما يطلبه من هذه السلعة يمثل مجموع ما يطلب منها في السوق مع الأخذ في الاعتبار أن الاحتكار الكامل من جانب المشتري يمكن قيامه سواء انتقى شرط التعدد من جانب البائعين أم لا، شأنه في ذلك شأن الاحتكار الكامل من جانب البائع.

[1]: حسام العيسوي إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

2-3- سوق المنافسة الاحتكارية: أو كما تسمى أحيانا بالمنافسة الناقصة أو المنافسة الغير تامة والاحتكار التام يكون في هذا الشكل من السوق:[1]

- وجود عدد كبير من المنشآت الصغيرة بحيث لا تستطيع أي منشأة التأثير في سعر السوق؛
- السلع متشابهة لكن غير متجانسة حيث يمكن التفرقة بين السلع الموجودة ويكون منحنى الطلب الذي تواجهه المنشآت منحدرا من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين؛
- سهولة الخروج والدخول إلى السوق لكن ليست حرية مطلقة؛
- وجود المنافسة الغير سعرية والممكنة باستخدام طرق المنافسة غير السعر مثل استخدام وسائل الدعاية والإعلان وهذا ما يسمى بالتمييز السلعي.

وقد يعزى عدم تجانس السلعة من وجهة نظر المستهلك إلى عاملين رئيسيين هما:

- صفات البائع الشخصية وطريقة معاملته للزبائن وأمانته وقرابته مع المشترين وأسلوب معاملته لهم وطريقة عرضه للسلعة وقدرته على إقناع المشترين؛
- هو الصفات الموضوعية للسلعة، سواء كان ذلك فيما تحمله من بعض الفروق التي ذكرت آنفا أم ما يمكن ما يحدثه البائع من فروق بين السلعة المتشابهة في ذهن المشتري.

2-4- سوق احتكار القلة: في هذا الهيكل السوقي يكون عدد المؤسسات المنتجة (المنتجين) قليلا حيث أن نشاط أي منها يؤثر على المؤسسات الأخرى، سلوك أي مؤسسة ينعكس على المؤسسات الأخرى، أما عن المنتوج فقد تكون السلعة متجانسة تماما، وقد يكون احتكارا متعددا حيث أن المنتجات تختلف بخصائصها بعضها عن بعض ولكنها تعتبر بدائل[2].

ثانيا: أثر نشاط الاحتكارات على التضخم

عندما تخضع السوق للمنافسة الكاملة يحصل المستهلكون على المنتجات بأسعار مساوية لتكلفة إنتاجها المتوسطة، ويكون هدف السوق تحقيق أقصى إشباع ورفاهية للمستهلكين، وذلك عن طريق حصول المستهلك على أكبر كمية من المنتجات بأسعار منخفضة نسبيا، وكلما قلت درجة المنافسة واتجه

---

[1]: خالد طه عبد الكريم، **الأمثلية الاقتصادية في أسواق المنافسة الاحتكارية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة العراق، العراق، العدد (85)، 2010، ص 271.

[2]: قاسم الحموري، رياض المومني، **مرجع سبق ذكره**، ص 283.

السوق نحو الاحتكار تتجه الأسعار إلى الارتفاع ويقل الإنتاج مقارنة بحالة المنافسة الكاملة، وكذلك تزيد صعوبة الدخول إلى الأسواق وتبلغ أقصاها في حالة الاحتكار المطلق[1].

إن المحتكرين بتصرفاتهم يحدثون آثارا من خلال رفع أسعار السلع والمنتجات وتتمثل هذه الآثار في ظهور ما يسمى بالتضخم، أما السياسيون فيرون أن السبب في هذه الظاهرة هم اتحادات العمل والمنشآت الإنتاجية الكبيرة، ذلك من خلال سياستهم المنتهجة التي تؤدي إلى رفع الأسعار والأجور، وهنا نقول هل اتخاذ اتحادات العمل لمثل هذه السياسات كان نتيجة للمستوى العام المرتفع أم أنهم هم المتسببون في رفع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث ظاهرة التضخم؟.

إن التكاليف هي التي تدفع مستوى الأسعار إلى الأعلى محدثة ما يسمى بالتضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف، ومن هذا نجد أن اتحادات العمال القوية والمنشآت الإنتاجية الضخمة تستخدم قوتها في السوق للاستفادة من رفع الأجور من خلال الحصول على معدلات ربح كبيرة، وهذا معناه إعلان عن بداية ظاهرة تضخمية في الأجور والأسعار، وهكذا نجد أن اتحادات العمال والمنشآت الإنتاجية الكبرى واستخدامها لعصا القوة الاحتكارية لرفع هوامش الربح ومن ثم الاستفادة من رفع الأجور، وهكذا يكون بداية انطلاق لظاهرة غير مرغوب فيها وهي ظاهرة التضخم، فإذا كان هناك اقتصاد يتمتع بأسعار مستمرة، وقامت فيه مثلا منشآت أو بعض المنشآت الإنتاجية الكبيرة الممثلة باتحاد عمالها وقامت بإضراب للحصول على زيادة كبيرة في الأجور فإنه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمل، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنشأة التي استفاد من الزيادة في الأجور، و الزيادة في الأسعار لمنتجات المنشأة، كان منطقيا وهو لتغطية الاستفادة التي حصل عليها اتحاد عمالها المتمثلة في رفع الأجور وهذا كله يؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار سلع الاستهلاك مباشرة وذلك من خلال أن سلع هذه المنشآت التي استفادت اتحاد عمالها من الزيادة في الأجور هي في نفس الوقت مدخلات منشآت أخرى.

إضافة إلى ما سبق فإن قيام المشاريع الاحتكارية برفع الأسعار ورفع هوامش الأرباح عن طريق زيادة المعدل الذي تضيفه لتكلفة الإنتاج في صورة ربح، وهذا لا يتناسب مع الزيادة في الكفاية الإنتاجية وهذا ما ينجر عنه ارتفاع في أسعار المنتجات، كما يؤثر الاحتكار على التضخم من خلال جعل المحتكر للسوق في حالة عجز تامة ومستمرة، وذلك باختيار عدم عرضه منتجاته وسلعه التي ستستفيد منها مشاريع أخرى لتحقيق أهدافها، وبالتالي إمكانية بيع المحتكر لمنتجاته بسعر مرتفع واردة جدا، مما تضطر

[1]: منصوري الزين، **دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق –حالة الجزائر–**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (11)، جوان، 2012، ص 309.

المشاريع التي استفادت أخيرا من منتجات المحتكر المرتفعة، بأن تسوق منتجاتها هي الأخرى بأسعار مرتفعة تفوق مستواها الطبيعي، كما يمكن إبراز التضخم عند حدوث مجموعة من الاحتكارات بسبب حدوث تعطل في وجود أساليب الإنتاج مما ينجر عنه زيادة في التكلفة لعوامل الإنتاج، والتي تنجم عنها زيادة الأسعار بعد الحصول على تلك الوسائل للإنتاج الذي كان تعطلها وجود مواقف للإنتاج هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا ظهر التضخم في اقتصاد ما أي أن الأسعار فيه في حالة ارتفاع مستمر فهذا المنتج لا يستطيع بحال من الأحوال أن يبيع منتوجه بسعر أقل من الإيراد الحدي، وذلك دائما لتحقيق أعظم ربح ممكن، والمحتكر كونه كمنتج يقوم بعمله دائما تحت قاعدة تساوي الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية لتعظيم ربحه وبالتالي لا نرى نقص في عمليات الاحتكار، خاصة وأن الأسعار في ارتفاع مستمر بل بالعكس فإن هذا يزيد من الاحتكار وتزداد نيات المنتجين والشركات في احتكار السلع لما في ذلك من تحقق عائد أكبر، والصورة المبسطة لهذه الظاهرة نلاحظها عند ارتفاع لبعض أسعار السلع فيلجأ كثير من المنتجين والبائعين إلى تخزين سلعهم ليحصل على صفة المحتكر لهذه السلعة بغية الاستفادة من أسعارها المرتفعة وهكذا تبقى الأسعار في ارتفاع.

وخلاصة القول يؤدي الاحتكار بصفة عامة إلى ارتفاع الأسعار، مما يترتب عليه تدني مستويات المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، ومن ثم الإضرار بالناس[1].

[1]: فهد بن نوار العتبي، **تحريم الاحتكار في نظام المنافسة السعودي –دراسة تأصيلية مقارنة–**،مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2007، ص 54.

خلاصة الفصل الثاني:

تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- تعتبر النظرية الكمية أن الزيادة في الأسعار هي نتيجة للزيادة في كمية النقود، وهذا بافتراض ثبات سرعة دوران هذه الأخيرة وثبات الحجم الحقيقي للإنتاج؛
- أما "كينز" فبزيادة الإنفاق الوطني (زيادة الطلب) ترتفع الأسعار ارتفاعا ضئيلا، لأن جزء كبير من فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج، وتزيد حدة هذا الارتفاع كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل لطاقته الإنتاجية؛
- أما التضخم عند "فريدمان" فهو ظاهرة نقدية بحتة في كل زمان ومكان؛
- هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستو التضخم في الاقتصاد، فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل التضخم منخفضا والعكس بالعكس حسب منحنى "فيليبس"؛
- جمود الجهاز الإنتاجي وتعاظم مشكلة الغداء نتيجة لتباطؤ الإنتاج الزراعي وطبيعة عملية التنمية خاصة في مراحلها الأولى في الدول النامية يتولد عليها ضغوطات تضخمية هذا من جهة، وارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع وانخفاض قيمة العملة من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك يؤدي الاحتكار إلى رفع المستوى العام للأسعار.

الفصل الثالث: ظاهرة التضخم في الجـزائر

المبحث الأول: واقع التضخـم في الجـزائر؛

المبحث الثاني: العوامل المسببـة في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الإقتصاد الجـزائري؛

المبحث الثالث: أدوات معالجـة ظاهرة التضخـم فى الجزائر.

تمهيد:

عانت الجزائر كباقي دول العالم من ارتفاع معدلات التضخم مع بداية التسعينات، ثم عرفت نوعا من الاستقرار مع بداية الألفية الجديدة، لتعاود الارتفاع من جديد في السنوات الأخيرة، الذي برز لأسباب عديدة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري، وهو ما أدى إلى تنوع أدوات معالجته.

وعلى هذا الأساس تم تخصيص هذا الفصل لدراسة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) من خلال دراسة واقع التضخم في الجزائر، أهم العوامل التي تؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة، إلى جانب هذا سندرس أدوات معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر

بعد التطرق في الفصل الأول والثاني إلى المفاهيم النظرية للتضخم، سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على المظاهر المختلفة للتضخم في الجزائر.

المطلب الأول: نظام الأسعار ومظاهر التضخم في الجزائر

قبل التطرق إلى تطور معدلات التضخم وآثاره في الجزائر، سيتناول هذا المطلب نظام الأسعار ومظاهر التضخم في الجزائر.

أولا: نظام الأسعار في الجزائر

إن الأسعار تعتبر من أهم أعراض التضخم، لذا وضعت الدولة الجزائرية عدة أنظمة لتحديدها، قصد التأقلم مع المستجدات الاقتصادية والسياسية كل هذه الأنظمة تدل على صعوبة تحديد سياسة ناجعة للأسعار تتوافق مع مستجدات الاقتصاد الوطني، وفيما يلي مختلف الأنظمة المنتهجة منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي: [1]

1- **نظام الأسعار قبل سنة 1970:** تعد هذه الفترة "1966-1969" بفترة تدعيم الرقابة وتجميد الأسعار حيث اتخذت إجراءات تهدف إلى تشديد ومواصلة الرقابة وتجميد الأسعار، ما قبل الاستقلال كخطوة أولى ما بين 1966 و1967 حي صدرت في 12 ماي 1966 ثلاثة مراسيم تشتمل على ضرورة الرقابة الصارمة على الأسعار عن طريق:

- تحديد هوامش البيع بالجملة والتجزئة؛
- وضع قائمة تحدد أسعار المواد المستوردة؛
- المصادقة على أسعار كل المنتجات والخدمات التي تحدد أسعارها وزارة التجارة.

ولكن لم تكن الرقابة سارية المفعول سوى على التوزيع الذي كانت هوامشه محددة رسميا وكذلك أسعار السلع والخدمات المستوردة.

والملاحظ في هذه المرحلة أن تنظيم الأسعار لم يندمج في السياسة الاقتصادية الاجمالية لأنه سبق التخطيط الاقتصادي، أما في سنة 1968 جمدت الأسعار عند الانتاج لجميع السلع والخدمات عند المستوى الذي كانت عليه في بداية نفس السنة، والهدف من ذلك هو تحقيق الاستقرار في الأسعار عند الإنتاج بصفة عامة والأسعار الحرة بصفة خاصة.

---

[1]: عبد السلام هلال، **دراسة تحليلية وتنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 74-77.

لكن هذه القرارات لم تطبق على بعض الأسعار، كأسعار المواد الفلاحية والصيد البحري وكذا المواد المستوردة، الشيء الذي دفع إلى ارتفاع أسعار التكلفة الناتجة عن تعديلات الحقوق الجمركية والرسوم وبالتالي فهذا الارتفاع لم ينجم عنه سوى تضخم مستورد أو تضخم بالسياسة الجبائية.

2- **نظام الأسعار لفترة 1970-1977:** تم في هذه الفترة تعويض سياسة تثبيت الأسعار بالسياسة الانتقائية للأسعار والتي تهدف إلى المحافظة على استقرار الأسعار ضمن الخطة الاقتصادية من أجل تفادي حدوث قوى تضخمية، وقد تم تحديد هذه السياسة مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الأول والمخطط الرباعي الثاني، حيث اعتمدت هذه السياسة أربعة أنظمة للأسعار هي:

2- **1- نظام الأسعار الثابتة:** تطبق على السلع والخدمات المستفيدة من إجراءات التعديل أو من امتيازات التعويض خلال فترة محددة، خاصة السلع والخدمات ذات الاستهلاك الواسع، والهدف من ذلك هو إزالة الفوارق الاقليمية وضمان القدرة الشرائية.

2- 2- **نظام الأسعار الخاصة:** وهي أسعار مستقلة عموما، وتحدد لفترة معينة دون الأخذ بعين الاعتبار سعر التكلفة، ويهدف عموما إلى تزويد المجتمع المعوز بالمواد الاستهلاكية الضرورية وتدعيم المؤسسات والمستثمرات الفلاحية بالمواد الأولية والتجهيزات بهدف تشجيعها.

2- 3- **نظام الأسعار الثابتة:** هذا النظام يمس أسعار المشاريع الاستثمارية والهدف منه هو القضاء أو التخفيف من التقلبات الناجمة عن الأسعار العالمية.

2- 4- **نظام الأسعار المراقبة:** ويخص أسعار السلع والخدمات التي لا تخضع للأنظمة السابقة.

3- **نظام الأسعار لفترة ما بين 1977-1980:** تعد هذه الفترة بفترة التجاوزات في الأسعار، حيث ومنذ بداية سنة 1977 ظهرت هناك تجاوزات في نظام الأسعار أدت بالنظام السابق إلى التفكك نظرا لعدة أسباب أهمها:

- عدم احترام الأسعار من طرف المؤسسات والدواوين العمومية التي كانت من واجبها العمل على تطبيق نظام الأسعار؛
- زيادة الطلب على السلع والخدمات المتوفرة (المحلية والمستوردة) أدت إلى ارتفاع الأسعار؛
- قلة الرقابة على مدى تطبيق نظام الأسعار المنصوص عليه أدت بالقطاع الخاص إلى استعمال الأسعار التي تناسبه؛
- حل المعهد الوطني للأسعار سنة 1978.

4- **نظام الأسعار في الثمانينات:** منذ بداية الثمانينات إلى غاية سنة 1983 وهذا مع بداية المخطط الخماسي لم يتم استبدال النظام السابق، غير أنه تم إدخال توجيهات جديدة بغرض ربط العلاقة بين الأسعار وتكاليف الانتاج، لكن هذه الإجراءات لم تأت بنتائج مرضية لأنها لم تحدد نظام أسعار متجانس وبنيوي يسهل التحكم فيه إلى غاية أكتوبر 1983 تم وضع نظام جديد للأسعار، حيث يتضمن نظامين هما:

4- 1- أسعار مثبتة مركزيا: وتخص السلع والخدمات الاستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع والتي لها تأثير على القدرة الشرائية، وتحدد هذه الأسعار على المستوى المركزي (المراسيم، القرارات الوزارية...) والمستوى المركزي المحلي (الولائي).

4- 2- أسعار مراقبة: وتخص هذه الأسعار كل من السلع والخدمات التي ليس لها تأثير على الوضعية الاقتصادية للبلاد، والمراقبة تتم عن طريق وسيط لعملية وضع الأسعار والتي هي إجبارية على كل السلع ولكل خدمة مقدمة في السوق الوطنية.

ولأجل تجنب الاختلالات الناجمة عن سياسة تحديد الأسعار، تم إنشاء صندوق تعويض الأسعار، حيث يقوم بفرض رسوم تعويضية على المنتجات غير الضرورية أو عن طريق سلفيات من الخزينة العمومية عندما لا تكفي الرسوم للتعويض، إلا أن مستوى الأسعار شهد ارتفاعا محسوسا سنة 1986، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك 12,2% ثم عرف بعض التراجع معبرا بذلك عن تضخم مكبوت ناجم عن النظام السعري المنتهج خلال هذه المرحلة، إضافة إلى ذلك حصل تدهور في الاقتصاد الجزائري بعد سنة 1986 إثر الأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار النفط مما أدى بالسلطة الجزائرية إلى اختيار مسار الاصلاحات الاقتصادية بداية من سنة 1988.

5- نظام الأسعار ما بعد 1989: حيث أعلن في جويلية 1989 عن نظام جديد يرتكز على التحرير شبه المطلق للأسعار، واشتمل هذا النظام على تنظيمين:

5- **1- الأسعار المنظمة:** وضعت هذه الأسعار لضمان أسعار السلع والخدمات ذات امتياز اقتصادي واجتماعي خاص والتي تحتاج إلى حماية عن طريق تحديد سقف للأسعار والهوامش، وتسمح هذه الأسعار بالتدخل المباشر للسلطات المركزية من أجل منع التجاوزات في الأسعار.

5- **2- الأسعار الحرة:** وهي الأسعار المصرح بها والتي تخص المنتجات والخدمات غير الخاضعة للتنظيم، وتتميز هذه الأسعار بالمرونة تبعا للتغيرات التي تحدث في السوق نتيجة الطلب والعرض، مع ذلك تم تقييد حرية السعار نوعا ما، وذلك بوضع رقابة بعد التجربة المعلن عنها، وإقامة عقوبات صارمة على

التجاوزات، الشيء الذي دفع التجار والحرفيين بالجزائر العاصمة إلى الإضراب في جوان 1991، وكان الهدف من وضع هذا النظام الجديد للأسعار في هذه الفترة بالذات هو وضع عملية تشكل الأسعار وفق قواعد اقتصادية موضوعية، وجعلها مؤشرات حقيقية تعبر عن الوضعية الاقتصادية للنشاط ووسيلة تعديل بين ظاهرتي العرض والطلب.

الجدول رقم (3-1): متوسط أسعار الاستهلاك للفترة (1969-1991)

السنوات	متوسط أسعار الاستهلاك
1969 – 1972	4,38%
1972 – 1976	7,92%
1976 – 1980	15,17%
1980 – 1984	10,02%
1984 – 1988	10,03%
1988 - 1991	14,15%

Source : Hamid Bali, **Inflation et Mal-Développement en Algérie**, Alger ,1993,p135

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-1) أن مؤشرات أسعار الاستهلاك في نمو دائم غير أن متوسط هذا النمو يختلف من فترة لأخرى، إلا أن الملاحظ هو استقرار هذه الأرقام في الثمانينات لأنها تعد كأرقام سياسية لا غير، أما ارتفاعها بعد التسعينات فتعد كمرحلة لتحرير الأسعار والسماح للمؤسسات بتحديد أسعار تغطي تكاليفها، كما تعد كفترة بداية الإصلاحات للدخول في اقتصاد السوق.

ثانيا: مظاهر التضخم في الجزائر

بعد التطرق إلى نظام الأسعار المنتهج في الجزائر منذ الاستقلال، تبين بأنه من أهم مظاهر التضخم في الجزائر أنه يعود بالأساس إلى سياسة التنمية التي انتهجتها والتي تطلبت أموالا باهظة لتحقيق المشاريع والاستثمارات المسطرة، مما دفع الدولة إلى اللجوء للاقتراض، واستخدام الوسائل الجبائية والاصدار النقدي الواسع أحيانا –بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة– الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون الزيادة في الانتاج، مؤديا بذلك إلى الزيادة في التضخم النقدي، ويجلى ذلك في كيفية تمويل الاستثمارات، حيث كانت الفلاحة تمول من قبل البنك المركزي الجزائري قبل سنة 1966، أما

المشاريع الصناعية فكانت تمولها الخزينة العمومية وبعد سنة 1967، ويمكن توضيح مراحل تمويل الاستثمارات في أربعة مراحل كما يلي:[1]

1- **الفترة ما بين 1967-1969:** قامت الدولة بإنشاء بعض البنوك الوطنية لإصلاح الوضع، حيث أصبح البنك الوطني الجزائري الوحيد الذي يدعم تمويل الفلاحة بدلا من البنك المركزي، أما المشاريع الصناعية العمومية فكانت تمول من طرف الخزينة العامة أو الصندوق الجزائري للتنمية الذي حول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية، وبما أن موارد الخزينة كانت محدودة جدا، فقد لجأت في غالب الأحيان إلى الإصدار النقدي مما زاد من حدة التضخم.

2- **الفترة ما بين 1970-1978:** أصبح في هذه الفترة النظام البنكي هو المكلف بتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة القروض متوسطة المدى، والقابلة للتجديد بواسطة البنوك الأولية، ووكلت المشاريع الغير منتجة أو ذات المردود الطويل كصناعة الحديد والصلب أو التكوين إلى الخزينة العامة وذلك بواسطة قروض طويلة المدى.

3- **الفترة ما بين 1979-1989:** تم وضع معايير جديدة لتمويل الاستثمار ابتداء من فيفري 1979 وتمثلت فيما يلي:

- وضع أسعار الفائدة مختلفة حسب كل قطاع؛
- وضع فترات مختلفة لتسديد القروض؛
- امتياز القرض من أجل تشكيل أمال استثمار للمؤسسات العمومية؛
- التكفل التام بنفقات التكوين والتعليم والصحة من ميزانية الدولة؛
- إعادة التنظيم المالي للمؤسسات العمومية.

4- **فترة التسعينات:** تم إصدار قانون جديد للنقد والقرض في أفريل 1990، حدد فيه تنظيم بنكي ومالي جديد وذلك بزيادة صلاحيات البنك المركزي الذي اصبح يسمى بنك الجزائر، وقد تضمن هذا القانون التوجيه الرئيسي لمراقبة النقود ومهلة الدفع وتم رفع سعر إعادة الخصم من 7% إلى 10,5%، مما أدى إلى زيادة العبء على الديون وبالتالي على تمويل الاستثمارات والاقتصاد الوطني بصفة عامة، وتعتبر هذه المرحلة بالانتقالية من نظام تمويلي تضخمي إلى نظام تمويلي غير تضخمي، بصيغة اخرى ترقية المؤسسات النقدية التي ليس باستطاعتها إلا الاكتفاء بتسيير العرض النقدي سلبيا بالتعديل المستمر في طلب القروض، وتعتبر

[1]: Hamid Bali, **Inflation et Mal-Développement en Algérie**, Alger, 1993, P 133-136.

كمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وبما أن النظام المالي في اقتصاد السوق يضمن التقاء ذوي القدرة على التمويل بذوي الحاجة إلى التمويل.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

يعبر التضخم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، والمعروف أن السعر يتحدد في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع السعر، إلا أنه في حالة الجزائر نجد أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نموا بالقدر الذي يعرفه الطلب نظرا للزيادة السكانية ومنه زيادة الاستهلاك، فالأسعار تعرف ارتفاعا بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الأولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة[1].

والجدول الموالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

الجدول رقم (3-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

السنة	1990*	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998*
معدل التضخم (%)	17,8	25,9	31,7	20,5	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0
السنة	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
معدل التضخم (%)	2,8	0,3	4,2	1,4	2,58	3,56	1,64	2,33	3,56
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	/	/
معدل التضخم (%)	4,86	5,74	3,9	4,50	8.89	4,15	2,92		

المصدر: *وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 244.

Source : Rapport de la banque d' Algérie 2002, 2007, 2012, 2014

[1]: سهام بشكيط، حسيبة جبلي، **العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري -دراسة نظرية وقياسية-**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر 2013، ص 11.

أولا: تحليل تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2014.

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما ينعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما ان العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تتولد عليه ضغوط تضخمية داخلية[1].

من خلال الجدول رقم(3-2) يلاحظ ارتفاع كبير في معدل التضخم الذي بلغ 17,8% سنة 1990 ليرتفع إلى 25,9% سنة 1991، ثم إلى 31,7% سنة 1992 الذي يعتبر أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة، أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر بـ 20,5% أي بـ 11 نقطة، لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994، 1995 إلى29%، 29,8% على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا والانتقال نحو اقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت أضرارا بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة، مما زاد في تغدية وتيرة التضخم من سنة لأخرى، وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى 18,7% سنة 1996 ثم إلى 5,7% سنة 1997[2].

إضافة إلى ذلك ترك برنامج الاصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية في الجزائر (1994-1998) آثارا ايجابية على التضخم في المدى القصير والمتوسط، فعرفت معدلات التضخم انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 1995 حيث بلغ 29,8% ليصل إلى 0,3% في سنة 2000، وتزامن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية سنة 1997، أين أصبحت معظم الأسعار حرة، وألغى الدعم العام على السلع الاستهلاكية والطاقة باستثناء عدد قليل منها[3].

---

[1]: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 242.

[2]: محمد بن عزة، كلثوم بوهنة، **انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر،يومي28-29 أكتوبر 2013، ص 11.

[3]: عبد الجليل شليق، عبد الحق طير، **قياس أثر السياسة المالية في الحد من الضغط المستثير للتضخم في الجزائر**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: السباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل الجزائر، يومي28-29 أكتوبر 2013، ص 5.

لقد عرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار، يرجع سبب انخفاض معدلات التضخم قبل سنة 2000 إلى تطبيق سياسة نقدية انكماشية في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي للإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة، تقليص نمو الكتلة النقدية، والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموزاني، إضافة إلى ذلك لقد سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا والذي قدر بـ 4,2% مقارنة بمعدل التضخم في سنة 2000 ومرد ذلك هو نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22,30% جراء نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي لينخفض معدل التضخم إلى 1,4% سنة 2002 نتيجة لانخفاض معدل نمو M2 إلى 17,30% هذا من جهة، ومن جهة أخرى شهدت سنة 2003 ارتفاعا في معدل التضخم، حيث بلغ 2,58%.

وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36,29% مقابل معدل 25,13% مسجلة سنة 2002[1].

وفي المقابل، تعد الفترة 2001-2011 مغايرة تماما في تطور معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة حيث شهدت معدلات التضخم تدبدبا ملحوظا، حيث خلال الفترة 2006-2009 نلاحظ أن هناك ارتفاع تدريجي من 2,33% سنة 2006 ليصل إلى 5,74% سنة 2009، ويعود ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته الأسعار الخاصة بالاستهلاك التي انعكست على ارتفاع التضخم، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية التي بلغت 4,3%، 6,65% و 7,4% في السنوات 2006، 2007، 2008 على الترتيب، نظرا لارتفاع الأسعار على المستوى العالمي[2].

ما يلاحظ كذلك على تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 أن معدل التضخم عاود الارتفاع من جديد سنة 2007 ليسجل معدل 3,56 بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود خصوصا هذا الارتفاع إلى ثلاثة عناصر أساسية هي ارتفاع

---

[1]: علي لزعر، فضيل رايس، **الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)**، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 124.

[2]: عز الدين بوحبل، نجاة معيزي، **اشكالية استهداف التضخم في ظل سياسة الانفاق العام التوسعية**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص 6.

الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة الانتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24,17% مقارنة بـ 18,6% سجلت سنة 2006، كما أن فائض السيولة المصرفية قد ارتفع معدل نموه إلى 74,47%[1].

استمرت المعدلات في الارتفاع لتبلغ 5,74% في سنة 2009، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة قوية في نمو الكتلة النقدية المعبر عنها بالمجمع النقدي M2، الذي بلغ 22,2% في سنة 2010 و 19,9% في سنة 2011 بسبب زيادة صافي الأصول الأجنبية الناجم عن تحسن أسعار البترول، وتزامنت هذه الفترة مع تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ برنامجين تنمويين، الأول لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والثاني لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 حيث أثر بشكل واضح في زيادة الطلب الكلي والتضخم، كما ساهمت الزيادة المعتبرة في الأجور في تضخم الأسعار من خلال الزيادة المعتبرة في الطلب الكلي في ظروف تميزت بارتفاع تكاليف الانتاج وضعف في الانتاجية من جانب العرض الكلي، فبعدما كانت الأجور مجمدة قبل سنة 2001، انتقل الأجر الوطني القاعدي المضمون في هذه السنة من 8000 دينار إلى 18000 دينار جزائري سنة 2012 هذا من جهة ومن جهة أخرى إن الارتفاع في معدل التضخم ابتداء من سنة 2001 يعود بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار، وأن الأسعار العالمية لهذه المواد قد ارتفعت بشكل ملحوظ في هذه الفترة، ناهيك عن زيادة مرونة الاستيراد المرتفع للطلب على سلع الاستهلاك وانتقال التضخم المستورد من الشركاء التجاريين الأساسيين الموردين للجزائر[2].

المطلب الثالث: أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري

تتعدد وتختلف أنواع التضخم حسب الهيكل الاقتصادي لكل بلد، والجزائر من ضمن الدول التي تعرف أنواعا للتضخم، لذا يمكن أن نميز بين أربعة أنواع من التضخم يمكن سردها فيما يلي: [3]

---

[1]: فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة، الجزائر، العددان 61-62، 2013، ص 204.

[2]: طيبة عبد العزيز، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد (12)، جوان 2014، ص 28.

[3]: لامية بكوش وآخرون، **دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة (1980-2011)**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص ص 8-10.

أولا: التضخم الناتج عن وضعية التخلف

إن معظم اقتصاديات دول العالم الثالث تعاني من عدة مشاكل لا سيما ظاهرة التضخم وهذا راجع إلى الأزمات والاختلالات البنيوية في اقتصادها، والجزائر من ضمن هذه الدول تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف هذه، فحاولت خلال التسعينات بإعادة برنامج النظام الاقتصادي، فقد تبنت اقتصاد السوق لتدع بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع أي مواجهة قوى السوق من طلب وعرض، وهذا أملا في تحقيق نوع من التقدم والازدهار، ومع هشاشة البنية التحتية للاقتصاد، فإن تحقيق التطور أو التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار بمختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كافي ما دامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها، ولذلك يجب النظر في العوامل التي تؤثر على الاقتصاد ايجابيا، ومن أهم هذه العوامل:

- النمو الديمغرافي الذي عرف تطورا هاما خلال هذه السنوات حيث وصل عدد السكان خلال 2002 إلى حوالي 30 مليون نسمة، الذي يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود من الانتاج السلعي ما يزيد من حدة التضخم، وأيضا الجانب الطبيعي الذي له دور هام حيث أن بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر إلى ذلك، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل ومن ثم توفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبا لذلك لابد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق، لكن هذا سيواجه مشكل هام ألا وهو نقص الهياكل القاعدية خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع، إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل في سعر البيع، وهذا ما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار. كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف سوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي.

ثانيا: تضخم التنمية

تعرف التنمية على أنها: "العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك قيود التخلف"، حيث قامت الجزائر بإنماء اقتصادها من خلال المخططات التي كانت تبرمجها في سياستها الاقتصادية، حيث مست مختلف القطاعات الاقتصادية ولكنها خيبت الآمال وذلك راجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى، ولمواجهة هذا المشكل كان لا بد من تبني نظام اقتصادي جديد يتلاءم مع الوضع، وذلك بجعل الاقتصاد حر وإطلاق العنان لحقيقة قوى السوق وفتح المجال أمام المستثمرين الخواص، حيث أصبحت المؤسسات غالبيتها ملك للخواص، باستثناء مؤسسات الدولة ونتيجة لهذه التصفية ظهرت آفة اجتماعية مست أغلب العائلات الجزائرية المتمثلة في البطالة حيث تكتسي عدة خصائص أهمها:

- ارتفاع عدد طالبي العمل ذو شهادات عالية من التعليم، حيث قدر بحوالي 80 ألف سنة 1996 وارتفاع العدد إلى 100 ألف سنة 1997؛
- قدرت البطالة في السنوات 1999-2000-2001 بـ: 26,40%، 27,10%، 29,89% على الترتيب والملاحظ ارتفاع معدل البطالة، أما في سنوات 2002، 2003، 2004، 2005 فقدرت بـ 25,2%، 23,7%، 17,7%، 15,3% على الترتيب والملاحظ انخفاض هذه المعدلات.

ثالثا: التضخم الانتقالي

يعرف التضخم الانتقالي على أنه: "يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني"، لقد مرت الجزائر بمرحلة انتقالية مع بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق، بالطبع الذي له ايجابيات وسلبيات بحيث في الوقت الحاضر ارتفعت الأسعار بشكل مخيف لغالبية أفراد المجتمع بحيث أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع والخدمات، ومس هذا الارتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه، وهذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص كبير في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها، فالهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي لضبط الاستهلاك عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب الغير مباشرة فحالة الدينار أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يكون وليد فقدان القدرة الشرائية إذ أن تخفيض قيمته كان يهدف إلى ر فع الصادرات وتخفيض الواردات، لكن الواقع يثبت أن هذه الأهداف لم تتحقق كلية.

رابعا: التضخم المستورد

هذا النوع من التضخم ينسب إلى مصدر التضخم، وعليه فإن التضخم المستورد إلى الجزائر إما أن يكون تضخما بالطلب ناتج عن ضغوط تضخمية داخلية للبلاد، مغذ عن طريق الدخول الموزعة بعد عملية التصدير، أو أن يكون ناتجا عن ضغوط تضخمية خارجية مكونة تضخما بالتكاليف محملا في سعر السلع المستوردة المستعملة في الإنتاج، ويتجلى ذلك من خلال صادرات وواردات الاقتصاد الجزائري.

4- 1- الصادرات: يظهر الأثر التضخمي للصادرات من خلال استعمال مداخليها وعوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد، أو من خلال ما تحدثه هذه الأخيرة من ارتفاع على مستوى المداخيل الفردية خصوصا دون وجود مقابل مادي متاح لها في السوق الداخلية أي عدم وجود توافق بين السوق العيني والنقدي في الاقتصاد خاصة وأن صادرات الجزائر تعتمد على حوالي 98% من المحروقات والتي تخضع

أسعارها لتقلبات السوق العالمية، في حين لا تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات.

4- 2- الواردات: تتغير حدة التضخم المستورد حسب التركيب الهيكلي للواردات ومدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر للخارج ومدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، حيث تحتل التجهيزات الصناعية أكبر الحصص من إجمالي الواردات إذ تشكل حوالي 42% من قيمة الواردات، وقد بلغت قيمتها 2,428 مليار دولار سنة 1994، وارتفعت إلى 3,022 مليار دولار سنة 1996، ووصلت إلى 7,872 مليار دولار سنة 2005، ويدل هذا على مدى تبعية الجهاز الإنتاجي إلى الخارج حيث يكون تأثير ارتفاع أسعار هذه الواردات على الأسعار المحلية بطريقة مباشرة في شكل ارتفاع التكاليف الإنتاجية.

أما واردات المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع فقد بلغت قيمتها 2,816 مليار دولار سنة 1994 بسبب ضعف القطاع الزراعي و نقص مردوديته، ووصلت إلى 3,357 مليار دولار سنة 2005، وبالتالي فإن عدم مرونة الإحلال المحلي لهذه السلع فقد يؤدي بالضرورة إلى حدوث ضغوطات تضخمية داخلية، وبالتالي ما على الدولة سوى التدخل مباشرة من خلال الضغط على حجمها بسبب مرونتها المنخفضة ومنه يمكن أن نشير إلى أن طبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية غذائية أو وسيطية واستثمارية تلعب دورا مهما في تحديد درجة وكيفية التأثر بالتضخم المستورد، فإذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجهة للعملية الإنتاجية في شكل سلع وسيطية ورأس مالية لازمة للدفع بعملية التنمية الاقتصادية للأمام، يكون ذلك ضرورة لابد منها.

إن خضوع الاقتصاد الجزائري لأسعار النفط وإدماجه في الاقتصاد العالمي من خلال وارداته وصادراته كلاهما يثيران حساسيات وتوترات تنعكس سلبا على سائر الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى العولمة التي تنادي بفتح الأسواق وإلغاء القيود الإدارية والجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطار مهددة لاقتصاديات الدول الضعيفة مثل الجزائر.

وما يمكن قوله عن التضخم المستورد هو أنه موجود مادام هناك تبادل تجاري دولي من جهة، ووجود قطبي عالم متقدم وعالم متخلف من جهة أخرى.

المبحث الثاني: العوامل المسببة في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعاني من ظاهرة التضخم منذ السبعينات، لكن حدته ظهرت ابتداء من الثمانينات، حيث أن الحالة التي كان عليها الاقتصاد الجزائري ساعدت على تفاقم هذه المشكلة ومن بين هذه الحالات المزرية نذكر عجز الموارد العمومية، ميزان المدفوعات، الإفراط في تقييم سعر الصرف، ارتفاع أسعار السلع خاصة خلال الأزمة البترولية لسنة 1986، منذ هذه الفترة أصبح واضحا أن الاقتصاد الجزائري لا يمكن له أن يسير بنفس النمط الذي كان عليه، وبالتالي لابد من إعادة النظر في السياسات الكلية لأن عملية التخطيط تعتمد على الصادرات البترولية أو المحروقات، وعليه فالعوامل المؤدية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

المطلب الأول: العوامل الداخلية لارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري

لقد اتبعت السلطات النقدية في الجزائر لمدة طويلة سياسة اقتصادية عامة، بنيت على نظام التخطيط المركزي فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي والمستقل، حيث كان خلق النقود يتم بصورة موسعة لتغطية العجز عند توزيع الموارد، مما أدى إلى عدم القدرة على التحكم في التوازنات الاقتصادية كالتضخم وفي بداية التسعينات يمكن أن يميز ثلاثة مؤشرات أساسية للاقتصاد الجزائري هي: [1]

- وجود فائض مهم في السيولة النقدية؛
- فائض في الطلب الداخلي؛
- جمود في العرض الداخلي من السلع.

أما الأول الفائض في السيولة النقدية، فيعود أساسا إلى عجز الخزينة المعوض عن طريق الإصدار النقدي، إذ قدر هذا العجز في نهاية عام 1990 بحوالي 190 مليار دينار (وهو ما يعادل 9,5 مليار دولار في تلك الفترة) وإلى العجز المالي للمؤسسات العمومية والمغطى من طرف البنوك التجارية بفضل إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، إذ قدر هذا العجز في حدود 126 مليار دينار، كما لضعف القطاع المصرفي والدور الضعيف الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي أثر بالغا في تعميم ذلك الفائض في السيولة النقدية بحيث أن 50% من الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني كانت خارج النظام المصرفي في سنة 1990 وهو ما يعادل 153 مليار دينار والتي انخفضت بعد عشر سنوات من ذلك إلى أقل من 40%، ومع

[1]: سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 237، 238.

هذا ما تزال هذه النسبة بعيدة عن المعايير الصحيحة المتعارف عليها في الاقتصاديات المتطورة والتي يجب ألا تتعدى 20% في أسوأ الأحوال.

أما عن جانب الطلب الكلي فإن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري هي التي زادت من حجم أهميته لدى كل المؤسسات والعائلات، ولقد ساهمت عدة عوامل في توسع الطلب، منها كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني بالنسبة للنشاطات الرسمية والغير رسمية، وجود عدد مهم من الدخول الأجرية وغير الأجرية موجهة للاستهلاك وعلى الخصوص تلك الأرباح المهمة والمحققة من المضاربة في الريوع من طرف القطاع الاقتصادي الخاص، لكن جانب العرض كان صلب، جامدا وغير متجاوب مع التوسع المتتالي في النشاطات الاقتصادية الرسمية والغير معلنة، فالتزايد في عرض السلع والخدمات كان ضعيفا بسبب مستوى الإنتاجية المنخفض في عوامل رأس المال والعمل على السواء وفي مجمل القطاعات والفروع الاقتصادية وزاد في ضعف الإنتاجية هذه، الاستعمال السيء للطاقات المتوفرة بحيث لم تتعدى 57% في السنوات ما بين 1990- 1991، أو فائض العمالة الذي زاد من التدهور في مقدرة العامل على إتقان عمله، كما كان لارتباط مستوى الإنتاج المحلي بحجم الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية أثر كبيرا على النمو والتوسع في العرض، إذ كانت مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات تدور حول قيمة قدرها 11 قبل سنة 1991، وهو ما يبين أن كل قيد مالي خارجي ينعكس مباشرة على معدلات استعمال الطاقات الإنتاجية.

بالإضافة إلى ذلك فإن عدم كفاية العرض أدى في بعض الأحيان إلى انتشار ظاهرة الندرة وعمليات الشراء الاحتياطية، مما شجع على تسارع الضغوط التضخمية من هذا الجانب.

وكنتيجة لذلك انهارت كل محاولات الاحتفاظ بالأرصدة، ومنه قنوات الإدخار التقليدية لصالح الإنفاق الفوري بسبب ظاهرة الندرة المتفشية في الاقتصاد على المستوى الاستهلاكي، وحتى الإنتاجي في بعض الأحيان، وكانت الأسعار تمثل سبب ونتيجة في نفس الوقت للتشوهات السائدة في الاقتصاد الوطني حتى نهاية النصف الأول من عقد التسعينات.

ويرى البعض من المحللين الاقتصاديين بأن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية:

أولا: الإفراط في الإصدار النقدي

في الكثير من الحالات تكون النقود وسيلة لتغذية و ازدهار الاقتصاد لكن لها في بعض الاحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، و هذا ما جاء على لسان "Berger Pierre" عندما قال: " النقود

للاقتصاد مثل الأكسجين للحياة تقوم بحق البيئة الاقتصادية إذا وجدت بإفراط"، ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء للاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية، وتوسيع الإصدار النقدي حتى بدون مقابل من ذهب وعملة صعبة وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع[1].

والجدول الموالي يوضح تطور العرض النقدي (الكتلة النقدية) M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

الجدول رقم (3-3): يوضح تطور العرض النقدي (الكتلة النقدية) M2 في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

الوحدة: مليار دج

السنة	1990*	1991	1992	1993	1994*	1995**	1996	1997	1998
العرض النقدي	343,32	414,75	523,18	630,84	732,32	799,6	919,6	1082	1592,5
السنة	**1999**	**2000**	**2001**	**2002****	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
العرض النقدي	1789,4	2022,5	2473,5	2901,5	3354,4	3738,0	4157,6	4933,7	5994,6
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**		
العرض النقدي	6955,9	7173,1	8280,7	9929,2	11013,3	11941,5	13663,9		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المصادر التالية:

- *جازية بن بوزيان، **التضخم الركودي في الجزائر- دراسة قياسية**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006، ص 114.

- **بلال بوبلوطة، **أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000- 2008)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص125.

- Rapport de La Banque D'Algérie, 2007, 2012, 2014

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) أن الكتلة النقدية عرفت ارتفاعا متسارعا، حيث انتقلت من 343,32 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 1789,4 مليار دينار جزائري سنة 1999، ويفسر ذلك

[1]: **المرجع السابق**، ص240.

الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، والملاحظ أن الكتلة النقدية ظلت تنمو بكثرة إلا أن نموها عرف نوعا من الاستقرار من عقد إلى آخر، والسبب في ذلك يعود لمحاولة التحكم في التضخم، وعرفت الألفية الجديدة نموا متزايد للكتلة النقدية حيث انتقلت من 2022,5 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 13663,9 مليار دينار جزائري سنة 2014، كما هو موضح في الجدول رقم (3-3)، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: [1]

التوسع في حجم الائتمان وزيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ ما يعرف ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ حوالي 7 مليار دولار (حوالي 520 مليار دينار جزائري) خلال الفترة 2001- 2004، ثم الانطلاق في البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005- 2009 والذي خصص له هو الآخر مبلغ إجمالي يقدر بنحو 4203 مليار دينار جزائري أي ما يعادل حوالي 55 مليار دولار.

وبالتالي ولتدعيم ذلك فإن هناك ثمة علاقة طويلة الأمد بين المستوى العام للأسعار والمعروض النقدي كما أشارت إليها دراسة صندوق النقد الدولي لمحددات التضخم في الجزائري في الأجل الطويل، حيث أن كل زيادة في المعروض النقدي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة قدرها 0,3% في المستوى العام للأسعار[2]، وعليه فهذا التضخم يمكن أن يطلق عليه بالتضخم النقدي حيث أنه كلما كانت زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، دون أن يصاحب زيادة النقود أي زيادة في الإنتاج، وبالتالي فارتفاع المستوى العام للأسعار هو نتيجة حتمية للمبالغة والإفراط في التوسع النقدي بمعدل يفوق النمو في الإنتاج إضافة إلى ذلك فهناك علاقة عكسية ما بين التضخم في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي كمؤثر عن النمو الاقتصادي حيث في ظل بقاء العوامل (نسبة الاستثمار للناتج، نسبة القروض للناتج، النفقات العامة للناتج، معدل نمو السكان المفسرة ثابتة فإن كل تغير في معدل التضخم ب 1% يؤدي إلى تغير حجم الناتج الحقيقي ب 0,06% في الاتجاه المعاكس.

والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر النمو الاقتصادي والإجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990- 2014).

الجدول رقم (3-4): يبين تطور إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990- 2014)

[1]: عبد الله قوري يحي: **محددات التضخم في الجزائر- دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الإنحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR (1970- 2012)**-، مجلة الباحث، الجزائر، العدد (14)، 2014، ص85.

[2]: Sami Ben Naceur and other, **Algeria : Selected Issues Paper**, International Monetary Fund, Contry Raport (13/48), February 2013, P29.

السنوات	النمو الاقتصادي (%)	إجمالي الناتج الخام (مليار دج)
1990	*1,25	*554,4
1991	*-1,2	*862,13
1992	*1,6	*1.074,69
1993	*-2,1	*1.189,72
1994	*-0,9	*1.487,4
1995	*3,8	*2.004,99
1996	*4,1	*2.570,00
1997	1,1	2.780,2
1998	5,1	2.830,5
1999	3,2	3.248,2
2000	2,2	4.098,8
2001	2,6	4.235,6
2002	4,7	4.455,3
2003	6,9	5.247,5
2004	5,2	6.135,9
2005	5,1	7.564,6
2006	2,0	8.512,2
2007	3,0	9.408,3
2008	2,4	11.043,8
2009	1,6	10.135,6
2010	3,6	11.991,6
2011	2,8	14.588,6
2012	3,3	16.208,7
2013	2,8	16.643,8
2014	3,8	17.205,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- * رقية بوحيضر، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية (1990- 2012)**-، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر:الأسباب، الاثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية و العالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28- 29 أكتوبر 2013، ص13.

- Rapport de la Banque d'Algérie2002, 2007, 2012, 2014

ثانيا: تزايد النفقات العامة

تميزت الفترة ما بين 1990- 1998 بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ولكن هذا لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 149,41 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 195,3 مليار دينار جزائري، لترتفع سنة 1995 إلى 734,87 مليار دينار جزائري، وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا حيث بلغ سعر البرميل 23,34 دولار سنة 1990 بعدما انخفض إلى أقل من 10 دولار إبان الأزمة البترولية سنة 1986بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة)، وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة، وهذا ما جعلها في تزايد مستمر كما هو موضح في الجدول رقم (3-5)، ويعود تمويل عن طريق النفقات العامة للأسباب التالية:

- الاستعمال الغير رشيد للموارد المالية؛
- ضعف أو سوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال؛
- انتشار الفساد في القطاع العام.

وعلى هذا الأساس فإن الزيادة في النفقات العامة يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن بين العرض والطلب بشكل مستمر نتيجة توفر المستهلكين على كتلة نقدية لم يقابلها عرض كاف من الإنتاج في شكل سلع وخدمات وذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري، وعليه فإن اللجوء المفرط إلى تغطية العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي كان له دور مهم في إحداث الضغوط التضخمية وحتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجبائية البترولية والتي خصص لها مع بداية سنة 2000 صندوق خاص عرف بصندوق ضبط الإيرادات[1].

[1]: عمر بلجازية، لطفي بوغرة، **أسباب التضخم في الجزائر وسبل معالجته**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28- 29 أكتوبر 2013، ص12.

الجدول رقم (3-5): يبين تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة
1990	*149,41	*144,4
1991	*195,3	*195,3
1992	*396,8	*322,7
1993	*503,95	*335,6
1994	*613,7	*474,1
1995	*734,87	*586,5
1996	*848,6	*749,2
1997	*946,21	*881,5
1998	*1.022,96	*882
1999	*1.098,57	*937,1
2000	*1.176,09	*1.190,75
2001	*1.321,0	*1.403,84
2002	*1.550,6	*1.500,25
2003	1.690,2	1.451,45
2004	1.891,8	2.229,7
2005	2.052,0	3.082,6
2006	2.453,0	3.639,8
2007	3.092,7	3.687,8
2008	4.191,0	5.111,0
2009	4.246,3	3.676,0
2010	4.466,9	4.392,9
2011	5.853,6	5.790,1
2012	7.169,9	6.411,3
2013	6.024,1	5.957,5
2014	6.980,2	5.719,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- *مختار بن عابد، علي بودلال، **التأصيل النظرياتي لظاهرة التضخم من منظور السياستين النقدية والميزانية العامة – مقاربة قياسية للاقتصاد الجزائري (1990- 2009)**-، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28- 29 أكتوبر 2013، ص24.

- Rapport de la Banque d'Algérie 2007, 2012, 2014

ما يمكن قراءته من خلال الجدول رقم (3-5)، هو أنه ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، ولذلك تلجأ الدولة لتغطية هذا العجز المسجل إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر، كما كان عليه الحال في فترة الاقتصاد الموجه أو عن طريق الدين العمومي وفائض الجباية البترولية مع بداية المرحلة الانتقالية، كما تم تسجيل عجز في الميزانية في الميزانية خلال الفترة الممتدة بين 1990- 1996 ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع أسعار النفط، وهو ما يؤثر سلبا على موارد الدولة التي تحتل الجباية البترولية فيها أكثر من 50% فبالرغم من الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط خلال العشرية الأخيرة فقد استمر تسجيل العجز في إطار سياسة مالية توسعية، حيث انتقل فيها العجز من نحو 4% إلى الناتج الداخلي الخام العام 2003 إلى 20% من الناتج الداخلي الخام 2012، هذا العجز المسجل يلجئ السلطات في كثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية والتي خصص لها مع بداية سنة 2000 صندوق خاص عرف بصندوق ضبط الإيرادات هذا من جهة[1]، ومن جهة أخرى فإن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة وتراكم المديونية العمومية لعب دورا مهما في تكوين الضغوط التضخمية، بحيث تؤثر مستويات الإنفاق العام تأثيرا مباشرا على مكونات السيولة المحلية، ويعتبر التوسع في الإنفاق العام أحد مكونات الإنفاق الكلي، ولقد مولت عائدات المحروقات التي تشكل أكثر من 50% من الإيرادات العامة للخزينة، ولذلك يعتبر الإنفاق العام عاملا مهما في دعم الضغوط التضخمية، إذ يجري استخدام هذه الإيرادات في تمويل النفقات العامة من السلع والخدمات سواء بطريقة مباشرة من خلال الاستهلاك النهائي أو من خلال الدخول الموزعة على الموظفين وباقي المستفيدين من التحويلات والإعانات والمنح الموجهة لبعض الفئات من المجتمع الجزائري كالمجاهدين وغيرهم من ذوي الحقوق، وتشكل الأجور الموزعة من طرف الدولة العنصر الأهم في النفقات العامة بحيث تطورت كتلة الأجور خلال 1990- 2000م بنسبة 517%، بينما تطورت النفقات العامة خلال نفس بنسبة قدرها 692,7%[2].

وما أنجر عن تزايد النفقات العامة ومساهمتها في حدوث ارتفاعات في المستوى العام للأسعار هي العوامل التالية كذلك: [3]

---

[1]: عبد الله قوري يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

[2]: سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص241، 242.

[3]: **المرجع السابق**، ص ص238، 239.

• **التوسع في الاستهلاك العام والخاص:** رغم تقلص حجم النشاطات التي تتدخل فيها الحكومة في السنوات الأخيرة، إلا أن الرقم القياسي للاستهلاك الحكومي يتزايد من سنة إلى أخرى، وهذا ما يعكس دور الحكومة الجزائرية في النشاط الاقتصادي من خلال مساهمتها في توسيع الاستهلاك العام، وعلى الخصوص بعد إبرام اتفاقية التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995، إلا أن حجم الأزمة الأمنية والظروف التي تطلبتها من إنشاء إقامات خاصة وشورط الاحتراز الأمني كان لها دور رئيسي في تزايد حجم الاستهلاك العام، بالإضافة إلى النشاطات التقليدية الأخرى للحكومة، وهذا ويجب أن لا ننسى ما لعملية التخفيض الكبيرة في قيمة العملة من دور في تضخيم هذه الأرقام؛

• **توجيه الاستثمار الإجمالي للمشاريع الغير إنتاجية:** تركزت أغلب الاستثمارات في الجزائر على مشاريع ثانوية، حيث كانت أغلب الأموال الموجهة للاستثمار يستحوذ عليها قطاع المحروقات الذي له علاقة مباشرة بالسوق الخارجية، ويكون هذا على حساب المشاريع القاعدية أو الإنتاجية على العموم، التي كانت الأموال الموجهة إليها لا تزيد عن الثلث من مجمل الإنفاق المحلي في الاقتصاد؛

• **الزيادة في التكاليف الإنتاجية:** إن من بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الإنتاجية انخفاض مستوى الإنتاجية وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري إنتاجية الأصول الثابتة وإنتاجية الأراضي وغيرها.

بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور أيضا من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذا العنصر يشكل نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك أن الأجور تعد جزءا من مكونات الدخل الوطني، وهي رافد من روافد الطلب الكلي في المجتمع، بحيث أن أية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة في ظل جمود الجهاز الإنتاجي والاعتماد على أحادية التصدير.

وفي ظل الاقتصاديات التي تسود فيها مبادئ الرشادة على كل مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لا تكون الزيادات في الأجور والمرتبات، المعممة على مجمل الاقتصاد إلا في ظل توفر حالتين: [1]

- سيادة الازدهار الاقتصادي الذي يخلق حالة من التشغيل الكامل، وبالتالي سيادة المنافسة من طرف المؤسسات الإنتاجية والخدمية على العمالة مما يخلق نوع من الاختلال الظرفي في سوق العمل لصالح الأجراء، وعندئذ تكون كل الظروف مواتية لزيادة الأجور كما تفسره النظرية الكلاسيكية؛
- زيادة الإنتاجية في الجهاز الاقتصادي والتي تسمح لمالكي المؤسسات بزيادة أرباحهم وفي نفس الوقت تبرر مطالب الأجراء بزيادة حصتهم من توزيع الدخول الإضافية التي كان مصدرها تحسين إنتاجية العمل.

وعليه فالزيادة في الأجور في الاقتصاد الوطني ليست مبررة بأي الحالتين المذكورتين أعلاه، فكان الدافع الأساسي لهذه الزيادات في أغلب الأوقات سياسيا لامتصاص الغضب الاجتماعي أو تمرير مشاريع قوانين خاصة أو إجراء انتخابات معينة، وقد ساهمت تلك الزيادات في التردي المالي لأغلب المؤسسات العمومية، كما سوف يتم توضيحه في النقطة الموالية.

ثالثا: ارتفاع الأجور

إضافة إلى ارتفاع النفقات العامة في إحداث الضغوط التضخمية، هناك عامل آخر هو ارتفاع كتلة الأجور، حيث تمثل الأجور المصدر الأساسي لاستهلاك العائلات، وبالتالي فإن حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي للسلع والخدمات في البلاد، أي أن الأجور تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد مستوى الطلب الكلي ذلك أن أي زيادة في الأجور لا يقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي (زيادة في العرض)، ستؤدي إلى اتساع الفرق بين العرض الكلي والطلب الكلي، وهو ما يؤدي بدوره إلى حدوث ما يعرف بالفجوة التضخمية.

يوضح الجدول رقم (3-6) تطور الكتلة الأجرية في الجزائر من (1998- 2014)، حيث يلاحظ زيادة في وتيرة الأجور، حيث أثبتت دراسة قام بها عبد الله قوري يحي للفترة 1970- 2012 أن كتلة الأجور تعتبر المحدد الأساسي للتضخم في الجزائر خلال الفترة القصيرة والمتوسطة بزيادة قدرها 2% من أجل كل

[1]: **المرجع السابق**، ص ص239، 240.

وحدة زائدة في كتلة الأجور[1] وذلك في ظل الزيادة في الأجور مع غياب المردودية من العمالة (فالقطاع العام في الجزائر يشغل فئة كبيرة من الطاقة العاملة تقارب حسب تقارير المركز الوطني للإحصائيات 40% وفي الأدبيات الاقتصادية يعتبر القطاع العام جهاز غير منتج كونه يقدم خدمات، ورغم أن هذه الزيادة في الغالب تكون عبارة عن زيادة غير حقيقية، لكنها تخلف طلب جديد، وهو ما يتطلب توفير مستلزمات لتغطية الطلب، لكن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني تحتم على السلطات الوصية اللجوء إلى الاستيراد خاصة مع دخول الجزائر عالم الحرية الاقتصادية سنة 1990[2].

الجدول رقم (3-6): يبين تطور الكتلة الأجرية في الجزائر خلال الفترة (1998- 2014)

الوحدة: مليار دج

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكتلة الأجرية	781,1	826,5	866,1	956,9	1.030,3	1.129,3	1.229,0	1.327,4
السنة	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الكتلة الأجرية	1.411,7	1.698,6	2.138,4	2360,5	2.917,6	3.817,8	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

Rapport la Banque d'Algérie 2002, 2007, 2012

زيادة على ذلك فإن من بين العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمد، ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على المستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيف إن لم يكن سلبيا في حالات أخرى في ظل جهود الجهاز الإنتاجي والاعتماد على أحادية التصدير، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى.

---

[1]: عبد الله قوري يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص91.

[2]: س عمر هارون، **نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990- 2010)**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر يومي 28- 29 أكتوبر 2013، ص17.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية لارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على غرار أترابه في الدول النامية على السوق الخارجية عبر الواردات من السلع والخدمات، التي تتضمن أوتوماتيكيا التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع والخدمات من شأنه أن يزيد من حدة الظاهرة محليا، وما يساعد ذلك أيضا التذبذبات التي تحدث في سعر صرف العملة المحلية بالمقارنة مع العملات الرئيسية المتداولة في الاقتصاد العالمي.

أولا: التضخم المستورد

ارتكز الاقتصاد الجزائري، باعتباره اقتصادا عاما بمفهومه الواسع على توزيع مداخيل مرتفعة على أفراد المجتمع نتيجة ارتفاع إيرادات الصادرات مقابل عرض منخفض الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال في التوازن بين العرض والطلب، وما ترتب عن ذلك من زيادة حجم الواردات للتقليل من الفجوة بينهما غير أن ارتفاع أسعار الواردات الخاصة بالمواد الأولية الوسيطية وكذا التجهيزية أدى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية لمؤسسات الدولة.

والجدول رقم (3-7) يمثل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1998- 2014)، حيث يمكن التفكير بأن التطور السريع للواردات وبالذات السلع الغذائية والاستهلاكية والسلع الوسطية وسلع التجهيز أدت إلى نقل التضخم من الأسواق الخارجية إلى السوق المحلية، وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية والتي شهدت فيها العديد من الأسواق العالمية ارتفاعا كبيرا في الأسعار خاصة ما تعلق بالمواد الغذائية[1].

الجدول رقم (3-7): يبين تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1998- 2014)

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الواردات	8.632	8.959	9.345	9.345	9.482	12.010	17.954	19.857	20.681
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	/
الواردات	26.348	37.993	37.402	38.885	46.927	51.569	54.984	59.670	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

Rapport de la Banque d'Algérie 2002, 2007, 2012, 2014

[1]: خديجة حمادي، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970- 2005)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص80، 81.

وتتغير حدة التضخم من الخارج بمدى التركيب الهيكلي للواردات إذ أن هذه الأخيرة من شأنه أن يعطينا فكرة على مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر، ومن ثم على مدى حساسية الاقتصاد الوطني للاستيراد التضخم العالمي، حيث تحتل التجهيزات الصناعية أكبر الحصص من إجمالي الواردات، حيث أنها في تزايد مستمر، حيث قدرت سنة 1998 قيمة 2664 مليون دولار أمريكي ووصلت إلى 18115 مليون دولار أمريكي أنظر الملحق رقم (1) و(2) و(3) و(4) ويدل هذا على مدى تبعية الجهاز الإنتاجي إلى الخارج، حيث يكون تأثير ارتفاع أسعار هذه الواردات على الأسعار المحلية بطريقة غير مباشرة في شكل ارتفاع إشكالية الإنتاجية.

أما واردات المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، فقد بلغت قيمتها 2325 مليون دولار أمريكي أنظر الملحق (1) و(2) و(3) و(4) بسبب ضعف القطاع الزراعي ونقص مردوديته، وبالتالي فإن عدم مرونة الإحلال المحلي لهذه السلع فقد يؤدي بالضرورة إلى حدوث ضغوطات تضخمية داخلية وبالتالي ما على الدولة سوى التدخل مباشرة من خلال الضغط على حجمها بسبب مرونتها المنخفضة ومنه يمكن أن نشير إلى أن طبيعة التركيب الهيكلي للواردات، من حيث كونها استهلاكية غذائية أو وسطية واستثمارية، تلعب دورا مهما في تحديد درجة وكيفية التأثر بالتضخم المستورد.

وعليه فإن خضوع الاقتصاد الجزائري في الأسعار النفط وإدماجه في الاقتصاد العالمي من خلال وارداته وصادراته كلاهما يثيران حساسيات وتوترات تنعش سلبا على سائر الاقتصاد الوطني المستوردة حاملة معها أخطار مهددة بالاقتصاد الوطني.

وبالتالي فإن ظهور التضخم المستورد كعامل أساسي في التضخم هو أمر عادي في اقتصاد لا يحقق اكتفاء ذاتي حتى في مشتقات البترول، وعليه فإن التضخم المحلي يتأثر بشكل كبير بالتضخم المستورد لتعاظم الاستيراد الجزائري لمختلف المنتجات وحاجات الوطنية والدليل على ذلك ارتفاع فاتورة الواردات من سنة إلى أخرى، حيث أن كل زيادة قدرها 1% في أسعار السلع المستوردة تساهم في زيادة قدرها 0.2% في مستوى الأسعار المحلية كما جاء في الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي لمحددات التضخم في الجزائر في المدى الطويل[1].

(1) : **Ibid**, P29.

ثانيا: سعر الصرف وتخفيض العملة الوطنية

لقد عرفت الجزائر منذ بداية التسعينات إصلاحات اقتصادية واسعة، متحولة بذلك من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أي الاتجاه نحو تحرير الأسعار، والتجارة الخارجية، وتخفيض العملة، حيث تخضع الأسعار في الاقتصاد الحر إلى تفاعل قوى العرض والطلب، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، حيث عرفت بعض الأسعار ارتفاعا قدر ب 300% خلال سنة 1992 (السكر والزيت...إلخ)، أما الإجراء الخاص بتعديل سعر الصرف، أين عرف تخفيض قيمة الدينار، والذي شكل منعرجا حاسما[1]، والأرقام تبرز تلك التخفيضات الرسمية لسعر صرف الدينار الجزائري مع الاورو خلال الفترة (2001- 2014).

الجدول رقم (3-8): يبين تطور سعر صرف الدينار مقابل الاورو خلال الفترة (2001- 2014)

الوحدة: دج/€

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	83.45	89.79	91.26	98.95	91.30	91.24	94.99
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
سعر الصرف	94.86	101.29	99.19	106.53	102.94	105.43	106.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- Rapport De La Banque d'Algérie

ما يلاحظ من خلال الجدول أن سعر صرف الدينار مقابل الاورو في ارتفاع مستمر، وهذا يدل على انخفاض قيمة العملة، حيث أن رغم انخفاض قيمة العملة إلا أن تنافسية الصادرات الجزائرية لم تتحسن وذلك بسبب جمود الجهاز الإنتاجي وقلة مرونته، وهذا ما شجع على ارتفاع وزيادة الواردات كما هو موضح في الجدول رقم (3-7)، وعليه فإن انخفاض سعر الصرف الدينار تكون له تداعيات سلبية على المؤسسة الوطنية، بحيث لن تتمكن من الحفاظ على تنافسينها في السوق الوطنية مع السلع المستوردة وهو ما يؤدي إلى زيادة أعباء المؤسسة الوطنية التي تعاني من مشكل ارتفاع سعر صرف الأورو، والذي يتم به استيراد كافة المواد الأولية وهو خلل كبير في التجارة لأن الجزائر تصدر المحروقات بالدولار ولكنها تستورد بالأورو وتتحمل في ذلك الفارق بين العملتين الذي يميل إلى الأورو دائما وسيعمق انخفاض سعر صرف الدينار من تنافسية المؤسسة الوطنية، حيث سيؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها في السوق، وبالتالي عزوف الجزائريين

[1]: عبد السلام هلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

عنها، واللجوء إلى السلع المستوردة، وهو ما جعل فاتورة الواردات في تزايد مستمر، وانخفاض العملة في اقتصاد يتميز ويعتمد على مورد ريعي وحيد، سوف يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن الذي سيضطر لاقتناء سلع وخدمات بأسعار تضخمية.

وعليه فهناك علاقة قوية بين معدل التضخم وسعر الصرف، فمعدل التضخم يمثل تطور قيمة العملة على الصعيد الداخلي وهو ما يتضح من خلال الارتفاع المستمر للأسعار عبر الزمن، ويعكس سعر صرف تطور قيمة العملة على الصعيد الخارجي، ويظهر أنها في تدهور مستمر عبر الزمن، مما يمكننا من القول أن معدل التضخم وسعر الصرف وجهان لعملة واحدة، وأن سعر الصرف يرتبط بشكل عكسي بالتضخم، وقد تبين ذلك من خلال دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة (1990- 2010) قام بها س عمر هارون أن التضخم في الجزائر يتأثر بشكل كبير بهذه المتغيرة الحساسة، وكان بالإمكان أن يجد أثر أكبر لسعر الصرف لو كانت الجزائر تعتمد على نظام صرف حر، لكن رغم هذا فإن سعر الصرف يعتبر من بين المتغيرات الأكثر تأثيرا في التضخم، وهذا نتيجة طبيعية لكثرة الاستيراد وقلة التصدير والسوق الموازية التي تشكل جزء هام من الاقتصاد الوطني[1].

وبنظرة إلى التحاليل المختلفة للنظرية الاقتصادية، بما يتعلق بالنتائج المنتظرة من عملية التخفيض في العملة، التي تنص على ارتفاع أسعار الواردات (مقيمة بالعملة المحلية) وانخفاض التكاليف الإنتاجية (مقيمة بالعملة الأجنبية)، ومنه زيادة القوة التنافسية للبلاد، نجد أن هذه لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري المتميز بصفة التصدير السلعي الأحادي، والمعتمد على المحروقات التي تحدد كميتها وسعرها عوامل خارجية هي منظمة الأوبك والسوق الدولية للبترول على الترتيب.

إضافة إلى العوامل الداخلية و الخارجية المسببة لارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري والتي تعتبر كمية ويمكن قياسها ومعرفة درجة تأثيرها على التضخم في الجزائر، هناك عوامل أخرى لا يمكن قياسها، لكن لها تأثير على التضخم في الجزائر، ومن بين هذه العوامل المشاكل الهيكلية التي تميز الاقتصاد الوطني وعلى رأسها الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، حيث أن الجزائر تتميز بتخصص شديد في إنتاج وتصدير مادة واحدة، وعليه فالطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، وفي مواجهة عرض غير مرن لإنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة، فعندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة، فترتفع حصيلة صادرات الجزائر، وهذا ما يثبت في

[1]: س عمر هارون، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

الاقتصاد الوطني موجة سعرية في المداخيل الفردية وإيرادات الحكومة من الضرائب، فيزيد الإنفاق الوطني في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي فترتفع الأسعار، كما تؤدي إلى زيادة النقود المتداولة وانتشار ظاهرة التوسع الطلبي هذا من جهة، وتحدث أيضا موجات تضخمية حتى عندما يكون هناك تدهور في أسعار الصادرات فتنخفض حصيلتها، وتبدأ كرحة انكماشية في المداخيل وكذلك حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة، وفي ضوء عجز الحكومة من تخفيض إنفاقها العام تضطر إلى استحداث عجز في ميزانياتها العامة يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع النقود، ومن جهة أخرى سوف تنخفض أسعار السلع المستوردة، مما يدفع إلى ارتفاع أسعارها محليا خاصة السلع الضرورية، وفي ظل استمرار انخفاض الصادرات تلجأ الحكومة إلى تخفيض القيمة الخارجية لعمليتها بغية تشجيع صادراتها، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع السلع المستوردة وهذا ما يؤدي إلى حركة ارتفاع الأسعار المحلية من جهة أخرى، كذلك من بين العوامل التي يتأثر بها التضخم في الجزائر عامل الاحتكار وغياب الرقابة وكثرة المعاملات الموازية حيث أن الجزائر كانت ولا تزال تعاني من احتكار المنتجات والخدمات كون السوق الجزائرية تتميز بقلة درجة المنافسة وبالتالي يكون السوق محتكر هذا ما يجعل الأسعار تتجه نحو الارتفاع، ويقل الإنتاج مقارنة بحالة المنافسة الكاملة، وكذلك تزيد صعوبة الدخول إلى الأسواق، إضافة على هذا التضخم الناتج عن الطفرات الاستهلاكية المفتعلة أو الموسمية الناتجة بشكل أساسي على المضاربة، حيث نجد مثلا أزمة مواد البناء في السوق الوطنية التي تحدث بين الفينة والأخرى بسبب المضاربة، وكثرة الطلب عليها في وقت واحد، وذلك يرجع بالأساس للمشاريع الضخمة خلال برنامجي الإنعاش الاقتصادي والخماسي الأول والثاني، بالإضافة إلى التضخم الموسمي، الأعياد، رمضان، الدخول الاجتماعي، كذلك اعتماد السوق الوطنية وبنسب تفوق 90% على البنوك العمومية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الوطني جامد، وغير قادر على استحداث نشاط اقتصادي، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب جمود الجهاز الإنتاجي الجزائري وضعف الإنتاجية وبالتالي حدوث فجوة تضخمية.

المبحث الثالث: أدوات معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر

اتخذت الدولة عدة إجراءات للتخفيف من معدلات التضخم أو على الأقل التحكم فيها في مستويات دنيا، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية.

المطلب الأول: السياسة النقدية

يكمن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي، وبالتالي استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم، وجعلها في حدود معقولة، ويقوم البنك المركزي بتحديد و تنفيذ السياسات النقدية التي تتمثل أهم أدواتها المستعملة للحد من الارتفاعات المستمرة للأسعار فيما يلي:

أولا: سعر إعادة الخصم

يعتبر قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض خطوة هامة أعادت للبنك المركزي دوره وأهميته في مجال الرقابة على المصارف من خلال معدل الخصم الذي يعد أداة فعالة للتحكم في نسبة القروض ومنه عرض النقود، وفي هذا السياق يمكن تتبع مراحل تغير معدل إعادة الخصم كما يلي:[1]

- ثبات معدل إعادة الخصم منذ الاستقلال إلى 1971 عند مستوى 3،75%؛
- انخفاض المعدل بنقطة واحدة 1972-1986 ليبلغ 2،75% وهي فترة تطبيق مخططات التنمية؛
- ارتفاعه إلى 5% من سنة 1986 إلى سنة 1989.

وفي إطار تطبيق برامج صندوق النقد الدولي انتقل معدل الخصم سنة 1991م إلى 11،5% ليصل إلى 15% سنة 1994م، ثم انخفض إلى 14% سنة 1995م و9،5% سنة 1998م ووصل إلى 4% سنة 2005م بعدما قدر ب5،5% سنة 2002م و6% سنة 2000م، ويعود تفسير انخفاض معدل إعادة الخصم في السنوات الأخيرة إلى الأسباب التالية:

- تقشف حكومي نجم عنه انكماشا نقديا وماليا كانعكاس لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المسطر مع صندوق النقد الدولي؛
- رغبة الحكومة في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني لتشجيع الاستثمار العام والخاص في مختلف القطاعات.

[1]: خديجة حمادي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 80، 81.

وتعتبر عملية إعادة الخصم الأسلوب الأكثر استعمالا مع بداية التسعينات في الجزائر، لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل البنك المركزي الجزائري لإدارة السياسة النقدية، ولأجل تتبع مراحل تطبيق سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): يوضح تطور معدل إعادة الخصم بالجزائر للفترة (1990-2014)

معدل إعادة الخصم	07	10,5	11,5	15	14	13	12,5	12
بداية العمل به	1982/05/2	1990/5/22	1991/10/1	1994/04/10	1995/08/02	1996/8/28	1997/4/21	1997/06/29
نهاية العمل به	1990/05/21	1991/9/30	1994/4/09	1995/08/01	1996/08/27	1997/4/20	1997/6/28	1997/11/17
معدل إعادة الخصم	11	9,5	8,5	7,5	6	5,5	4,5	4
بداية العمل به	1997/11/18	1998/2/09	1999/9/09	2000/01/27	2000/10/22	2002/1/20	2003/6/1	2004/03/07
نهاية العمل به	1998/02/08	1999/9/08	2000/1/26	2000/10/21	2002/01/19	2003/5/31	2004/3/06	إلى يومنا هذا

المصدر: صالح حميمدات وآخرون، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار ، والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادي المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013، ص14.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن معدل إعادة الخصم قد عرف عدة تطورات، حيث تميز بارتفاع مستمر خلال الفترة 1990-1995 وصل أقصاه إلى 15% سنة 1995 بعدما كان يقدر ب 10،5% في نهاية سنة 1990، وقد كان هذا الرفع في سعر إعادة الخصم كمبادرة من بنك الجزائر لأجل الحد من الضغوطات التضخمية التي عرفتها هذه الفترة كما هو موضح في الجدول رقم (3-2)، إذ كان من أهم أسبابها الإفراط في التسهيلات الائتمانية، إلى جانب هذا فقد ارتفعت معدلات الفائدة الاسمية بوتيرة عالية حيث انتقلت من 8% سنة 1990م إلى 18،8% كحد أقصى سنة 1994 نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وبعد هذه الفترة عرف معدل إعادة الخصم تراجعا في معدلاته، حيث وصل في سنة 2000 إلى 6% وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى قدرة السلطات النقدية في التحكم بمعدل التضخم من خلال

الحد من حجم الائتمان، إذ شهدت هذه الفترة انخفاضا في معدلات التضخم، وكانت سنة 2000 هي أحسن سنة ميزت الجزائر بمعدل تضخم منخفض كما هو موضح في الجدول رقم(3-2)، ثم استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض حيث وصل سنة 2004 إلى 4% ولا يزال ثابت عند هذا المقدار، وهذا راجع إلى طبيعة السياسة النقدية التوسعية التي تطبقها السلطات النقدية وذلك تزامنا مع برامج الإنعاش لدعم الاقتصاد الوطني والمؤسسات من خلال تخفيض الأعباء عليها كذلك دعم الاستثمار.

- **ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني (الإجباري)**

تلعب آلية الاحتياطي القانوني دورا مهما في التحكم في السيولة المصرفية، من خلال ارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد آلياتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي يريد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي، في حين يلجأ إلى فرض معدلات متدينة في الحالات التي يريد فيها زيادة حجم العرض النقدي[1].

في الجزائر تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10 حيث خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية، إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتهم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى)، لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% دون استثناء وبنفس الأسلوب، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق هذه السياسة في الجزائر يتضمن منح بنك الجزائر عائد على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر.

والجدول التالي يوضح تطور معدلات الاحتياطي الإجباري ومعدلات الفائدة الممنوحة عليها منذ سنة 2001 إضافة إلى معدلات نمو الاحتياطات.

---

[1]: فضيل رايس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 199، 200.

الجدول رقم (3-10): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2009)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي الإجباري%	3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5	8	8
معدل الفائدة على الاحتياطي الإجباري%	4	2,5	2,5	1,75	1	1	1	0,75	0,5
حجم الاحتياطي الإجباري (مليار دج)	43,5	109,5	126,7	157,3	171,5	184,5	272,1	394,7	394,8
معدل النمو السنوي%	-	151,7	15,71	24,15	9,03	7,6	47,6	45,05	0,025

المصدر: فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة الجزائر، العددان (61)-(62)، 2013، ص200.

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ سنة 2002 وخاصة عامي 2008-2009، يعتبر تأكيدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية، وقد أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري، وحيث أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري مع نهاية سنة 2002 إلى نمو هذه الاحتياطات بمعدل سنوي قدره 151,7% نهاية سنة 2003، كما أدى ارتفاعها سنة 2008 إلى تسجيل معدل نمو سنوي قدره 45,05% كما هو موضح في الجدول رقم (3-10).

ثالثا: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة

تعتبر آلية استرجاع السيولة عن طريق المناقصة من طرف بنك الجزائر أحد التقنيات التي استحدثها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أفريل من سنة 2002 وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي أن تضع اختياريا لديه حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة

يعلنها بنك الجزائر، وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوب مماثل لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر انطلاقا من سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية حينما كانت تعاني عجزا في السيولة، إلا أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001 دفعت بنك الجزائر أن يستخدم الأسلوب ذاته لكن بعكس الأطراف، إذ أنه يمثل الطرف المقترض، في حين أن البنوك التجارية هي المقرض، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002، ونظرا لما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة، فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001 وخاصة في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة، وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف جوان 2007م، مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية على اعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها، ليصل بها إلى 1100 مليار دينار بعد تثبيتها في السداسي الأول عند مبلغ 450 مليار دينار[1].

رابعا: تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة

جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاس لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.

وبالرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا إنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008، وحتى في السداسي الأول من سنة 2006، إن معدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة تمثل معدل الفائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر[2].

تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد على أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية على الرغم

---

[1]: **المرجع السابق**، ص ص 200، 201.

[2]: علي لزعر، فضيل رايس، **مرجع سبق ذكره**، ص191.

من انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة، والجدول الموالي عليها يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-11): معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاع السيولة وتسهيلة الإيداع (2001-2009)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام	-	2,75	1,75	0,75	1,25	1,25	1,75	1,25	0,75
المعدل على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر	-	-	-	-	1,9	2,0	2,5	2	1,25
فوائد تسهيلات الإيداع	_	_	-	-	0,3	0,3	0,75	0,75	0,3

المصدر: علي لزعر، فضيل رايس، **الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)**، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة الجزائر ص191.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات استرجاع السيولة الأسبوعية والربع السنوية ما يدل على ديناميكية هذه الأداة في حين يلاحظ استقرار نسبي في المعدلات الخاصة بتسهيلات الودائع المغلة للفائدة.

من خلال ما سبق ذكره فإن التنسيق بين أدوات السياسة النقدية قد مكن بنك الجزائر من ممارسة سياسة نقدية خاصة خلال الفترة (2001-2009) تهدف إلى التحكم في الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية خاصة وأنه قد تم تعزيز الاحتياطي الإجباري كأداة تقليدية للسياسة النقدية بدءا من 2001 ثم في 2005 ويتعلق الأمر باسترجاع السيولة وتسهيلة الوديعة المغلة للفائدة اللتان قد مكنتا السلطات النقدية إلى أبعد حد من سحب المبالغ الفائضة من السيولة المصرفية مما يساعد على انخفاض معدلات التضخم والتحكم فيها.

المطلب الثاني: السياسة المالية

عملت الدولة في إطار السياسة المالية على اتخاذ عدة تدابير من أجل تخفيض النفقات العامة من خلال تحرير الأسعار والذي تهدف من خلاله إلى الضغط على الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي تقليص العجز في الميزانية، بالإضافة إلى إتباع سياسة دخول متشددة، وتمثلت أهم أدوات السياسة المالية لتخفيض معدلات التضخم فيما يلي: [1]

[1]: خديجة حمادي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 82-85.

أولا: تحرير الأسعار

تميز برنامج الدعم العام للمواد الغذائية والطاقة بتكاليفه الباهظة إذ بلغ 4% من إجمالي الناتج الداخلي الخام سنة 1990، حيث أدى سوء تخصيص الموارد إلى استهلاك السكان الأكثر ثراء أكثر من 60% من المواد الغذائية المدعمة، وفي هذا الإطار جاء في تدابير البرنامج الاستعدادي الأول لمواجهة التضخم ما يلي:

- إصلاح نظام الأسعار، حيث نظام الأسعار المحلية في الجزائر خاضعا للعديد من الضوابط والتشوهات، وقسم قانون الأسعار لعام 1989 المنتجات إلى:

1- المنتجات ذات الأسعار الحيوية؛

2- المنتجات التي تخضع لهوامش ربح محددة؛

3- المنتجات ذات الأسعار الحرة، ولكنها مع ذلك تعلن من قبل السلطات وكان الدعم أيضا للمستهلكين، ويشمل أسعار الطاقة و15 سلعة غذائية أساسية لمنتوجي عدة منتجات زراعية ولوازم الإنتاج الزراعي.

وتواصلت مجهودات الدولة في هذا الإطار لمواجهة أزمة التضخم والتي بلغت أعلى نسبة لها سنة 1992، حيث عملت على ترشيد النفقات ومواصلة تحرير الأسعار باعتباره الهدف الرئيسي للتصحيح الهيكلي من خلال إلغاء الدعم واعتماد قانون المنافسة، ففي سنتي 1994-1995 تضاعفت أسعار الأغدية المدعمة وزادت بنسبة 60% في 1995-1996، ونتيجة لهذه التعديلات في الأسعار رفع الدعم على المنتجات البترولية (أكتوبر)، ومسحوق الحليب والسيمولينا (جوان 1995)، والدقيق العادي (أكتوبر1995)، وطحين الخبز (جانفي1996)، وفي النهاية 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية، ومازالت هناك إعانة عامة لمنتجات الغاز والكهرباء (تعادل 0,4% من إجمالي الناتج المحلي في 1996) والتي التزمت الحكومة بإلغائها مع نهاية عام 1997، يهدف اعتماد قانون المنافسة فسج انفي 1995 إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار لجميع المنتجات، مع تطبيق قواعد مكافحة الاحتكار (الممارسات التي تتعارض مع المنافسة)، كفرض حدود على الوصول إلى السوق أو التواطؤ بين الشركات للسيطرة على سوق معينة، ولهذا وجب استحداث ضمانات ضد سوء الاستغلال من جانب الموردين الاحتكاريين، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تقليص النفقات العامة خلال السنوات 1995 إلى غاية سنة 1998، وهي سنة نهاية تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، وصاحب هذا الانخفاض انخفاض معدلات التضخم حيث بلغ سنة 1998 نسبة 5% بعدما قدر سنة 1995 بـ 29,8% أما خلال السنوات

1999، 2000، 2004، 2005، فإن تقليص نسبة النفقات إلى الناتج الداخلي الخام نجم عنها انخفاض في معدل التضخم إلى 0,3% سنة 2000، بعدما قدر ب 2,6% سنة 1999، ووصل إلى 3,54% سنة 2004 و 1,63% سنة 2005 أما عجز الميزانية فقد انخفض بأكثر من 6% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994 حيث قدر ب7,2% بعدما حصل سنة 1993 إلى 13,67%، واستمر العجز في الميزانية في الانخفاض إذ وصل سنة 1997 إلى 0,26% من الناتج المحلي و 0,52% سنة 2000، ويعود سبب انخفاض معدل التضخم إلى تقليص نسب تمويل العجز للناتج الداخلي الخام 8,46% وابتداء من سنة 1994 عرفت الخزينة انخفاض في العجز، حيث وصل سنة 1999 إلى 0,51% في حين وصل معدل التضخم 2,6%، حيث قامت الخزينة بالتخلص من مديونتها اتجاه القطاع المصرفي ولجوئها للمديونية الخارجية عوض الإصدار النقدي خلال السنوات 1994، 1995، 1998، 1999، أما خلال السنوات 1996،1997 وابتداء من سنة 2000 عرف رصيد الميزانية فائضا بلغ 12,78 مليار دينار جزائري سنة 2005 بعد ما وصل إلى 9,75 مليار دينار جزائري سنة 2000، حيث شهدت ودائع الخزينة لدى بنك الجزائر ارتفاعا ملحوظا وهو مؤشر هام عن تحسن الادخار المالي لهذه الهيئة حيث استغلت قدرات الادخار المالي لهذه الهيئة حيث استغلت قدرات الادخار المالي الهامة منذ سنة 2000 لتمويل النفقات العامة الموجهة للاستثمارات المتعلقة ببرامج الإنعاش الاقتصادي و حماية الاقتصاد الوطني من التضخم الناجم عن زيادة النفقات ، و قد شكل التمويل الغير مصرفي النمط الأساسي لتغطية عجز الخزينة عدا صندوق ضبط الإيرادات (186 مليار دينار جزائري)، وكذا الاقتراض الخارجي (81،2 مليار دينار جزائري) بقيمة 236 مليار دينار جزائري وبقي التمويل المصرفي مستقر بالمقارنة مع التمويل الذي أنجز سنة 2002، من جهة أخرى سمح صندوق ضبط الإيرادات باستقرار نفقات الميزانية خاصة نفقات التجهيز، وقبل إنشاء هذا الصندوق كانت نفقات التجهيز، وقبل إنشاء هذا الصندوق كانت النفقات تتذبذب حسب المداخيل ومنذ إنشائه لوحظ انتظام نسبي لنفقات الميزانية، فقد تم الانتقال من ميزانية تجهيز قدرها 265 مليار دينار جزائري سنة 1999 إلى 720 مليار دينار جزائري سنة 2004 ثم إلى 750 مليار دينار سنة 2005، ويمثل هذا الانتظام أفضل وسيلة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، والتحكم في معدلات التضخم ضف إلى ذلك فقد ساعد تجميد جزء من مداخيل الجباية البترولية من خلال صندوق ضبط الإيرادات على الحفاظ على التوازن النقدي ومستوى التضخم لأن تحويل مجموع الجباية البترولية إلى نقد يؤثر على عرض النقود والجدير بالذكر أن عجز الميزانية خارج الجباية البترولية، قد عرف مستويات مرتفعة بلغت 385،25% من الناتج الداخلي الخام سنة 2005، والذي تم امتصاصه باستخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات.

ثانيا: السياسة الضريبية

عملت الدولة على الحد من ارتفاع الأسعار من خلال الإصلاحات الضريبية حيث عمل الإصلاح الضريبي عام 1992 على تحسين نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة على حد سواء، فعلى مستوى الضرائب المباشرة طبقت ضريبة جديدة على جميع أرباح الشركات إذ وجد معدلان رئيسيان 42% على الأرباح الموزعة على أصحاب الأسهم، و5% على الإيرادات المحتجزة مع وجود إعفاءات، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة على مداخيل الأفراد، وقد عملت الدولة بهذه الإصلاحات تفاديا للجوء إلى إيرادات أخرى تكون تضخمية بطبيعتها وللتخفيض من حدة التضخم من خلال سياسة إدارة الطلب الانكماشية، وسياسة إدارة العرض التوسعية والتي تظهر في المزايا والتسهيلات المقدمة للمستثمرين خاصة المنتجين منهم لإحداث نوع من التوازن بين الطلب والعرض، كما قامت الدولة باتخاذ إجراءات وتدابير صارمة تتناسب مع الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتطبيق لتدابير صندوق النقد الدولي، حيث عملت اصلاحات 1995 على رفع القيمة المضافة بنسبة 21% كحد أقصى، وتوسيع القاعدة الضريبية لتشمل الأنشطة المهنية والمنتجات البترولية وقطاعي المصارف والتأمين، وفيما يخص المبادلات التجارية فقد أعيدت هيكلة تعريفة الاستيراد خلال 1996-1997، حيث خفض عدد المعدلات ووصل إلى 5معدلات تتراوح بين 0% و45%.

لم تساهم الإصلاحات الضريبية لسنة 1992 في خفض معدلات التضخم على الرغم من ارتفاع الإيرادات الجبائية حيث وصلت سنة 1994 إلى 29،2% من الناتج الداخلي الخام بينما وصل معدل التضخم خلال نفس السنة إلى 29%، ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 50% إلا أن الإجراءات والتدابير المنتهجة منذ سنة 1995 ساهمت في تقليص معدل التضخم إلى 5% سنة 1998 وفي سنة نهاية تطبيق برامج التعديل الهيكلي، حيث سمحت الوتيرة التصاعدية في الضرائب بالتقليل من مداخيل الأفراد التي كان الغرض منها تطبيق سياسة طلب تقييدية و دخلية ملائمة حيث انتقلت الضرائب على الأجور من 34،9 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 76،9 مليار دينار سنة 2004، وعلى مختلف النشاطات التجارية والحرفية والمهن من أجل الحصيلة الضريبية خارج القاعدة النفطية لتغطية النفقات العامة للخزينة.

وفي الأخير يمكن القول أنه رغم نجاعة السياسة الضريبية وفعاليتها في خفض معدلات التضخم، إلا أنها لم تراعي وتأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي خاصة مستوى معيشة الأفراد أصحاب الدخل المحدود.

ثالثا: سياسة الأجور

تهدف سياسة الأجور إلى توزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع والتقليل من التفاوت الكبير بين مداخيل مختلف الشرائح الاجتماعية والحفاظ على مستوى معيشي مقبول للفئات ذات الدخل الضعيف، فالأجر يكتسي أهمية اقتصادية بالغة باعتبار تكلفة الإنتاج الأساسية، فإذا تجاوز مستويات محددة فإنه يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال تراجع مستويات التصدير ومعدلات التشغيل وارتفاع الأسعار المحلية، وعلى هذا الأساس فإنه الدولة تهدف إلى الحد من الآثار السلبية للارتفاعات المتتالية للأجور على معدلات التضخم وذلك من خلال تطبيق رقابة مباشرة وصار تقليص النفقات الجارية ويخص هذا التقليص أساس المرتبات والأجور باعتبارها تشكل الجزء الأهم للنفقات الجارية، وتسعى من خلال عملية تعديل الأجور إلى التحكم في عدد العمال وتجميد أجور الوظيف العمومي أو على الأقل تفادي ربطها بارتفاع الأسعار، إذ أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لارتفاع الأجور والتضخم، كما اعتمد إلغاء دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كهدف لترشيد النفقات العمومية، مع العلم أن تحرير الأسعار بشكل الهدف الرئيسي للتعديل الهيكلي، وقد حددت كمية هذه الأهداف في شكل سقف لا يجوز تجاوزه، لكن يمكن أن يخضع للتعديل خلال مهام التقييم التي يجربها صندوق النقد الدولي.

ومن بين الإجراءات المتخذة أيضا في هذا المجال تخفيض سن الإحالة على التقاعد وتوسيع نظام التقاعد المسبق في المؤسسات والإدارات العمومية حيث أقرت الثلاثية في الاجتماع الذي عقدته في شهر أوت سنة 1996 حرية الإحالة على التقاعد لكل عامل اشتغل لمدة 32سنة، وعلى مستوى التطبيق سجل الصندوق الوطني للتقاعد إلى غاية 1997/12/31 تصفية:

- 20425 ملفا يتعلق بالتقاعد المسبق؛
- 8258 ملفا يتعلق بالتقاعد بدون شرط السن؛
- 3441 ملفا يتعلق بالتقاعد النسبي.

وابتداء من سنة 1994 تمت معالجة 43129 حالة متعلقة بالتقاعد المسبق من قبل الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة، حيث تعتبر هذه الإجراءات ضمن تدابير صندوق النقد الدولي من خلال إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات، وانتهاج سياسة مداخيل متشددة للقضاء على الصعوبات المالية التي تعاني منها.

من خلال العرض السابق لأدوات السياسة النقدية والسياسة المالية، تبينت مساهمة السياسة المالية في الجزائر في الفترة 1990-2014 بأدواتها المختلفة المتكونة من أدوات غير مباشرة المتمثلة في سياسة الرقابة على الأسعار والأجور في التخفيف من العوامل المتسببة في الاختلافات الاقتصادية، حيث اتسمت

السياسة الإنفاقية خلال فترة الدراسة، وبالضبط خلال المنتصف الأول من التسعينات بتزايد مستمر كما هو موضح في الجدول رقم (3-5)، مما قلل من قدرة الإيرادات العامة على ملاحقة النفقات العامة، وساهم في ظهور عجز الموازنة العامة والذي كان مصدرا رئيسيا للتضخم، وبعد سنة 1994 اتبعت الجزائر سياسية إنفاقية انكماشية لمكافحة الحجز في الموازنة العامة بسبب الإصلاح التي أبرمته مع صندوق النقد الدولي، وبالتالي مواجهة التضخم، من خلال التخلي عن سياسة الدعم، وكذلك انتهجت سياسة ضريبية لإدارة الطلب الكلي عن طريق الرفع من نسب الضرائب إلى إجمالي الإيرادات، كما عمدت إلى سياسة إلى سياسة جبائية لتشجيع العرض، وذلك بإعطاء تسهيلات ضريبية لبعض أنواع الأنشطة المنتجة، ولقد كان في السنوات الأخيرة أنشأت صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، والذي ساهم بشكل واسع في تغطية العجوزات المالية والتخلي عن سياسة التمويل التضخمي، مما يقلل من العوامل الدافعة لظهور الضغوط التضخمية، كل هذه السياسة المالية كان المرتجى منها هو المساهمة في كبح جماح الضغوط التضخمية في الجزائر، وفي هذا الصدد نؤكد على أن دور السياسة المالية كان بجوار تطبيق السياسة النقدية.

- إضافة إلى أدوات السياسة النقدية والمالية في معالجة ظاهرة التضخم في الجزائر كما تم تناوله سابقا فإن الجزائر عانت من التضخم في ظل انخفاض أسعار البترول، فقد تعدى الإصدار النقدي مداه وحجمه بمقارنته مع نسبة زيادة الناتج الداخلي، ويرجع ذلك من جهة إلى تدخل الدولة في كل النشاط الاقتصادي وبصفة احتكارية، ومما زاد من حدة هذا التضخم هو ضعف نسبة تزايد الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع نسبة زيادة الكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى استعمال هذه الموارد النقدية في نشاطات غير انتاجية خاصة في هذه السنوات الأخيرة، وإلى ضعف الإنتاجية (اقتصاد مكلف أكثر منه مربع).
- وعموما فإن معدل التضخم شهد انخفاض ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث انتقل من أكثر من 20% في منتصف التسعينيات إلى حوالي 3% سنة 2014، ومن أجل تحقيق مستويات منخفضة من التضخم لابد على الحكومة الجزائرية من العمل على تخفيض الإنفاق الحكومي، فرض ضريبة جديدة أو زيادة في الضرائب الحالية على السلع الكمالية، فعندما تخفض الدولة نفقاتها في الميزانية فمعنى ذلك تخفيض الإنفاق الكلي، وبالتالي تخفيض الطلب الكلي للمجتمع، إضافة إلى ذلك تخفيض كمية النقود المعروضة في النشاط الاقتصادي من خلال قيام الدولة ممثلة بوزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور مما يؤدي إلى سحب النقد المتوفر في السوق، ويؤدي إلى سحب النقد المتوفر في السوق، ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد المتداول وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فيؤدي إلى الحد من ارتفاع معدل التضخم.

• زيادة على ذلك تحجيم السوق الموازية والحد من المضاربة في السوق الموازية خاصة إذا كانت الكتلة النقدية خارج الدوائر المالية الرسمية كبيرة، وهذا ما يكون عاملا إيجابيا ودافعا قويا لتحديد سعر صرف الدينار مستقبلا هذا من جهة، تخفيض أو تحديد الأجور وذلك لاعتبار الزيادة غير المدروسة للأجور أدى إلى زيادة الطلب الكلي في ظل ضعف إنتاجية القطاع الاقتصادي في الجزائر من جهة أخرى.

• العمل على رفع سعر صرف العملة ، إذ أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية بمقارنتها مع العملات الأخرى يؤدي إلى ارتفاع قيمة أو تكلفة واردات الدولة بالعملة المحلية، مما يزيد في ارتفاع معدل التضخم في الداخل، فمن أجل التحكم في معدلات التضخم، وبالتالي من أجل التحكم في ارتفاع تكلفة الواردات، يجب رفع قيمة أو سعر صرف العملة المحلية هذا من جهة، والحد من تأثير الزيادة في الأسعار في الأسواق الدولية ، ويكون هذا الإجراء باللجوء إلى سلسلة من الإجراءات التي تحد من تأثير هذه الزيادة في التكاليف الخارجية، التضخم المستورد وأهمها:

– تقديم الإعانات للمنتجين لتعويض الأعباء الإضافية الناتجة عن ارتفاع وارداتهم المستخدمة في الانتاج؛

– تقليص الاعتماد على هذه الواردات بالبحث عن موارد محلية بديلة؛

– تقديم تنازلات أو إعفاءات ضريبية للمنتجين؛

– تطبيق أسعار صرف ثابتة على قيمة الواردات من السلع والمواد الأساسية ذات الأولوية في الإنتاج القومي لتحقيق ثبات أسعارهم بالعملة الوطنية.

خلاصة الفصل الثالث:

العارف بخبايا الاقتصاد الوطني، يعي جيدا أن المرحلة المدروسة تعد مرحلة المتناقضات، حيث عرفت المرحلة الأولى ضعف كبير في مصادر التمويل للاقتصاد الوطني بانخفاض أسعار المحروقات لمستويات قياسية مما أجبر الجزائر على الاعتماد على سياسات تقشفية، لتأتي المرحلة الثانية الممتدة ما بين 2000 و2014، والتي عرفت طفرة نوعية وقفزة في مختلف المجالات والأصعدة، وذلك كان نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات.

ومن خلال دراسة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 تم التوصل إلى:

- أن واقع التضخم في الجزائر، أمر صعب لارتباطه بالعديد من المتغيرات والعوامل ومن خلال التحليل السابق يظهر بوضوح أن التضخم في الجزائر ناتج بصفة واضحة عن الاختلال الهيكلي الموجود في الاقتصاد الوطني، فغياب الإنتاج والرفع الغير مدروس في الأجور والدعم الحكومي، أدوات محفزة للتضخم الذي يستورد للجزائر مع وارداتها، يضاف إلى ذلك تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى، مما يخلق شبكة مترابطة من العوامل تصنع التضخم.
- اتخذت الدولة الجزائرية عدة أدوات لتخفيض معدلات وجعلها في مستويات دنيا، وذلك من خلال السياسة النقدية الممارسة، إضافة إلى السياسة المالية الحذرة المتبعة من طرف الحكومة.

الخـاتمـة العـامة

من خلال دراسة هذا الموضوع، تم التعرف على ظاهرة التضخم التي ربطها الاقتصاديون بالارتفاع المستمر والواضح في الأسعار، وكذا أنواعه وكيفية قياسه، وتناولت النظريات النقدية التي خصت الظاهرة بالدراسة وفسرتها حسب وجهة نظرها لهذه الظاهرة، إضافة إلى محددات أخرى في تفسير هذه الأخيرة، وأن كل الدول تحاول مواجهة ظـاهرة التضخم، أو على الأقل التقليل من آثارها السلبية على الاقتصاد واستقـراره، وذلك بإتباع الإجراءات المالية والنقدية لمحاولة حصر هذه الظاهرة والتقليل من مخاطرها، وعليه ومن خلال دراسة محددات التضخم في الجزائر التي قمت بها توصلت إلى الإجابة على الفرضيات التي انطلقنا منها وهي:

– إن الزيادة الغير متناسقة في الأجور مع المردودية، تجعل هذه الأخيرة من بين الاختلالات الواضحة على الصعيد الوطني، حيث أن هذه المعادلة أي (الأجر والمردودية) تعتبر من أساسيات توازن أي اقتصاد مهما كان حجمه، لكن الجزائر لا تزال تعمل على ترضية العمالة في مقابل التوازن الاقتصادي، وهو ما يجعل الأجور من بين أهم المتغيرات المسببة في ارتفاع معدل التضخم على الصعيد الوطني، إضافة إلى عوامل أخرى كالإفراط في الإصدار النقدي، زيادة النفقات العامة وغيرها من العوامل؛

– إن الحد من معدلات التضخم من خلال ممارسة الدولة الجزائرية للسياسة النقدية والمالية من خلال تقليص حجم الائتمان، امتصاص فائض السيولة كان له تأثير سلبي على انخفاض القدرة الشرائية للأفراد ومن ثم تراجع الطلب الكلي في مقابل انخفاض العرض الكلي وجمود الجهاز الإنتاجي الجزائري، وبالتالي يكون له تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي في النهاية.

1– نتائـج الدراسة:

يمكن حصر أهم النتائج التي يتسنى الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

– يعبر التضخم عن ظاهرة نقدية مظهره الارتفاع المستمر والتصاعدي لمستوى العام للأسعار الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية؛

– لا يمكن اعتبار التضخم ظاهرة نقدية بحتة كما هو الشأن في الاقتصاديات المتقدمة، وإنما هي ظاهرة اقتصادية هيكلية تفسر في شكل اختلال العرض والطلب نتيجة لأسباب تتعلق بالهيكل الاقتصادي للدول النامية وكثرة الممارسات الاحتكارية؛

– تعدد تصنيفات التضخم كنتيجة لاختلاف تعريف الظاهرة، وبالتالي تعدد المعايير التي حددت أنواع التضخم؛

– تختلف الأهمية النسبية لأسباب التضخم من اقتصاد لآخر، ومع ذلك يبقى العامل النقدي مشتركا وبارزا في أي اقتصاد وفي أي زمان؛

– رغم تعدد واختلاف الأسباب المؤدية للتضخم، إلا أن آثاره تبقى وخيمة سواء على البناء الاقتصادي والاجتماعي، مما يخلق بيئة غير مستقرة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة وتوزيعها؛

– اختلاف التفسيرات المقدمة من الباحثين المهتمين بدراسة ظاهرة التضخم من فترة إلى أخرى وفقا لأسباب النشوء والظروف الاقتصادية السائدة، وهذا لا يعني تناقص هذه التفسيرات بل تؤكد على تكاملها؛

– تقوم السياسة النقدية المضادة للتضخم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، بينما تحدد السياسة المالية في ذلك المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، مع الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياستين جنبا إلى جنب في تحقيق الأهداف المسطرة وقد يساعدها في ذلك مدى صحة التوقعات بشأن الظاهرة التضخمية؛

– من خلال التطور الذي شهدته معدلات التضخم بصفة عامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، تبين أن أسباب التضخم في هذه الفترة تعددت من أسباب نقدية إلى مؤسساتية وأخرى هيكلية، حيث شهدت الفترة التسعينات أصعب مراحل التضخم وذلك ببلوغه أقصى معدل تعرفه الجزائر نتيجة السياسة النقدية التوسعية وانهيار سعر صرف الدينار، غير أن سنوات 2000 تميز الاقتصاد فيها بتضخم خفيف ومعتدل؛

– محددات التضخم في الجزائر متسلسلة في تأثيرها، حيث نجد أن الزيادة في الأجور مع غياب المردودية من العمالة، فالقطاع العام في الجزائر يشغل فئة كبيرة من الطاقة العاملة في الجزائر تقارب حسب تقارير المركز الوطني للإحصائيات 40%، وفي أدبيات الاقتصادية يعتبر القطاع العام جهاز غير منتج كونه يقدم خدمات ورغم أن هذه الزيادة في الغالب تكون عبارة عن زيادة صورية، لكنها تخلق طلب جديد، وهو الأمر الذي يستلزم توفير منتجات بغية تغطية الطلب لكن ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني تحتم على السلطات الوصية اللجوء إلى الاستيراد خاصة مع دخول الجزائر عالم الحرية الاقتصادية بداية من 1990، وهو الأمر الذي فتح المجال أمام المستورد من الخواص مما يجعل الدولة عاجزة على التحكم في القطاع، وهذا ما يجعل الجزائر عرضة لاستيراد التضخم مع السلع المستوردة.

2- التوصيات:

ومن خلال ما تقدم عرضه، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي والقطاعات المنتجة الأخرى لأنها السبيل الأهم للحفاظ على استقرار الأسعار؛

- ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مشاريع الشراكة للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية لتقليل التكاليف الإنتاجية من جهة، وفي نفس الوقت إنتاج سلع قادرة على منافسة المنتجات المستوردة، حتى لا تتحمل الدولة الأسعار التضخمية المستوردة من الخارج؛

- لا بد من تبني سبل التحكم في التضخم المستورد في الجزائر من خلال استخدام احتياطات الصرف المتراكمة في دعم استقرار الدينار، التحكم في الزيادة المفرطة للواردات من السلع والخدمات وتبني نظام صرف أكثر استقرار؛

- تشجيع المنافسة التجارية وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بحماية المنافسة وتسهيل وتبسيط إجراءات الدخول إلى السوق هذا من جهة، وتفعيل الرقابة التجارية على مختلف المنتجات وضمان احترام الأسعار المدعمة التي تعتبر مكسب للمواطن البسيط، ومنع التلاعب ومكافحة الغش؛

- ينبغي إخضاع الزيادة في الأجور إلى شروط الزيادة في الإنتاجية؛

- معالجة بعض الاختلالات الهيكلية المسجلة في الأسواق المحلية، كالمشاكل المتعلقة بالتوزيع التخزين، المضاربة، السوق السوداء وغيرها.

3- آفاق الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة إعطاء نظرة بسيطة عن محددات التضخم في الجزائر، بعدما خضنا في دراسة واقع التضخم في الجزائر، أنواعه، مصادره، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

- إن أهم الإشكاليات التي نطرحها للبحث عن تلك التي تتمحور حول كيفية تجسيد التوصيات السابقة في ظل التوفيق بين رهان الحد من ظاهرة التضخم وتحقيق الإصلاحات التنموية في الجزائر.

ولا يفوتنا في نهاية هذه الدراسة كعمل أكاديمي أن نذكر بأن كل عمل بشري لا بد أن يوجد فيه من النقص والهفوات والنقائص التي يسبق إليها أو يذهل الفكر عنها، أو نغض الطرف عنها، أو ننقص منها أو

نزيد عنها، فإن أحسنا فمن الله فله الحمد والشكر، وإن جانبنا الصواب فيما سطرنا فلا حيلة لنا فيما كان فسبحان من أبى أن يكون الكمال إلا لكتابه، "وما تشاءون إلا أن يشاء الله".

"وَقُلِ اعمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُم وَرَسُولُهُ وَالْمُؤمِنُونَ"

-سورة التوبة 105-

قائمة المراجع والمصادر

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2007.

2- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

3- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999 .

4- إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، ط1، دار وائل، الأردن.

5- إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.

6- أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، ط1، دار وائل، الأردن، 2005.

7- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.

8- بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط2، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2009.

9- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2008.

10- جمال خريس و اخرون، **النقود والبنوك**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2002.

11- حازم النبي، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006.

12- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد**، ط1، دار وائل، الأردن، 2006.

13- حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2010.

14- حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، دار الكندي، الأردن، 2002.

15- حسين كامل فهمي، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2006.

16- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، ط5، دار وائل ، الأردن، 2002.

17- رفيق يونس المصري، **آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية**، ط2، دار المكتبي سوريا، 2009.

18- رمزي زكي وآخرون، **التضخم في العالم العربي**، ط1، دار الشباب، لبنان، 1986.

19- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

20- سكينة بن حمود، **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.

21- سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك**، ط2، المؤسسة الجامعية، مصر، 2004.

22- السيد عبد المعبود ناصف، عثمان محمد عثمان، **النظرية الاقتصادية الكلية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1987.

23- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط1، دار الفكر، الأردن، 2010.

24- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

25- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر ، 2008.

26- طارق عبد الفتاح الشريعي، **مبادئ علم الاقتصاد**، مكتبة جورس الدولية، مصر، 2006.

27- طالب محمد عوض، **مدخل للاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 2004.

28- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

29- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، ط1، دار صفاء، الأردن، 2011.

30- عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، الجزائر، 2000.

31- عبد الحكيم رشيد توبة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار البداية، الأردن، 2010.

32- عبد الرحمن يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 1997.

33- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

34- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، ط2، مركز يزيد، مؤتة، 2006.

35- عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.

36- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

37- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

38- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصاريف والأسواق المالية**، ط1، دار الحامد، الأردن، 2004.

39- عبد الناصر العبادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار صفاء، الأردن، 2000.

40- عفاف عبد العزيز عايد وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

41- عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، ط2، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.

42- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

43- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.

44- فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.

45- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **علم الاقتصاد**، ط1، دار صفاء، الأردن، 2009.

46- كمال أمين الوصال وآخرون، **اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

47- مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، مصر، 2002.

48- مجيد ضياء الموسوي، **النظرية الاقتصادية** ، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

49- مجيد ضياء، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.

50- مجيد ضياء، **اقتصاديات النقود البنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2008.

51- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، دار وائل، الأردن، 2004.

52- محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.

53- محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

54- محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

55- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2009.

56- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007.

57- محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

58- مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، ط1، دار وائل، الأردن، 2008.

59- مروان عطون، **مقاييس اقتصادية (النظريات النقدية)**، دار البحث، الجزائر، 1989.

60- مصطفى رشيد شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، مصر، 1982.

61- منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، **نقود وبنوك**، ط1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2011.

62- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية الاقتصادية**، دار زهران، الأردن، 2006.

63- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، ط1، دار الحامد، الأردن، 2006.

64- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، ط3، زهران، الأردن، 2003.

65- نضال الحواري وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري، الأردن، 2007.

66- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط1، دار وائل، الأردن، 2009.

67- وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، المغرب، 2010.

68- وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي**، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.

II. المجلات:

1- إبراهيم عبد الحليم عبادة، **السياسة النقدية وضوابطها و موجهاتها في اقتصاد إسلامي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، العدد (12)، 2011.

2- أمحمد رمضان شنيش، **دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)**، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، المغرب ، العدد (15)، 2013.

3- حبيب قنوني وآخرون، **البطالة والتضخم في الجزائر –دراسة العلاقة بين الظاهرتين (1990-2013)**-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة معسكر، الجزائر، العدد (11)، 2014.

4- خالد طه عبد الكريم، **الأمثلية الاقتصادية في أسواق المنافسة الاحتكارية مجلة الإدارة والاقتصاد**، جامعة العراق، العراق، العدد (85)، 2010.

5- رشيدونادي، **آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياساتها المالية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد (09)، جوان 2011.

6- الزهرة بن بريكة، **دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)**، أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (13)، جوان 2013.

7- طيبة عبد العزيز، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة (2000-2011)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد (12)، جوان 2014.

8- عبد الرزاق حساني، **السياسة المالية في ظل الأزمة الراهنة في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، سوريا، العدد (03)، 2013.

9- عبد الله قوري يحي، **محددات التضخم في الجزائر- دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الإنحدار الذاتي المتعدد الهيكلية-(1970 -2012) SVAR** ، مجلة الباحث، الجزائر، العدد (14)، 2014.

10- علي لزعر، فضيل رايس، **الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)**، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، جامعة بسكرة، الجزائر.

11- علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة من (1970-2009)** ، مجلة الباحث ،جامعة أدرار، الجزائر، العدد (11)، 2012.

12- فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة، الجزائر، العددان 61-62، 2013.

13- قاسم الحموري، رياض المومني، **مفهوم الاحتكار بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الرأسمالي**، حولية كلية الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية، جامعة قطر، قطر، العدد(14)، .1996

14- ماجد حسني صبيح، **تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2004-2013)**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، العدد (01)، جانفي 2015.

15- معهد الدراسات المصرفية، **التضخم الاقتصادي**، نشرة إضاءات، الكويت، العدد (03)، أكتوبر، 2012.

16- منصوري الزين، **دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ظل اقتصاد السوق –حالة الجزائر–**،أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (11)، جوان، 2012.

17- هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، **دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010)**، رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد (07)، ديسمبر 2014.

III. المذكرات والأطروحات:

1- أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)–**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

2- إكن لونيس، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3،الجزائر، 2011.

3- أمينة دبات، **السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.

4- بلال بوبلوطة، **أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2008)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011

5- جازية بن بوزيان، **التضخم الركودي في الجزائر –دراسة قياسية–**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2006.

6- حسام الدين عبورة، **سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف الجزائر، 2009.

7- حسين كركاشة، **أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 .

8- حمزة سيلام، فاتح ولدبزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (2000-2014)-**، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، الجزائر، .2014

9- حميد مقراني، **أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس،الجزائر 2015.

10- حميدة زغلول، وسيلة زغلول، **تقييم آليات السياسة النقدية المستخدمة في معالجة ظاهرة التضخم بالجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، مذكرة ماستر، جامعة جيجل، الجزائر، 2014..

11- خديجة حمادي، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970- 2005)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

12- زاهر عبد الحليم خضر، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)**، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012.

13- سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011

14- سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

15- سليم عقون، **قياس تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.

16- سليمان شيباني، **سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963- 2006)، مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

17- سمية بلجبلية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم - دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المستثمرة في بورصة عمان للفترة(1996- 2006)**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر 2010.

18- صالح لحبيب، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات –دراسة حالة الجزائر للفترة (1990– 2011)–**، مذكرة ماستر،جامعة ورقلة ، الجزائر 2013.

19- طارق شوقي، **أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

20- عبد السلام هلال، **دراسة تحليلية و تنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

21- عبد الله ياسين، **دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

22- عمار جعفري، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990– 2010**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

23- فتيحة بنابي، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية–**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

24- فهد بن نوار العتبي، **تحريم الاحتكار في نظام المنافسة السعودي –دراسة تأصيلية مقارنة–**، مذكرة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2007.

25- محمد أريا لله، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار– حالة الجزائر– مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 .

26- محمد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

27- محمد جبوري، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي– دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل –**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2013.

28- محمد كمال حسين رجب، **أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين**، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، 2011.

29- مراد عبد القادر، **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974 –2003)**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

30- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر(1990-2004)**-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

31- ميادة بلعايش، **أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر – فرنسا**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.

32- هند محمد سليمان، **العوامل المحددة لسرعة دوران النقود –دراسة تطبيقية على السودان (1970-2000)**، مذكرة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان.

IV. الملتقيات والمؤتمرات:

1- البشير عبد الكريم، **الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

2- حسن بن رفدان الهجهوج، **محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي أسلوب التكامل المشترك**، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية حول التكامل الاقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول، جامعة الملك فيصل، السعودية، 26- 28 ماي 2009.

3- خالد قاشي، أدم بن مسعود، **التضخم الاقتصادي: الظاهرة ،الأسباب وطرق العلاج، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب،الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة**، جامعة جيجل، الجزائر،يومي 28-29 أكتوبر 2013.

4- خديجة فوقي، رحيمة بن عيني، **أساليب الاقتصاد الإسلامي في تفادي حدوث التضخم والحد منه، الملتقى الوطني حول ظاهرة التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة**، جامعة جيجل، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر 2013.

5- رحيم حسين، **تحليل ظاهرة التضخم: أي تفسير لأي اقتصاد، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة**، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28- 29 أكتوبر 2013.

6- رشيد علاب وآخرون، **مؤشرات الأسعار وفق المقاربة الهيدونية، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة**، جامعة جيجل، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر 2013.

7- رقية بوحيضر، **أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية (1990–2012)–**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية و العالمية الراهنة، جامعة جيجل ،الجزائر، يومي28–29أكتوبر 2013.

8- س عمر هارون، **نمذجة قياسية لمدخرات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990– 2010)**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر يومي 28– 29 أكتوبر 2013.

9- سامية لحول، ريمة باشة، **دور التضخم في اتخاذ القرارات لمنظمات الأعمال، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة**، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28–29 أكتوبر 2013.

10- سهام بشكيط، حسيبة جبلي، **العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري –دراسة نظرية وقياسية–**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي28–29 أكتوبر 2013.

11- صالح حميمدات و اخرون، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990–2011)**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب ، الاثار و العلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28–29 أكتوبر 2013.

12- عبد الجليل شليق، عبد الحق طير، **قياس أثر السياسة المالية في الحد من الضغط المستثير للتضخم في الجزائر**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل الجزائر، يومي28–29 أكتوبر 2013.

13- عبد الرحمان تسابث، أمينة بلحنافي، **علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر دراسة قياسية (1970–2012)**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار و العلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل ،الجزائر، يومي 28–29 أكتوبر2013.

14- عبيد بن علي عطيان آل مظف، **الآثار الاجتماعية للتضخم على الأسرة**، ملتقى الاجتماعيين، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 5– 7 ماي 2010.

15- عز الدين بوحبل، نجاة معيزي، **اشكالية استهداف التضخم في ظل سياسة الانفاق العام التوسعية**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013.

16- علي بودلال، **مقاربة عملية للتضخم ومؤشرات التنمية في الجزائر، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب ، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة**، جامعة جيجل ، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر2013.

17- عمر بلجازية، لطفي بوغرة: **أسباب التضخم في الجزائر وسبل معالجته**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28- 29 أكتوبر 2013، ص12.

18- العياشي زرزار، محمد مداحي، **إشكالية قياس الفجوات التضخمية على ضوء الأسباب المنشأة لها، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة**، جامعة جيجل، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر 2013.

19- لامية بكوش وآخرون، **دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة (1980-2011)**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013 .

20- محمد بن عزة، كلثوم بوهنة، **انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري**، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر 2013.

21- مختار بن عابد، علي بودلال، **التأصيل النظرياتي لظاهرة التضخم من منظور السياستين النقدية و الميزانية العامة- مقاربة قياسية للاقتصاد الجزائري(1990-2009)**-،الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الاثار و العلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية و العالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر، يومي28-29 أكتوبر2013 .

22- منير لواج، لويزة فرحاتي، **التضخم في النظرية الاقتصادية: الأسباب والنتائج، الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر: الأسباب، الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة**، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2013.

V. المواقع الإلكترونيـة:

www.alukah.net/library/0/56992/

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- Hamid Bali, **Inflation et Mal-Développement en Algérie**, Alger, 1993.
2- Rakhrour youssef, **Politique monétaire et maitrise de l'inflation : Analyse en modèle VAR « cas de l'algérie »**, Séminaire nationale portant sur l'inflation en Algérie, Université Jijel, Algérie 28-29 octobre 2013
3- Rapport de la Banque d'Algérie 2002, 2007, 2012, 2014.
4- Sami Ben Naceur and other, **Algeria : Selected Issues Paper**, International Monetary Fund, Contry Raport (13/48), February 2013, P29.

الملخـــــص

الملخص:

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة التضخم التي كانت محل الدراسة والاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين والمفكرين حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة ويعد التضخم من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات وتتبع أهمية موضوع التضخم من آثاره السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم التأثير على مستوى الرفاهية في الاقتصاد بالإضافة إلى تأثيره السلبي على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

وعليه ومن خلال دراسة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990- 2014) تم التوصل إلى أن الجزائر كغيرها من الدول عرفت ضغوطا تضخمية بسبب الإفراط في الإصدار النقدي لتمويل العجز في الموازنة، ارتفاع الإنفاق العام وما نتج منه من توسع الاستهلاك العام والخاص، وتوجيه الإستثمار الإجمالي لمشاريع غير إنتاجية في مقابل جهود الجهاز الإنتاجي إضافة إلى الزيادة في الأجور دون أن تقابلها زيادة في المردودية الإنتاجية هذا من جهة، وزيادة حجم الواردات في مقابل الانخفاض المستمر في قيمة العملة وتدهورها اتجاه العملات الدولية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية:

التضخم، محددات التضخم، الكتلة النقدية، التضخم المستورد، الاقتصاد الجزائري.

Summary :

Among the economic problems that lead to global economic imbalances, we find the phenomenon of inflation, which were the subject of study and interest among many economists and thinkers, where deepened research and numerous economic theories that have tried to explain this phenomenon.

Inflation of the fundamental problems that have hindered the march of progress and development in most societies and longer.

And it is through the study and analysis of the phenomenon of inflation in Algeria during the period (1990- 2014) was reached that Algeria, like other nations knew inflationary pressures due to excessive monetary issuance to finance the budget deficit, rise un public spending and the resulting expansion of public consumption and private, and guide the overall investment for non productive projects in exchange for rigidity productive apparatus, in addition to the increase in wages without corresponding productivity crease in profitability on the one hand and increase the volume of import in exchange for a steady decline in the value of the currency and degradation of the direction of international currencies on the other hand.

Key Words:

inflation, determinates of inflation, money supply, imported inflation, Algerian, economy.